

الاشبانه والنظار في النحو

للامام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

المجلد الأول

تقريب
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

[خطبة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلم

سُبْحَانَ اللَّهِ المنزّه عن الأشباه والنظائر ، والحمدُ لِلَّهِ المتفضّل
بِغُفْرَانِ الكبائر والصّغائر ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْعَالَمُ بِمَا
فِي الضّمائِر ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ سِمَةٌ حَدَثٌ ، أَوْ يُحَاطَ
بِإِشَارَةِ مَشِيرٍ ، أَوْ عِبَارَةٍ عَابِرٍ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فِي جَمِيعِ
الْمَوَارِدِ وَالْمَصَادِرِ ،

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ جُمُوعُ
الْفَضَائِلِ وَالْمَفَاخِرِ ، الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَشْرَفِ الْأَسْمَاءِ
وَالْأَلْقَابِ . وَالنَّعُوتِ وَالْمَآثِرِ ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الْأَمْثَلِ وَصَحْبِهِ
النَّجْمِ الزَّوَاهِرِ .

أَمَّا بَعْدُ - فَإِنَّ الْفُنُونَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا هِيَ أَوَّلُ
فُنُونِي ، وَمُبْتَدَأُ الْأَخْبَارِ الَّتِي كَانَ فِي أَحَادِيثِهَا سَمَرِي وَشُجُونِي ، طَالَ
مَا أَسْهَرْتُ فِي تَتَبُعِ شَوَارِدِهَا عُيُونِي ، وَأَعْمَلْتُ فِيهَا بَدَنِي إِعْمَالَ الْمُجِدِّ

ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني .

ولم أزل من زمن الطلب أعتنى بكتبتها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دثرَ منها سعيّاً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجَمِّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعةً وتأملّاً بحيث لم يفتني منها [٣] سوى النُزْرِ اليسير ، وألفت / فيها الكتب المطولة والمختصرة ، وعَلَّقْتُ التعاليق ما بين أصول وتذكيرة ، واعتنيتُ بإخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دثرَ من معالمهم ، وَمَا رَوَوْهُ أَوْ رَوَّوه^(١) ، ، وما تفرّد به الواحدُ منهم من المذاهب والأقوال ضَعَفَهُ النَّاسُ أَوْ قَوَّوه ، وما وَقَعَ لهم مع نظائره^(٢) ، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظراتٍ ومحاوَرَاتٍ ، ومجالساتٍ ومذاكراتٍ ، ومداراساتٍ ومسائراتٍ ، وفتاوي ومراسلاتٍ ، ومُعَايَاة^(٣) ومُحَاجَاة^(٤) ، وقواعدٍ ومناظيمٍ ، وضوابطٍ وتَقَاسِيم^(٥) ، وفَوَائِدٍ وفرائدٍ ، وغرائبٍ وشَوَارِدٍ ،

(١) يقال : رَوَاهُ الشَّعْرُ تَرْوِيَةً ، وأرواه أيضاً : حمّله على روايته . وفي ت فقط : « وما رآوه » موضع « ما روه » .

(٢) في ت فقط سقطت كلمة : « لهم » . وفي هـ فقط « من نظرائهم » مكان « مع نظائره » .

(٣) في كتب اللغة : المعاياة : أن تأتي بشيء لا يهتدى له .

(٤) في اللسان : « حجا » : حاجيته محاجة : فاطته فحجوته . وقال الأزهري : حاجيته فحجوته : إذا ألقى عليه كلمة مُحْجِية ، مخالفة المعنى للفظ .

(٥) وفي ط فقط : « ومطارحات » موضع : « محاجة » . وفي « م » : ومفاهيم ، مكان « وتقاسيم » .

حتى اجتمع عندي من ذلك جُمْلٌ ، ودَوَّنْتُهَا رِزْماً^(١) ، لَا أَبَالِغُ
وَأَقُولُ : وُقِرَ^(٢) جَمَلٌ .

وَكَانَ مِمَّا سَوَّدْتُ مِنْ ذَلِكَ كِتَابُ ظَرِيفُ^(٣) ، لَمْ أَسْبَقْ إِلَى
مِثْلِهِ ، وَدِيَوَانُ مُنِيفُ ، لَمْ يَنْسُجْ^(٤) نَاسِجٌ عَلَى شَكْلِهِ ، ضَمَّنَتْهُ الْقَوَاعِدُ
النَّحْوِيَّةُ ذَوَاتِ الْأَشْبَاهِ ، وَالنَّظَائِرُ ، وَخَرَّجَتْ عَلَيْهَا الْفُرُوعُ السَّائِرَةُ
سَيْرَ الْمِثْلِ السَّائِرِ .

وَأَوْدَعْتُهُ مِنَ الضُّوَابِطِ وَالْإِسْتِثْنَاءَاتِ جُمْلًا عَدِيدَةً ، وَنَظَّمْتُ فِي
سِلْكِهِ مِنَ النُّوَادِرِ الْغَرِيبَةِ وَالْأَلْغَازِ كُلِّ فَرِيدَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ انْتَهَى الْمَقْصُودُ
مِنْهُ لَاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْإِحَاقِ ، وَلَا سُودَ بِتَسْطِيرِ جَمِيعِ مَا أَرْصَدُهُ لَهُ مِنْ
بَيَاضِ الْأَوْرَاقِ ، فَحَبَسْتُهُ بِضَعِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ ، وَحَرَّمَ مِنْهُ الْكَاتِبُونَ
وَالْمُطَالِعُونَ ، ثُمَّ قَدَّرَ اللَّهُ أَنِّي أُصِيبْتُ بِفَقْدِهِ ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ،
فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي إِعَادَةِ تَأْلِيفِهِ ثَانِيًا ، وَالْعُودُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -
أَحْمَدُ ، وَعَزَمْتُ عَلَى تَجْدِيدِهِ طَالِبًا مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمَعُونَةُ فَهُوَ
أَجَلٌ مَنْ فِي الْمُهَيَّمَاتِ يُقْصَدُ .

(١) فِي اللِّسَانِ : « رَزَمَ » : الرِّزْمَةُ مِنَ الثِّيَابِ : مَا شَدَّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . وَرَزَمَ
الشَّيْءَ بَرَزْمُهُ ، وَيَرَزُمُهُ ، وَرَزَمَهُ : جَمَعَهُ فِي ثَوْبٍ .

(٢) الْوُقْرُ بِالْكَسْرِ : الْجِمْلُ . وَبِالْفَتْحِ : الثَّقْلُ فِي الْأُذُنِ . وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ الْوُقْرُ
بِالْكَسْرِ فِي حَمْلِ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ ، وَالْوُسْقُ فِي حَمْلِ الْبَعِيرِ .

(٣) فِي النُّسخَةِ « هـ » : « كِتَابُ ظَرِيفًا » تَحْرِيفٌ وَاضِحٌ .

(٤) نَسَجَ الثَّوْبَ مِنْ بَابٍ : ضَرَبَ وَنَصَرَ .

واعلم أن السَّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول :
أَنِّي قصدت أن أسلِّك بالعربيَّة سبيل الفِقه فيما صَنَّفه المتأخرون فيه ،
وَأَلْفَوْه من كتب الأشباه والنظائر .

وقد ذكر الإمام بدر الدِّين الزُّركشي^(١) في أول قواعده : أنَّ
الفقه أنواع :

أحدها : معرفة أحكام الحوادث نصًّا واستنباطاً . وعليه صَنَّف
[٤] الأصحابُ تعالِيَقَهُم المبسوطة على مختصر المُزني /

الثاني : معرفة الجَمْع والفرق . ومن أحسن ما صُنِّف فيه : كتابُ
الشيخ أبي محمد الجُويني^(٢) .

الثالث - بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذٍ
واحد . وأحسن شيء فيه كتاب السِّلْسِلَة للجُويني . وقد اختصره
الشيخ شمس الدين بن القمَّاح ، وقد يَقْوَى التَّسْلُسُ في بناء الشَّيء
على الشَّيء ولهذا قال الرافعي في^(٣) مثله : وهذه سِلْسِلَة طَوَّلَهَا
الشيخ .

(١) الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله ، بن بهاء الزركشي . ولد بالقاهرة ٧٤٥ هـ .
وتوفي بمصر في رجب ٧٩٤ هـ ومن أشهر مؤلفاته كتابه المشهور :
« البرهان في علوم القرآن » وقد حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ،
وكتب له ترجمة وافية .

(٢) في ت فقط : « أبي علي الجويني » مكان « أبي محمد » .

(٣) في ط فقط : « قال الرافعي مثله » بسقوط . « في » تحريف .

الرابع : المطارحات ، وهي مسائل عويصة يُقصدُ بها تنقيح الأذهان .

الخامس : المغالطات .

السادس : المُمْتَحِنَات .

السابع : الألغاز .

الثامن : الحيل .

وقد صنّف فيه أبو بكر الصّيرفي وابن سُرّاقة ، وأبو حاتم القزويني وغيرهم .

التاسع : معرفة الأفراد ، وهو معرفة ما لكلّ من الأصحاب من الأوجه الغريبة. وهذا يُعرف من كتب الطبقات .

العاشر : معرفة الضوابط التي تَجْمَعُ جُمُوعاً ، والقواعد التي تُرَدُّ^(١) إليها أصولاً وفروعاً . وهذا أنفعها وأعمّها، وأكملّها وأتمّها ، وبه يَرْتَقِي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد ، وهو أصول الفقه على الحقيقة . انتهى .

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب (الأشباه والنظائر) للقاضي تاج الدّين السُّبْكِي ، ولم تجتمع في كتابٍ سواه .

(١) في ط فقط : « ترد أكثرها » بزيادة : « أكثرها » .

وأما (قواعد الزركشي) فليس فيه إلا القواعد مرتبة على حروف المعجم .

وكتاب « الأشباه والنظائر » للإمام صدر الدين بن الوكيل دونهما بكثير . وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته .

وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام في : « قواعد الكبرى » و « الصغرى » .

وألف الإمام جمال الدين الإسنوي كتاباً في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جداً نحو / خمس كراريس، مرتب على الأبواب . وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما : « التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية » ، و « الكوكب الدرّي »^(١) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية ، وهذان القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي .

وألف الإمام سراج الدين بن الملقن كتاب « الأشباه والنظائر » مرتباً على الأبواب وهو فوق كتاب الإسنوي ، ودون ما قبله .

وألفت كتاب « الأشباه والنظائر » مرتباً على أسلوب آخر يعرف من مراجعته .

(١) في ت فقط : « الكواكب الدرية » .

وهذا الكتاب الذي شَرَعْنَا في تجديده في العربية يُشبه كتاب
القاضي تاج الدين الذي في الفقه ، فإنه جامعٌ لأكثر الأقسام^(١)
وَصَدْرُهُ^(٢) يُشبه كتاب الزركشي من حيث إن قواعده مُرتَّبة على حروف
المُعْجَم .

وقد قال الكمال أبو البركات^(٣) عبد الرحمن بن محمد الأنباري
في كتابه : « نُزْهَة الْأَلْبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَدْبَاءِ » : علوم الأدب ثمانية :
اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة
الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم .

قال : وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ، عِلْمُ الْجَدَلِ
في النحو ، وعلم أصول النحو ، فَيُعْرَفُ به القياسُ وتركيبه وأقسامه
من قياسِ الْعِلَّةِ وقياسِ الشَّبهِ ، وقياسِ الطَّرْدِ إلى غير ذلك على حَدِّ
أصول الفقه ، فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ، لأنَّ النحو معقول من
منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

وقال الزركشي في أول قواعده : كان بعض المشايخ يقول :
العلوم ثلاثة : عِلْمٌ نَضِيجٌ وما احترق ، وهو علم النحو والأصول ، وعِلْمٌ

(١) في ت فقط : « لأكثر الأقسام والمذاهب » .

(٢) كلمة « صدره » سقطت من ت .

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، الإمام أبو البركات كمال
الدين الأنباري النحوي .

توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسائة . وفي ت :
« عز الدين » مكان « عبد الرحمن » . انظر : البغية ٢ / ٨٦ ، ٨٨ .

لَا نَضَجَ وَلَا اخْتَرَقَ، وهو علم البيان والتفسير ، وَعِلْمُ نَضَجٍ وَاخْتَرَقَ وهو عِلْمُ الْفِقْهِ والحديث . انتهى .

وهذا الكتاب مشتملٌ - بحمد الله - على سبعة فنون :

الأوّل : فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع . وهو مرتّب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمّة .

وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق ، وأشبع القول فيه ، وأوردت في ضَمْنِ كل قاعدةٍ ما لِإِثْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ فيها من مقالٍ [٦] وتحرير ، وتنكيت وتهذيب ، واعتراض وانتقاد / وجواب وإيراد . وطرزتها بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في سِلْكِهَا فرائد^(١) القلائد .

الثاني : فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات : وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كلّ ضابطٍ ببابه . وهذا هو أحد الفروق بين الضّابط والقاعدة ، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبوابٍ شتى ،

(١) في ط فقط : « فوائد » بالواو ، تحريف .

وفرائد القلائد : جمع فريد ، وهو الشذرُ يفصل بين اللؤلؤ والذهب . انظر القاموس .

والضابط يجمع^(١) فروع ضابط واحد .

وقد تختص القاعدة بالباب ، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته ، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا ، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفن لا في الفن الأول . وقد يدخل في الفن الأول قليل من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعده ، لاقتضاء الحال ذلك .

الثالث : فن بناء المسائل بعضها على بعض : وقد ألفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مسمى « بالسلسلة » كما سَمَّى الجويني تأليفه في الفقه بذلك . وألف الزركشي كتاباً في الأصول كذلك ، وسماه « سلاسل الذهب » .

الرابع : فن الجمع والفرق - .

الخامس : فن الألغاز والأحاجي ، والمطارحات والممتحنات ، وجمعتها كلها في فنٍّ ، لأنها متقاربة كما أشار إليه الإسنوي في أول ألغازه .

السادس : فن المناظرات والمجالسات ، والمذاكرات والمراجعات ، والمحاورات والفتاوي ، والوقاعات والمراسلات ، والمكاتبات .

السابع : فن الأفراد والغرائب ، وقد أفردت كل فن بخطبة

(١) في ط : « تجمع » بالتاء ، تحريف .

وَتَسْمِيَةً لِيَكُونَ كُلُّ فَنٍّ مِنَ السَّبْعَةِ تَأْلِيفاً مُفْرَداً . ومجموع السبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » فَدُونُكَ^(١) مُؤَلِّفاً تَشَدُّ إِلَيْهِ الرِّحَالُ ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال . وإلى الله سبحانه الضراعة ، أن يُيسِّرَ لي فيه نِيَّةً صَحِيحَةً ، وأن يَمُنَّ فيه بالتَّوْفِيقِ لِلْإِخْلَاصِ وَلَا يَضِيعَ مَا بَذَلْتُهُ فِيهِ مِنْ تَعَبِ الْجَسَدِ وَالْقَرِيحَةِ ، فهو الذي لَا يَخِيبُ رَاجِيَهُ وَلَا يَرُدُّ دَاعِيَهُ .

نشأة النحو

[٧]

قال أبو القاسم الزَّجَاجِيُّ^(٢) في (أَمَالِيهِ) : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ رُسْتَمٍ الطَّبْرِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ : حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيُّ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ^(٣) الْبَاهِلِيُّ : حَدَّثَنَا : أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ ، قال : دخلت على عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَأَيْتُهُ مُطَرِّقاً مُتَفَكِّراً ! فَقُلْتُ : فِيمَ تُفَكِّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قال : إِنِّي سَمِعْتُ بَيْلِدَكُمْ هَذَا لَحْناً ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ كِتَاباً فِي أَصُولِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَقُلْتُ : إِنْ فَعَلْتُ هَذَا أَحْيَيْتَنَّا ، وَبَقِيَتْ فِينَا هَذِهِ اللَّغَةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ ، فَأَلْقَى إِلَيَّ

(١) في ط فقط : « فدونكه » .

(٢) هو : عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج .

توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة . وقيل : في ذي الحجة . منها . وقيل : في رمضان سنة أربعين . وانظر البغية ٧٧/٢ .

(٣) في ط فقط : « بن سالم » .

صحيفة فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم : « الكلام كُله = اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، فالاسم : ما أنبأ عن المُسمَّى ، والفعل : ما أنبأ عن حركة المُسمَّى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ ، ثم قال : تَبَّعُهُ، وزد فيه ما وقع لك .

وَأَعْلَمَ يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهرٌ ، ومضمِرٌ وشيءٌ ، ليس بظاهرٍ ولا مضمِرٍ ، وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهرٍ ولا مضمِرٍ .

قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وَعَرَضْتُهَا عليه ، فكان من ذلك حروفُ النَّصَبِ فذكرت منها : إِنَّ وَأَنْ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ ، ولم أذكر : لَكَنَّ فقال لي : لِمَ تَرَكْتَهَا ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بل هي منها فزدها فيها .

قال ابن عساكر في (تاريخه) : كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النُحُويّ المعروف بابن المكبريّ^(١) ، يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدؤليّ التي ألقاها عليه الإمام عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - وكان كثيراً ما يَعدُّ بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبي العباس أحمد بن منصور المالكيّ، وكتبها عنه، وسمعها منه في سنة

(١) في هـ فقط : « المكبري » بالتاء ، تحريف .

وابن المكبريّ : هو إبراهيم بن عقيل بن جيش بن محمد أبو إسحاق القرشي . وانظر قصة توثيقه في البغية . ٤١٩/١ .

سِتِّ وستين وأربعمائة ، وإذا به قد رَكِبَ عليها إسناداً لا حقيقة له .
 وصورته = قال أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل : حَدَّثَنِي أَبُو طَالِبٍ عُبيد
 الله بن أحمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة ، حَدَّثَنِي يحيى بن أبي بكير
 الكِرْمَانِي : حَدَّثَنِي إِسْرَائِيلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ
 قَالَ : وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَمِّهِ عَنْ
 عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ : أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيَّ دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ رِضِيِّ اللَّهِ
 [٨] / عَنْهُ، وَذَكَرَ التَّعْلِيقَةَ. فَلَمَّا وَقَفْتُ عَلَى ذَلِكَ بَيَّنْتُ لِأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ
 مَنْصُورٍ أَنَّ يَحْيَى بْنَ بَكِيرٍ الْكِرْمَانِي مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَتَيْنِ ، فَجَعَلَ
 إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَقِيلٍ هَذَا بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ يَحْيَى بْنَ بَكِيرٍ رَجُلًا وَاحِدًا. وَهَذِهِ
 الَّتِي سَمَّاهَا : « التَّعْلِيقَةُ » هِيَ فِي أَوَّلِ « أَمَالِي الزَّجَاجِيِّ » نَحْوُ مِنْ
 عَشْرَةِ أَسْطُرٍ، فَجَعَلَهَا إِبْرَاهِيمُ قَرِيبًا مِنْ عَشْرَةِ أَوْرَاقٍ . انْتَهَى .

حرف الهمزة

فن القواعد والأصول العامة

وهو الفن الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى إفراجه
بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى « بالمصاعد
العلية في القواعد النحوية » .

حَرْفُ الهمزة

[الإِتْبَاع]

(الإِتْبَاع) هو أنواع : فمنه إِتْبَاع حركة آخر الكلمة المعربة
لحركة أول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ : (الحمد لله)^(١) بكسر
الدالِ إِتْباعاً لكسر اللام .

وإِتْبَاع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة مَنْ

(١) الفاتحة / ٢ . وهي قراءة الحسن ، وزيد بن عليّ ، وفي البحر ١ / ١٨ :
« وهي أغرب ، لأن فيه إِتْبَاع حركة معرب لحركة غير إعراب . »

قرأ : « الحمد لله »^(١) بضَمّ اللّام إِتباعاً لحركة الدّال .

وإِتباع حركة الحرف الذّي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر وذلك في : « امرىء » و « ابنم » فإنّ الرّاء والنون يتّبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو : « إن امرؤ هلك »^(٢) ، « ما كان أبوك امرأ سو »^(٣) ، « لكلّ امرىء منهم »^(٤) ، وكذا « ابنم »^(٥) ولا ثالث لهما في إِتباع العين اللّام .

وإِتباع حركة الفاء اللّام ، وذلك في : « مرءٍ »^(٦) وفمٍ » خاصة فإنّ الميم والفاء يتّبعان حركة الهمزة ، والميم في بعض اللّغات ، فيقال : هذا مرءٌ وفمٌ ، ورأيت مرأً وفماً ، ونظرت مرءٍ وفمٍ ،

(١) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة . انظر البحر في الموضع نفسه .

(٢) النساء / ١٧٤ .

(٣) مريم / ٢٨ .

(٤) عبس / ٣٧ .

(٥) في اللسان : « بنو » ويزاد فيه الميم ، فيقال : هذا بَنَمك ، فإذا زيدت فيه الميم أعرب عن مكانين ومنهم : من يعربه من مكان واحد ، فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع النّون ، مفتوحة على كل حال وزيادة الميم فيه كما زادوها في : شَدَقم ، وشَجَعم لنوع من الحيّات .

(٦) في ط فقط : « مرىء » بالياء والهمزة ، تحريف .

ولا ثالث لهما .

وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم ،
والأمر إذا لم يُفكَّ الإدغام فيهما في بعض اللغات فيقال : عَضَّ^(١) ولم
يَعَضَّ بالفتح ، وفَرَّ ولم يَفِرَّ بالكسر ، وَرَدَّ ولم يَرُدَّ بالضم / [٩]

وإتباع حركة العين للفاء في الجَمْع بالألف والتاء حيثُ وُجِدَ
شَرْطُهُ كَتَمَرٍ ، وَتَمَرَاتٍ بالفتح ، وَسِدْرَةٍ وَسِدِرَاتٍ بالكسر ، وَغُرْفَةٍ
وَوُغُرَفَاتٍ بالضم .

وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في : مُنْذُ فَإِنَّ الدَّالَّ
ضُمَّتْ إِتْبَاعاً لحركة الميم ، ولم يُعْتَدَ بالنون حاجزاً . قال ابن يعيش :
« ونظيرهما في ذلك بناء « بَلَّة » على الفتح إِتْبَاعاً لفتح الباء ، ولم يعتد
باللام حاجزاً لسكونها ، وقولهم :

(٢)
١ = * لم يَلِدْهُ أَبَوَانِ *

(١) ماضيه : عَضَضَ ، وَعَضَضَ كَسَمِعَ وَمَنَعَ .

(٢) قطعة من بيت لرجل من أزد السَّراة أو لعمر الجني نسبة إلى : جنب .
والبيت بتمامه :

أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وانظر مع الهوامع والدرر رقم ١٢٨ ، ١٠٧٠ .

وفي الدرر ١ / ١٧٤ : الأَصْلُ ، يَلِدُهُ ، فسكن اللام للضرورة فالتقى
ساكنان ، فحرَّك الثاني بالفتح ، لأنه أخفّ .

فتح الدالِ إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام . .

وإتباع حركة الفاء للعين في لغة مَنْ قال في لَدُنْ : لُدْ ، قال ابن يعيش : «من قال : لُدْ بضم الفاء والعين ، فإنه أتبع الضمَّ الضمَّ بعد حذف اللام» .

وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم : مَنخَرٌ^(١) ، ومِنْتَن ، ومِغْيَرَة ، وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : مُنْتَن بضم التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول : مِنتَن بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء ، إذ النون لخفائها ، وكونها غنة في الخيشوم حاجزٌ غير حصين .

وقالوا : كلَّ فِعْلٍ على فِعْلٍ بكسر العين ، وعينه حرف حَلَقٍ يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً لكسر العين نحو نَعِمَ وَيُس .

ومنه : إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قُرِنت معها ، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذلك . قال ابن دُرَيْد في « الجَمْهَرَة » : تقول : « ما سمعت له جَرَساً^(٢) ، إذا أَفَرَدْتُ ، فإذا قُلْتُ : ما سمعتُ له حِسّاً ولا جَرَساً ، كسرت الجيم على الإتباع .

(١) في القاموس : « نَخَرَ يَنْخُرُ ، وَيَنْخُرُ ، بكسر الخاء وضمها .

والمَنخَر بفتح الميم والحاء ، وبكسرهما ، وضمهما .

(٢) الجَرَس ، بفتح الجيم : صَوْتُ خَفِيٍّ . وانظر النص في الجمهرة ٧٥/٢ .

وقال الفارابي في (ديوان الأدب) : يقال : رَجَسُ نَجَسُ ^(١) ،
فإذا أفردوا قالوا نَجَسُ .

ومنه إتياع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صَحَبَتْهَا كقوله
تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بَنِيًّا يَقِينٌ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ
سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ ^(٣) في قراءة من نَوَّن الجميع ، وحديث :
« أَنْفِقْ بِلَالًا ، وَلَا تَخْشَى مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِقْلَالًا » .

ومنه : إتياع كلمة لأخرى في فَكٍّ ما استحق الإدغام كحديث :
« أَيْتَكَنَ / صاحبة الجَمَلِ الأَدَبُ تَنْبِهَا كِلَابُ الحَوَابِ ^(٤) » فَكَّ [١٠]
الأَدَبُ ، وقياسُ الأَدَبِ إتياعاً لِلْحَوَابِ .

(١) انظر ديوان الأدب للفارابي ١٨٦/١ و اللسان : « نجس » . وفي الحديث :
« أعوذ بك من الرَّجَسِ النَّجَسِ . والرَّجَسِ : العذاب كالرَّجَزِ .
قال الفراء : « إذا بدءوا بالرَّجَسِ ، ثم أتبعوه : النجس كسروا الجيم ، وإذا
بدءوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحوا الجيم والنون . . . انظر
اللسان .

وفي هامش اللسان تعليق على قوله : « كسروا الجيم » والصواب كسروا
النون . وقد تنبه صاحب اللسان الى هذا فذكره في مادة « نجس » .

(٢) التمل / ٢٢ ، وفي النشر ٣٣٧ / ٢ : قرأ أبو عمرو والبزّي بفتح الهمزة من
غير تنوين . وقرأ الباقون بالخفض والتنوين .
(٣) الإنسان / ٤ . وقد قرأ بذلك المدنيان والكسائي ، وأبو بكر، ورويس . انظر
النشر ٣٩٤ / ٢ .

(٤) في القاموس : الحوَابُ : الواسع من الأودية .

ومنه : إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى كحديث « أَرْجَعْنَ مَأْزورات ، غير مأجورات » ، والأصل : موزورات لأنه من الوَزْر .

وقال أبو عليّ الفارسيّ في : « التذكرة » : لا يصح أن يكون القلب فيه من أجل الإتباع ، لأن الأول ينبغي أن يجيء على القياس ، والإتباع يقع في الثاني ، وإنما مأزورات على : « يا جل » ^(١) ، وقال : « والغدايا » « والعشايا » ، لا دلالة فيه ، لأن « غدايا » في جمع غُدُوَّة ^(٢)

(١) في هـ ، وط : « يأجل » بالهمزة ، ولعل الصواب : « يا جل » كما في النسختين « ت » ، « م » بدون همزة ، لأن « يا جل » مضارع « وِجَل » . والأصل : « وِجَل يَوَجَل » ، ولم تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة .

قال ابن عصفور في الممتع ٢ / ٤٣٢ ، : « ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف ، فيقول : « يا جَل » .

ومعنى ذلك أن : « مأزورات » قلبت الواو فيها همزة للتخفيف ، وليس للإتباع .

(٢) في اللسان : « غدا » الغداة لا تجمع على غدايا ، ولكنهم كسّروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا ، فإذا أفردوه لم يكسّروه . . . ولكن يقال : غداة ، وغدوات ، لا غير . على أن ابن الأعرابي قال : غديّة مثل : عَشِيّة لغة في غُدُوّة كـ « ضَحِيّة » في ضُحُوّة ، فإذا كان كذلك : « فـ » « غدية » وغدايا « كـ » « عشيّة » و« عشايا » .

وقول السيوطي : جمع غُدُوّة الخ يعني أنه جمع شاذ كشذوذ جمع حرّة على حرائر . وانظر اللسان : « حرر » .

مثل حُرّة وحرائر ، وكُنّة وكَنائِن (١).

ومنه : إِتباع كلمة في إبدال واوها بالياء في أخرى كحديث :
« لا دريت ولا تليت » ، والأصل : تلوت لأنه من التلاوة .

ومنه : إِتباع ضمير المذكر ، لضمير المؤنث كحديث ، « اللهم ربّ السّموات السّبع وما أظللن ، وربّ الأرضين وما أقللن ، وربّ الشياطين وما أضللن » ، والأصل : أضلوا بضمير الذكور ، لأنّ الشياطين من مذكّر مَنْ يعقل ، وإنّما أنث إِتباعاً لأظللن ، وأقللن .

وكذا قوله في حديث المواقيت : « هن لهنّ » أصله لهم أي لأهل ذي الحليفة وما ذُكر معها ، وإنّما قيل : « هنّ » إِتباعاً لقوله : « هنّ » .

ومنه : إِتباع اليزيد للوليد في إدخال اللّام عليه وهو علّم في قول الشاعر :

٢ = رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً (٢) *

(١) الكنة بالفتح : امرأة الابن ، أو الأخ كما في اللسان : « كنى » .

(٢) تمامه قوله :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهله *

وهو لابن ميادة يمدح الوليد .

من شواهد همع الهوامع والدرر رقم ٢١ ، وشواهد المغني للسيوطي ١ / ١٦٤ والخزانة ١ / ٣٢٧ ، ٣ / ٢٥٢ ، والإنصاف ١ / ٣١٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ ، والعيني ١ / ٢١٨ ، ٥٠٩ .

قال ابن جرير : حُسْن دخول اللام في « اليزيد » لإتباع « الوليد » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « لما كثر إجراء « ابن » صفةً على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافاً إلى عَلم أو ما يجري مَجْرى الأعلام من الكُنَى والألقاب ، فلَمَّا كان « ابن » لا ينفكُ من أن يكون مضافاً إلى أب أو أم ، وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصل من « ابن » ، لأنه لا ينوي [١١] فصله مما قبله ، إذا كانت الصفة والموصوفُ عندهم مضارعةً للصلة

والموصول من وجوه . وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني ، ولذلك شبهه سيويه بأمرئٍ وأبْنِم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة ، وحركة النون في ابْنِم تابعة لحركة الميم ، فإذا قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وهندُ بنتُ عاصم ، فهذا مبتدأ ، وزيد الخبر ، وما بعده نَعْتُهُ ، وضمة زيدٍ ضمة إتباع لا ضمة إعراب ، لأنك عقدت الصِّفة والموصوفَ وجعلتهما اسماً واحداً ، أو صارت المعاملة مع الصِّفة والموصوف كالصَّدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول .

وكذلك النَّصب نقول : رأيت زيدَ بنَ عمرو فتفتحُ الدال إتباعاً لفتحة النون .

وتقول في الجرِّ مَرَرْتُ بزيدِ بن عمرو فتكسر الدال إتباعاً لكسرة

النون من « ابن » .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنَّ التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين : سكونه وسكون الياء بعده ، وهو فاسدٌ ، إنما هو لكثرة استعمال « ابن » .

تَنْبِيْهُ

قال ابن . جَنَى في المحتسبِ في قراءة « الحمد لله »^(١) ، بالإتباع : هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لِمَا كَثُرَ في استعمالهم أشدَّ تغييراً كما جاء عنهم كذلك : لم يَكْ ، ولا أذِرِ^(٢) ، وَلَمْ أُبَلْ ، وأَيْش ، تقول : وجا يجي ، وسا يسو بحذف همزتيهما .

فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت « الحمد لله » كعُنُقُ وَطُنْبُ « و « الحمد لله » كإِبِلٍ وإِطِل^(٣) ، إلا أن « الحمد لله » بضم الحرفين أسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين :

أحدهما : أنه إذا كان إِتْبَاعاً فأَقْبِس الإِتْبَاع أن يكون الثاني تابِعاً

(١) الفاتحة / ٢ .

(٢) في المنصف ٢ / ٢٢٦ : « لا أدر » ، ومثل ذلك في المحتسب .

(٣) الإِطِل : الخاصة .

للاَوَّل، وذلك أنه جارٍ مَجْرَى السَّبب والمُسَبَّب ، وينبغي أن يكون السبب أَسْبَقُ رُتْبَةً من المُسَبَّب، فتكون ضمة اللّام تابعة لضمة الدّال ، كما نقول مُدُّ وَشُدُّ ، وَشَمٌّ وَفِرٌّ ، فتتبع الثاني الأوَّل^(١) فهذا أقيس من إتباعك الأوَّل للثاني في نحو اقْتُلْ ، اخْرُجْ^(٢) .

والآخر : أن ضَمَّة الدّال في « الحمدُ لله » إعراب وكسرة اللّام في « لله » بناء ، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء ، والأوّل أن يغلب - الأقوى على الأضعف ، لا عكسه .

[١٢] ومثل هذا في إتباع الإعراب / البناء قوله .

٣ = * وقالوا اضْرِبِ السَّاقِينَ إِمَّكَ هَابِلُ^(٣) *

كسر الميم لكسر الهمزة . انتهى .

(١) في ط : « والأول » بواو العطف ، تحريف .

(٢) في المحتسب : « ادخل » مكان : اخرج .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢ / ٢٧٢ ، والخصائص ٢ / ١٤٥ ، ٣ / ١٤١ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٣٦ ، والشافية ٤ / ١٧٨ ، وهذا الشاهد ليس له تنمة وليس له قائل معروف . قال في الشافية : « وهذا الصراع لم أقف على تنمته ولا قائله .

وقد روي هذا الشاهد بروايات مختلفة ، ففي الأشباه : « وقال » ومثله في الخصائص ، والشافية . وفي سيبويه : « وقالوا » بواو الجماعة .

هذا وقد أجاز سيبويه في الكتاب أن تكسر الميم إتباعاً للهمزة فقد قال : وقالوا أيضاً : « لإمَّكَ » ثم ذكر الشاهد وقد كتب الشاهد بضم الميم وكسر =

وفي الكشف قرأ أبو جعفر : « لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا » ^(١) ، بضمّ التاء للإتباع ، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلاّ في لغة ضعيفة كقولهم : « الحمد لله » ^(٢) .

فائدة :

قال ابن إياز ^(٣) في (شرح الفصول) : أعلم أن العرب قد اكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلك كأنه أصل يُقاس عليه ، وإذا كانت

= الهمزة ، والسياق يقتضي أن تكسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة ، ولا أدل على ذلك من قول البغدادي في الشافية: «مثل هذا ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم ، ثم ذكر البيت ونصّ على أن الميم كسر لكسرة الهمزة ، وقد روى ابن جني في الخصائص الشاهد في الموضعين السابقين بكسر الهمزة والميم . على أن القرطبي في الموضوع السابق رواه :

* اضرب الساقين أُمك هابل *

بضم النون لأجل ضم الهمزة ، والميم في رواية القرطبي مضمومة
(١) البقرة / ٣٤ .

(٢) انظر تفسير الكشف ١ / ٢٧٣ .

(٣) في ط فقط : « ابن أبان » تحريف ، والصواب من النسخ المخطوطة والبغية ١ / ٥٣٢ .

وابن إياز هو : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .

ومن مؤلفاته : « شرح فصول ابن معط » .

قد زالت حركة الدال مع قوتها للإتباع ، وذلك ما حكاه الفراء من « الحمد لله » بكسر الدال إتباعاً لكسره اللام ، وقلبوا أيضاً ، الياء إلى الواو مع أن القياس عكس ذلك ، فقالوا : أنا أَخَوَك يريدون أنا أَخِيكَ^(١) ، حكاه سيبويه ، كأنَّ الإِتباع في نحو : مُدُّ وشُدُّ أجوز وأحسن ؛ إذ ليس فيهما نَقْلٌ خفيفٌ إلى ثَقِيل . وأما السَّاكن الحَاجز فلا يُعتدُّ به لضعفه . انتهى .

فائدة

عُدَّ من الإِتباع حركة الحكاية ، قال أبو حيان في شرح التسهيل : اختلف الناس في الحركات اللاحقة لـ «أي»^(٢) في الحكاية ، فقليل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل : ليست للإِعراب ، وإنما هي إِتباع للفظ المتكلم على الحكاية .

وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضرائي^(٣) في كتابه المسمَّى « بالإِعراب عن أسرار الحركات في (١) في ت فقط : أبا أخوك - أبا أخيك ، تحريف . ولعل الصواب : أنا أَخَوَك - أنا أَخِيكَ في حالة تصغيرها .

(٢) في ط : « اللائي » مكان لـ « أي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الخضرائي : هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عذرة الأنصاري الأوسي ، الخضرائي أبو الحكم ، كان حياً سنة ٦٤٤ هـ . ومن مؤلفاته : « الإِعراب في أسرار الحركات في الإِعراب » . وتسميته بالإِعراب بالغين في البغية وفي النسخة المخطوطة « ت » انظر البغية ١ / ٥١٠ . وفي بقية النسخ بالعين .

لسان الأعراب » : حركة المحكي في حال حكاية الرفع ، منهم من يقول : إنها للإعراب ، لأنه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة .

ومنهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للإعراب حملاً لحالة الرفع على حالة النصب والجر ، قال : وهذا أشبه بمذاهب النحاة ، وأقيس بمذاهب البصريين ألا تراهم / ردّوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع [١٣] في خبر : إنّ وأخواتها ، وفي اسم كان وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل . انتهى .

الاتّسع

عقد له ابن السراج باباً في «الأصول» فقال : اعلم أن الاتّسع ضرب من الحذف إلّا أن الفرق بينهما «أنك لا تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف، وتعربُهُ بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ، وتدعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتّسع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم ، فالأول نحو : « واسئَلِ القريةَ »^(١) ، والمعنى : أهل القرية ، و « لَكِنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ »^(٢) .

(١) يوسف / ٨٢ .

(٢) البقرة / ١٧٧ .

والثاني : نحو : « صيد عليه يومان » ، والمعنى : صيد عليه
الْوَحْشُ في يومين ، « ولد له الولد سِتُون عاماً » والمعنى : وُلِدَ له الولد
سِتِينَ^(١) ، « بل مَكْرَ اللَّيْلِ والنَّهَارِ »^(٢) ، « نهاره صائم » ، و « لَيْلُهُ »
قائم » :

٤ = يا سارق اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣) *

والمعنى : مَكْرُ في الليل صائم في النَّهَارِ ، سارقُ في الليلة .
قال وهذا الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به .

قال : وتقول : سِرْتُ فَرَسَخَيْنِ يومين إن شئت جعلتَ نَصْبَهُمَا
على الظرفيّة ، وإن شئت مفعولان^(٤) على السّعة ، وعلى ذلك قولك :
سِيرَ به يومان ، فَتَقِيمُ « يومين » مقام الفاعل .

وقال في موضع آخر : إن بَابِي المفعول له والمفعول معه نُصْبَا
على الاتساع ، إذ كان من حقهما أن لا يفارقهما حَرْفُ الجَرِّ ، ولكنه
حذف فيهما ولم يجريا مَجْرَى الظروف في التّصَرّف ، وفي

(١) في ط فقط : « لستين » باللام .

(٢) سبأ / ٣٣ .

(٣) قائله مجهول ، وتمتته غير معروفة . وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٨٩ ،
٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١ / ٤٨٥ ، ٢ / ١٧٢ ، ١٧٩ ، وجمع الهوامع رقم
٧٩٣ .

(٤) في ط : وإن شئت جعلت مفعولان بزيادة : « جعلت »

الإعراب ، وفي إقامتهما مقام الفاعل ، فدلَّ تركُّ العرب لذلك أنَّهما بابان
وضعا في غير موضعهما ، وأن ذلك اتَّسعَ منهم فيهما ، لأن
المفعولات كلها تقدِّم وتؤخر ، وتقام مقام الفاعل ، وتقع مبتدأ
وخبراً . وهذا كله كلام ابن السراج .

[الاتساع في المصدر]

وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلة مَنْ عقَّده باباً من النَّحاة ،
فأقول : قال أبو حيان في شرح التَّسهيل : الاتَّسع يكون في المصدر
المتصرَّف / فينصبُ مفعولاً به على التَّوسع والمجاز ، ولو لم يصح [١٤]
ذلك لما جاز أن يُبنى لِفَعْلٍ ما لم يُسمَّ فاعله حين قلت : ضَرَبَ ضَرْبٌ
شديدٌ ، لأن بناءه لِفَعْلٍ ما لم يُسمَّ فاعله فرع عن التَّوسع فيه بنصبه
نصب المفعول به ، وتقول : الكرم أكرمتُهُ زيدا ، وأنا ضاربُ الضَّرب
زيداً .

قال في : « البسيط » : وهذا الاتَّسع إن كان لفظياً جاز اجتماعه
مع المفعول الأصلي ، إن كان له مفعول ، وإن كان معنوياً بأن يُوضَعَ بدل
المفعول به ، فلا يَجْتَمِعُ معه ، لأنه كالعوض منه حال التَّوسع نحو
قولك : ضَرَبَ الضَّربُ على معنى ضرب الذي وقع به الضَّربُ ضَرْباً
شديداً ، فَوَضَعْتَ بدلَه مَصْدَرَه .

وقيل : يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً

نصب التشبيه بالمفعول به .

وإذا كان الاتساع معنىً فلا يجمع بين المتوسّع فيه والمُطلق .

وفي « البسيط » أيضاً : المصادرُ يتوسّع فيها فتكون مفعولاً كما يتّسع في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار .

وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة^(١) ، قال : وإذا توسّع بها ، وكانت عامة على أصلها لم تُثنَّ ولم تُجمع رعيّاً للمصدر^(٢) وخاصة نحو ضَرَبَ زيد ، وسَيَّرَ البريدَ ، فربّما جازت التثنية والجمع بينهما^(٣) . انتهى .

(١) أي إذا كان المصدر بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة كالمالح والعافية . وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة ، تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها وثغاءها . انظر همع الهوامع ٣ / ١٢٩ ، واللسان « عفا » .

(٢) في ط فقط : « المصادر » .

(٣) في الأشموني ٢ / ١١٥ . « واختلف في النوعي ، فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه ، نحو : سَيرَ زيد : الحسن والقبيح . وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوين .

على أن الصّبان يميز التثنية والجمع حيث علق على الأشموني بقوله : ودليله قوله تعالى : ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ الأحزاب / ١٠ .

[الاتساع في الظرف]

وأما الاتساع في الظرف ، ففيه مسائل :

الأولى : أنه يجوز التوسع في ظَرْف الزَّمان والمكان بشرط كونه متصرفاً ، فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية ، لأن عدم التصرف منافٍ للتوسع ، إذ يلزم من التوسع فيه كونه يُسندُ إليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوعٌ في عادم التصرف . وسواء في المتصرف المُشتق نحو المُشتق ، والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج ، وخفوق النجم ، ومنه : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ »^(١).

ولا يمنع التوسع إضافة الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة المعوض مما أضيف إليه التنوين نحو سِيرَ عليه حينئذٍ .

الثانية : إذا توسع في الظرف جعل مفعولاً به مجازاً ، ويسوغ حينئذٍ / إضمماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سِرُّهُ ، وكان الأصل عند [١٥] إرادة الظرفية سرت فيه ، لأن الظرف ، على تقدير « في » والإضممار يوجب الرجوع إلى الأصل .

وقال الخضراوي : الضمائر من الزَّمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبراً للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يُسمع

نَحَوْ : يوم الخميس سفري إِيَّاه ، إلا أن يُقَرَّن بفي ، فدلَّ هذا على أن الضمائر لا تَنْتَصِبُ ظُرُوفاً ، لأنَّ كُلَّ ما يَنْتَصِبُ ظَرْفاً يجوز وقوعه خبراً ، إذا كان مما يصحَّ عملُ الاستقرار فيه . قال : ولم أرَ أحداً نبّه على هذا التنبيه .

الثالثة : يضاف الى الظرف المتوسّع فيه المصدرُ على طريق الفاعلية . نحو « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »^(١) ، وعلى طريق المفعولية ، نحو : « تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ »^(٢) ، والوصف كذلك نحو :

٥ = * يا سارقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣) *

ويا مسروقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ ، ذكرهما سيوييه .

قال الفارسيّ : وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن إلا اسماً ، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظَرْفاً ، لأنَّ « في » مقدّرة في الظرف ، وتقديرها يمنع بالإضافة إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرّ في نحو : غلامٌ لزيد .

وقال الخضراويّ : هذا غير ظاهر لأن المضاف يُقدَّر باللام وبمن

(١) سبأ / ٣٣ .

(٢) البقرة / ٢٢٦ .

(٣) شطربيت سبق ذكره رقم ٤ .

ومع ذلك^(١) لم يمنع من الإضافة .

قال : وقولهم : الظرف على تقدير « في » إنما هو تقديرٌ معنئى ، وليس المراد أنها مضمرة ولا مُضْمَنَةٌ ، ولذا لم تَقْتَضِ البناء .

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسيّ ضعيفٌ عندي ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظاً به وُجد في باب « لا » والنداء ، فإذا جاز ظاهراً فمُقَدَّراً أولى .

قال^(٢) : نعم ، العلة الصحيحة أن يقال : إنَّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفيّة ، ألا ترى أن وسطاً إذا دخل عليه الخافض صارت اسماً بدليل التزامهم فَتَحَ سِينِهَا ، ووسط المفتوحة السّين لا تكون إلّا اسماً .

والسّبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفيّة إلى الاسميّة ما ذكره الأخفش في / كتابه : « الكبير »^(٣) من أنهم جعلوا الظرف [١٦] بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ، ولا فِعْلٍ لِشَبْهِهِ به من حيث كان أكثر

(١) في ط : « ومع وذلك » بزيادة الواو . تحريف .

(٢) القائل : ابن عصفور .

(٣) صاحب الكتاب : هو : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين . وقد نصّ السيوطي في البغية ١ / ٥٩١ على أن له مؤلفات في النحواشهرها : معاني القرآن ، وكتابه الكبير . وقد حقق زميلنا الدكتور فائز فارس كتابه « معاني القرآن » وقد طبع بالمطبعة العصرية في الكويت .

الظُروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضاً لا تُثنى ولا تجمع ولا توصف . قال : فلمّا كانت كذلك كرهوا أن يُدْخِلُوا فيها ما يُدْخِلُونَ في الأسماء .

الرابعة : قد يُسند إلى المتوسّع فيه فاعلاً نحو : « في يوم عاصفٍ »^(١) ، « يوماً غُبوساً قَمَطَريّاً »^(٢) ، ونائباً عن الفاعل نحو : « وَلَدَ له ستون عاماً » :

و :

٦ = صيدٍ عليه الليل والنهار*^(٣)

ويُرفع خبراً^(٤) نحو : الضربُ اليومُ ، قال بعضهم : ويؤكدُ ويُستثنى منه ، ويبدل ، وإن لم يجز ذلك في الظرف^(٥) ، لأنه زيادة في الكلام غير معتمدٍ عليها بخلاف المفعول . وتوقف في إجازته صاحبُ البسيط .

الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جوازُ التوسّع في كل ظرف متصرف .

(١) إبراهيم / ١٨ .

(٢) الإنسان / ١٠ .

(٣) قائله مجهور ، وتمتته غير معروفة ، وهو من شواهد جمع الهوامع رقم ٧٩٤ .

(٤) ت فقط : « ويرفع خبره » .

(٥) أي غير المتوسّع فيه . وانظر جمع الهوامع ٣ / ١٦٨ .

وقال في « البسيط » : ليس التوسّع مطرداً في كل ظروف
الأمكنة ، كما في الزمان بل التوسّع في الأمكنة سماعٌ نحو : نحا
نحوك ، وقصد قصدك ، وأقبل قبلك ، ولا يجوز في « خلف » ،
وأخواتها ، لا تقول : ضربت خلفك ، فتجعله مضروباً ، وكذا لا
يتوسّع فيها ، بجعلها فاعلاً كما في الزمان ، وإنما كان ذلك ، لأن ظروف
الزمان أشدّ تمكناً من ظروف المكان .

السادسة : لا يتوسّع في الظرف إذا كان عامله حرفاً أو اسماً
جامداً بإجماعهم ، لأن التوسّع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف
والجامد لا يعملان في المفعول به .

وهل يتوسّع فيه مع « كان » وأخوتها ؟ قال أبو حيان :
ينبغي^(١) على الخلاف في كان أتعلم في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا : لا
تعمل فيه فلا توسّع ، وإن قلنا : تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا
يجوز الاتساع معها ، لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنما رفعت المبتدأ
ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل المتعدّي إلى واحدٍ فعملت^(٢) ، بالتشبيه
وهو مجاز ، فإذا نصبت الظرف اتساعاً كان مجازاً أيضاً فيكثر المجازُ
فيُمنع منه .

ونظير ذلك / قولهم : « دخلت في الأمر » ، لا يجوز حذف في [١٧]

(١) ط فقط : « ينبغي » .

(٢) في ط : « فعلنا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة أي فعلت كان .

لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظروف بغير وساطة « في » مجاز فلم يُجمع عليها مجازان . والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الأفعال .

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي إلى واحد بلا خلاف .

وهل يجوز مع المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة؟ خلاف ذهب الجمهور : إلى الجواز ، وصحح ابن عصفور المنع ، لأنه لم يُسمع معهما كما سُمع مع الأولين ، قالوا : يوم الجمعة صُمّتْ ، وقال :

٧ = * ويوم شهدناه سُلَيْماً وعامراً^(١) *

لأنه ليس له أصل يُشَبَّه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل . وباب أعلم وأرى فرع من : عَلِمَ وَرَأَى ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع .

وصحح ابن مالك الجواز مع التعدي إلى اثنين ، والمنع

(١) لرجل من بني عامر . وتماهه :

* قليل سوى الطعن النّهل نوافله*

وهو من شواهد : سيبويه ٩٠ / ١ ، وابن يعيش ٤٦ / ٢ والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ١١٧ ، ٢٣١ ، وجمع الهوامع رقم ٧٩٠ وفي النسخ « يوماً » بالنصب .

مع المتعدي إلى ثلاثة : لأنه ليس لنا ما يُشَبَّه به ، إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة .

وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم .

السابعة : إذا تَوَسَّع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك أن يتوسع فَتُضَيَّف إليه ، ثم تنصبه نفسه نَصَب المفعول به تَوْسَعاً .

وهل يجوز أن يتوسع في الفعل أكثر من واحد ، بأن يتوسع معه في الظرف ، ثُمَّ يتوسع في المصدر ؟ إن قلنا : يتوسع في اللفظ لم يبعد أو في المعنى فيبعد ، لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يتوسع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسع في المعنى ، وإن كان تَوْسَعاً في اللفظ جاز مطلقاً نحو :

٨ = يا سَارِق اللَّيْلَةِ أهل الدَّار^(١) *

وسببه أن التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعاً به المعنى ، ولا يكون معنى واحداً في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه / .

(١) سبق ذكره رقم ٤-٥ .

اجتماع الأمثال مكرؤه

ولذلك يفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل ، فمن الأول قالوا: في دَهْدَهْتُ الحجر: دَهْدَيْتُ قلبوا الهاء الأخيرة لياء كراهة اجتماع الأمثال^(١) ، وكذلك قولهم : في حا حازيدٌ : حَيْحَى زِيدٌ^(٢) قلبوا الألف ياءً لذلك .

وقال الخليل : أصل مهمما الشرطيّة ، ماما، قلبوا الألف الأولى

(١) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : « دَهْدَيْتُ » هي فيما زعم الخليل : دَهْدَهْتُ بمنزلة : دَخَرَجْتُ ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهتها بها ، وأنها في الخفاء والخفة نحوها ، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه .

(٢) وردت هذه الصيغة في الممتع ٢ / ٥٩٠ في باب الرباعي المعتل . ووردت في القاموس في باب الحاء فصل الحاء . ونصه : « حَا حَيْتٍ جِيحَاءٌ مثل به في كتب التصريف ولم يفسر، وقال: لأخفش : لا نظير له سوى : عَاعَيْتُ ، وها هَيْت » وقد علق في هامش القاموس على القول بأنها لم تفسّر بما نصّه ، « قوله : ولم يفسر قال شيخنا نقلاً عن ابن جنّي في سرّ الصناعة في مبحث اشتقاق العرب أفعالاً من الأصوات ما نصه : « وهذا من قولهم في زجر الإبل : حا حيت ، وعاعيت وها هيت إذا صَحَّتْ ، فقلت : حا ، وعَا ، وها . . . وبه أنها أفعال بُنيت من حكاية أصوات ، وأمثال مشهورة في مصنفات النحو ، فما معنى قوله : لم تفسّر » فتأمّل » .

هاء لاستقباح التكرير .

وقالوا في النسب إلى نحو شَجٍ ، وَعَمٍ : شَجَوِيَّ وَعَمَوِيَّ
بقلب الياء واواً كراهةً لذلك ، وكذا قالوا في نحو حَيٍّ : حَيَوِيَّ ، وفي
نحو تَحِيَّةٍ ، تَحَوِيَّ لذلك .

وهنيهة ، أصلها : هُنَيْةٌ ، فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع
الأمثال .

والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حَيَّان قلبت الياء الثانية
واواً ، وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال .

وكذا دينار ، وديباج ، وقِصْرَاط ، ودَيْمَاس^(١) ، وديوان ،
أصلها : دِنَارٌ ودِبَّاجٌ ، ودِوَانٌ ، قلب أحدِ حَرْفِي التضعيف ياءً لذلك .

ولَبَّى أصله : لبب قلبت الياء الثانية التي هي اللام ياءً هرباً من
التضعيف فصار لَبَّى ، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار لَبَّى .

ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واواً .

قال السُّلُوْبِيْنَ ، وسببه اجتماع الأمثال فإن هناك ألفين وبينهما
همزة، والهمزة قريبة من الألف ، قال : وكان قلبُها واواً أولى من قلبها

(١) الدَّيْمَاس ويكسر : الْكِنُّ وَالْحَمَام ، جمعه : دِيَامِيس ، ودِمَامِيس . انظر
القاموس .

ياءٌ ، لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست في القُرب إليها مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروهٌ عندهم ، فكان قلب الهمزة واواً أذهب في أن لا يجمع بين الأمثالِ من قلبها ياءً .

ومن الثاني (١) : حذَفَ أَحَدٌ مِثْلِي ظَلَلْتُ ، وَمَسْتُ وَأَحْسَنْتُ فقالوا : ظَلْتُ ، وَمَسْتُ وَأَحْسَنْتُ (٢) .

وحذف إحدى الياءين من سَيِّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن ، وَلَيِّن .
وقيل : وهو مقيس على الأصح . وقال ابن مالك : يُحْفَظُ وَلَا يِقَاسُ .

وقال الفارسيّ : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء .

وحذَفُ الياء المشدّدة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النسب كراهة اجتماع الأمثال ككُرسِيّ ، وشافِعي ، وبُخْتِي (٣) ، ومرمى إلا في نحو كساء إذا صغر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسَيّ بياءين مشدّتين ، وستأتي علته .

(١) أي الحذف حيث ذكر في بدء الفصل أن اجتماع الأمثال يفر منه إلى القلب أو الحذف .

(٢) وفي الممتع ٢ / ٦٦١ . « وَقَدْ شَذَّ الْعَرَبُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَحَذَفُوا أَحَدَ الْمُثْلَيْنِ تَخْفِيفاً لِمَا تَعَذَّرَ التَّخْفِيفُ بِالْإِدْغَامِ ، وَالَّذِي يَحْفَظُ مِنْ ذَلِكَ : أَحَسْتُ ، وَظَلْتُ وَمَسْتُ » .

(٣) البُخْتِيّ بضم الباء : الإبل الخراسانيّة .

وحذف الياء الأخيرة في تصغير نحو : غطاء / وكساء ، ورداء ، [١٩]
وإداوة^(١) ، وعاوية ، ومعاوية ، وأحوى^(٢) ، لأنه يقع في ذلك بعد ياء
التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياءات .

وبيانه : أن ياء التصغير تقع ثالثة فتقلب ألف المد ياءً ، وتعود
الهمزة إلى أصلها ، من الياء أو الواو ، وتنقلب ياءً لانكسار ما قبلها ،
فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المد ، وياء بدل
لام الكلمة .

ولفظة : غُطِيَّيْ ، فتحذف الأخيرة ، لأنها طرف، والطرفُ ،
محلّ التغير ، ولأن زيادة الثقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التصغير في
المنقلبة عن ألف المد ، ويقال : غُطِيَّيْ^(٣) .

وفي إداوة تقع ياء التصغير بعد الدال ، فتقلب الألف ياءً ، وكذا
الواو بعدها لانكسار ما قبلها ، فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن
الألف ، وتحذف الياء الأخيرة ، ويقال : أدِيَّة .

ويقال في غاوية ومعاوية : غَوِيَّة ، وَمُعِيَّة .

وفي أحوى : أُحِيَّ . ذكره في البسيط .

(١) الإداوة بكسر الهمزة : المِطْهَرَة . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : الحَوَّة بالضم : سواد الى الخضرة أو حمرة إلى السّواد ،
وَحَوِي كَرَضِيّ فهو أَحْوَى .

(٣) في ط فقط : « غطبي » تحريف .

ومن ذلك قولهم : لَتَضْرِبَنَّ يا قوم ، وَلَتَضْرِبَنَّ يا هند ، فإن أصله : لَتَضْرِبُونَنَّ ، وَلَتَضْرِبِينََنَّ فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال ، كما حذفت مع نون الوقاية في نحو: «أتحاجوني» كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية .

قال ابن عصفو في « شرح الجمل » : والتَّزِمَ الحذفُ هنا ، ولم يلتزم في « أتحاجوني » لأن اجتماعها مع النون الشديدة ، أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها ، لأنها في معناها، ومخففة منها . انتهى .

ومن ذلك قال أبو البقاء في « التبيين » ^(١) : تصغير « ذا » « ذياً » ، وأصله : ثلاث ياءات : عين الكلمة، وياء التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف ، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحركة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . / ومن ذلك قولهم في الجمع : [٢٠]

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي البغية ٢ / ٣٩ : ليس في مصنفات أبي البقاء عبد الله بن الحسين محي الدين العكبري المتوفي ٥٣٨ هـ ببغداد كتاب : « التبيين » وإنما المذكور هو كتاب « التلقين » ولعله كذلك .

أخون ، وأبون ، ولم يردّ المحذوف كما هو القياس ، فيقال : أخوون وأبوون . قال الشلوبين : لأنه كان يؤدّي إلى اجتماع ضمّات أو كسرات ، فلمّا أدّى إلى ذلك لم يُردّ ، وأُجرى الجمعُ على حُكم المفرد . ولما كان هذا المانع مفقوداً في الثّنية ردّ فقيّل : أخوان وأبوّان .

ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته : الأصل في يا بُنَيَّ : يا بُنَيَّ بثلاث ياءات ، الأولى : ياء التّصغير ، والثانية : لام الكلمة ، والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التّصغير فيما بعدها ، لأنّ ما أوّل المِثْلَيْن فيه مُسَكَّن فلا بدّ من إدغامه ، وبقيت الثانية غير مُدْغَمٍ فيها ، لأنّ المُشَدَّد لا يُدْغَم ، لأنّه واجب الحركة، والمُدْغَم واجب السّكون ، فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التّخفيف ، فحذف الياء الثانية المتحرّكة المُدْغَم فيها ، وقال : يا بُنَيَّ بالسّكون ، كما حذفوها في : سيّدوميّت لما قالوا : سيّد وميّت .

ومن ذلك قال ابن النّحاس في التعليقة^(١) : إنّما لم تدخل اللّام

(١) ابن النّحاس : هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، بهاء الدين بن النّحاس الحلبيّ النّحوي ، المتوفى ٦٩٨ هـ .

ولم يذكر له السيّوطيّ في البغية ١ / ١٣ من المصنّفات شيئاً غير ما أملاه شرحاً لكتاب : « المقرّب » ولعله التعليقة المشار إليها .

في خبر إن إذا كان منفياً ، لأن غالب حروف النفي أولها لام ك « لا » ، ولم ، ولما ، ولن » ، فيستثقل اجتماع اللامين - وطُرد الحكم يأتي في باقي حروف النفي .

ومن الثالث^(١) : وجوب إظهار « أن » بعد لام كي ، إذا دخلت على « لا » نحو « لئلا يعلم » حذراً من توالي مثلين ، لو قيل : لئلا يعلم . ووجوب إبقاء الياء والواو في النسب ،^(٢) نحو : شديدة ، وضرورة ، فيقال : شديدي وضروري ، إذ لو حذف ، كما هو قاعدة فعيلة ، وفعولة ، وقيل : شديدي وضرري لا جتمع مثلان .

ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايته المنسوب بـ « من » دون « أي » خلافاً للأخفش ، لما يؤدي إليه من اجتماع أربع ياءات فيقال لمن قال : رأيت المكي^(٣) : المنى^(٤) ، وأجاز الأخفش : الأتي .

ومن ذلك قال الشلوبين في « شرح الجزولية »^(٥) : إنما قدرت

(١) أي الفصل المشار إليه بعد القلب أو الحذف حيث ذكر في أول الباب : أن اجتماع الأمثال يفر منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل .

(٢) في ط : « إلى نحو » بزيادة « إلى » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط فقط : تكرار كلمة : المكي المكي . تحريف .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٠٤ : « هذا باب من » ، إذا أردت أن يضاف لك من تسأل

عنه . وذلك قولك : رأيت زيدا ، فتقول : المنى ، فإذا قال : رأيت زيدا

وعمرأ ، قلت : المنين ، فإذا ذكر ثلاثة قلت : « المنين » .

(٥) الجزولية : مقدمة في النحول أبي موسى الجزولي تلميذ العلامة أبي محمد

الضمة في جاء القاضي ، وزيد يرمي ، ويغزو ، والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في أنفسهما ، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال وهم يستثقلون اجتماع الأمثال . قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو ، والحركة التي قبلها . والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما ينشآن عن إشباع الحركات ، فلما / اجتمعت الأمثال ، خففوا بأن أسقطوا الحركة المستقلة .

[٢١]

قال ويدل على صحة هذه العلة ، أنهم إذا سَكَنُوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزَوْ ، وَظَبْيٌ لم يستثقلوا الضمة ، لأنه قد قَلَّت الأمثال هناك ، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحركاً ، فاحتملوا ما بقي من الثقل لِقَلَّتِهِ .

ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث ، لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين ، وهو ثقیل ، فرفضوه لذلك ، ولم يُمَكِّنْهُم الفصل بينهما بالألف فيقولون : هل تَضْرِبَنَّ ، لأنَّ الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم أن يقال : هل تَضْرِبَنَّ ، فتعود إلى مثل ما فررت منه ،

= والجُزُولِيَّة : « هي غاية في الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو . ولم يسبق إلى مثلها . . . وقد اعترف النحاة بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، لأنها كلها رموز وإشارات .

انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ طبع بولاق .

لذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة ، وألحقوا الشديدة وفصلوا بينهما وبين نون الضمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال ، فقالوا : هل تَضْرِبُنَا .

قال ابن فلاح في « المغني »^(١) : فإن قيل : قد وجد اجتماع الأمثال في نحو زَيْدِي من غير استئصال . قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة .

وقال ابن الدّهان^(٢) في « الغرة » : إذا كُنَّا قد استئصلنا الأمثال في الحروف الصّحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين ، ومنه ما قلّبنا أحد الحروف ، فمثال الأول : « مدّ » وأصله مدد . ومثال الثاني : ظَلْتُ وأصله ظَلَلْتُ ، ومثال الثالث :

$$٩ = * \text{تَقْضِي} \text{البازي} \text{ (٣)}$$

(١) ابن فلاح : هو تقي الدين منصور بن فلاح اليميني . قال في كشف الظنون متحدثاً عن كتابه المغني : « هو في النحو فرغ من تصنيفه في محرّم سنة ٦٧٢ هـ . وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ . انظر كشف الظنون ٢ / نهر ١٧٥١ .

(٢) ابن الدّهان : هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، الإمام ناصح الدين ابن الدّهان النحوي . توفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ . انظر البغية ٥٨٧/١ .

(٣) قطعة من بيت من بحر الرجز للعجاج كما نسبته الزمخشري في كشافه ٧٠٧/٤ . وفي ديوان العجاج / ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

= * إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر * =

وأصله تقضض ، فالأولى أن نستقلها في الحروف المعتلة .

فإن اعترض بَزَيْدِي واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ،
فالجواب أن ياء النسب في تقدير الطَّرَح كناء التأنيث .

وَمِنْ كراهة اجتماع المِثْلَيْنِ فَتَحُ مِنْ ^(١) الرَّجُلِ «والم الله» ^(٢)
لتوالي الكسرتين ، ولهذا لم يفتحوا عَنِ الرَّجُلِ .

وفي (شرح المفصل) للسَّخَاوِي: لا يجوز: «إِنَّ أَنْ زِيداً منطلقٌ
يُعْجِبُنِي» عند سيويه ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع
اللفظين المشتبهين . وأجاز ذلك الكوفيون ، فإن فصلت بشيء جاز
ذلك باتفاق نحو ، إنه عندنا أَنْ زِيداً في الدَّارِ / .

[٢٢]

ومن ذلك قال السَّيرافي : إن قيل : لم وَجِبَ ضم الأول في
المُصَغَّر؟ قيل : لما لم يكن بُدُّ من تغيير المصغَّر ليمتاز عن المكبَّر
بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان الضم أولى ، لأنهم قد جعلوا
الفتح في الجمع من نحو : ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضم

* داني جناحيه من الطَّوَرِ فمَرَّ*

* تقضِّي البازي إذا البازي كَسَرَّ*

=

(١) أي فتح النون من « مِنْ » .

(٢) آل عمران / ٢٥١ ، وفتح الميم ووصل الهمزة قراءة نافع وابن كثير وابن

عمرو ، وابن عامر : وفتح الميم لأن الميم ثلاثة أحرف بينهما ياء .

انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٧٠ ، والحجة لابن خالويه / ١٠٥ .

فاختاروا الضَّم، لأن الياء علامة التصغير، وإن وقع بعدها حرفٌ ليس
حرف الإعراب وجب تحريكُه بالكسْرِ، فلو كُسِرَ الأول لاجتمعت
كسرتان مع الياء فعدُّوا إلى الضَّمة فراراً من اجتماع الأمثال .

إجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنّي باباً في « الخصائص » وقال : من الأول قوله :

١٠ = * الحُمدُ لِلّهِ العَلِيِّ الأَجَلِّ (١) *

وقوله :

١١ = * تشكو الوجى من أظللٍ وأظللٍ (٢) *

(١) لأبي النجم العجلّي ، وتماهه :

* الواسع الفضل الوهوب المجزل *

من شواهد : الخصائص ٨٧ / ٣ ، والممتع ٦٤٩ / ٢ ، والطرائف الأدبية ٥٧ / ، والخزانة ٤٠١ / ١ ، والمنصف ٣٢٩ / ١ ، ٣٠٢ / ٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، وهمع الهوامع رقم ١٧٢٩ ، واللسان « جلل » .

(٢) نسب في الخصائص ١٦١ / ١ للعجاج ، وبعده :

* من طول إملال وظهر أملل *

وانظر اللسان : « ظلل » وفيه : الأظلل : ما تحت منسم البعير .

من شواهد : سيبويه ١٦١ / ٢ ، والنوادر ٢٣٠ / ، والمنصف ١ / ٣٣٩ ، والشافية ٤٩١ / ، وفي الشافية : « وظهر مُملل » موضح « أملل » .

وقوله :

١٢ = وإن رأيت الحَجِيجَ الرَّوَادِدَا
قواصراً بالعُمُر أو مواددا^(١)

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : « جعل لك ، و » ضرب بكر ، كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم ، فأذغم نحو : « ضرب بكر » ، و « جَعَلَ لَكَ » ،^(٢) فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق .

ومن ذلك ما حَكَّوه من قول بعضهم : « عوى الكلبُ عَوِيَّة » . وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أُجرى مُجرى بِنَائِكَ من باب : طويت فَعِلَّة ، وهو قولك : طَوِيَّة ، كقولك امرأة جَوِيَّة وَلَوِيَّة ، من الجَوِي واللَّوِي^(٣) ، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت : طَوِيَّة ، وجَوِيَّة وَلَوِيَّة فَصَحَّحت العين ولم تعللها^(٤) بالقلب والإدغام لأن الحركة فيها منوِيَّة .

(١) انظر النوادر / ٥٧ . وفيه « مراددا » مكان « مواددا » تحريف وانظر الخصائص ١ / ١٦١ ، ٣ / ٨٧ .

(٢) في الخصائص كتبت الكلمتان كلمة واحدة : « ضربُ بَكْر » و « وَجَعَلْتُك » .
(٣) في القاموس : « لوى » ، اللَّوِي : وجع في المعدة .
(٤) هكذا في ط والنسخ المخطوطة بلا مين ، والأظهر أن تكون بلام مشددة . « ولم تعللها » .

وعلى ذلك قالوا في « فَعِلَان » : من قَوِيَت : قَوِيَان ، فإن
أسكنوا صَحَّحُوا العَيْن أيضاً [فقالوا : قَوِيَان ^(١)] ولم يردوا اللام ^(٢)
أيضاً وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مرادة في العَيْن ، فلذلك ^(٣)
قالوا : عوى الكلب عَوِيَةً تشبيهاً بامرأة جَوِيَّة وَلَوِيَّة وَقَوِيَان . / [٢٣]

فإن قلت ، فهلاً قالوا أيضاً على قياس هذا : طَوِيَت الثوب
طَوِيَةً ، وشَوِيَت اللحم شَوِيَةً . ؟

فالجواب ^(٤) ، أنه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا ، وأنه
ليست لَعَوَى فيه مربة على طوى وشوى ، كما لم يكن لجاشم
وقائم ^(٥) مزية يجب لها العَدْلُ بهما إلى جُشَمَ وَقُثِمَ على : مالكٍ
وحاتمٍ ، إذ لم يقولوا : مُلِّك ولا حُتَم .

وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس .

(١) « فقالوا : قَوِيَان » سقطت الجملة من النسخ والصواب من الخصائص .

(٢) أي الواو .

(٣) في الخصائص : فكَذَلِكَ « بالفاء .

(٤) في الخصائص وردت العبارة على النحو التالي :

« رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب من » الخ .

(٥) في الخصائص : « ولا قائم » بزيادة : « لا » .

وفي القاموس : قائم وجاشم : أحياء من مُضَر ، ومن اليمن ومن تغلب ؛

وفي ثقيف ، وهوازن . وَقُثِمَ : الكثير العطاء .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود : ﴿ فَقُلَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا ﴾^(١) ، وذلك أنه أجرى حركة اللّام هنا - وان كانت لازمة - مُجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ ﴾^(٢) و ﴿ قُمِ اللَّيْلُ ﴾^(٣) وقول الشاعر :

١٣ = زِيَادَتْنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسِيْنَهَا تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو^(٤)
ويروى : خِفَ اللَّهَ . ويروي :

* لَا تَنْسِيْنَهَا تَقِ اللَّهَ *

ونحو مما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٤ = وَأَطْلَسَ يَهْدِيهِ إِلَى الزَّادِ أَنْفُهُ
أَطَافَ بِنَا وَاللَّيْلُ دَاجِي الْعَسَاكِرِ

(١) طه / ٤٤ .

(٢) آل عمران / ٢٦ .

(٣) المزمل / ٢ .

(٤) في ط فقط : « زيارتنا » بالراء ، تحريف .

وانظر الشاهد في النوادر/ ١٤٦ ، ٢٠٠ . وقد روى في موضع : « لا

تحرمنا » ، وفي موضع آخر : « لا تمحونها » وانظر أيضاً الخصائص

٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، والمحتسب ٣٧٢/٢ .

وابن الشجرى ٢٠٥/١ ، والشافية ٤٩٦/٤ .

وقد نسب هذا الشاهد إلى عبد الله بن همام السلولي .

فقلتُ لعمرو صاحبي إذ رأيتهُ

ونحنُ على خُوصٍ دِقَاقٍ عواسِرٍ^(١)

أي عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفل بحركة الراء فيردّ العين ،
والتي كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، فكذلك شبه ابن مسعود حركة
اللام من قوله تعالى : ﴿ فقل لا ﴾ وإن كانت لازمة بالحركة في
التقاء^(٢) الساكنين في : « قُلْ أَللَّهُمَّ » و « قُمِ اللَّيْلُ » وحركة الإِطلاق
الجارية مجرى حركة التقاءهما في « سِرِّ » .

ومثله قول الضَّبِّي :

١٥ = في فِتْيَةٍ كلما تجمّعت الـ بيداء لم يَهْلَعُوا ولم يَخْمُوا^(٣)

يريد : ولم يَخْمُوا ، فلم يحفل بضمة الميم ، وأجراها مجرى
غير اللازم مما ذكرناه ، وغيره ، فلم يُردِّد العين المحذوفة من « لم يخم » .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ورأيتَه » مكان : « إذ رأيته »

وفي ط : « حوض » مكان : « خوص » ، وفي ت : « خوص » والصواب
من هـ والخصائص .

وفي هامش الخصائص ٨٩/٣ : الأطلس : الذئب . والخوص : الدقاق .
والعواسر من النوق : التي ترفع أذنانها عند السير من نشاطها .

(٢) في الخصائص : « لالتقاء » .

(٣) لم يخموا : لم يكسلوا ويتأقلوا عن المعركة ، يقال : وَخِمَ الطعام : إذا
ثقل . انظر اللسان « وخم » .

وإن شئت قلت في هذين : انه اكتفى بالحركة من الحرف كما
اكتفى الآخر بها منه في قوله :

١٦ = كَفَّاكَ كَفُّ مَا تُلِيقُ دَرَهْمًا جُودًا وَأُخْرَى تَعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ^(١)
وقول الآخر :

١٧ * ... بالذي تُرْدَانُ^(٢) *

أي : تريدان .

ومن الثاني : وهو إجراء غير اللازم مُجرى اللازم قول بعضهم
[٢٤] في الأحمر / إذا خَفَفْتَ هَمْزَتَهُ : لَحَمَر . حكاهما أبو عثمان . ومن قال :
الْحَمَر قال حركة اللَّام غير لازمة ، إنما هي لتخفيف الهمزة ،
والتحقيق لها جائز^(٣) فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

١٨ - وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَاءٍ حِقْبَةً
فَبُخَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ^(٤)

(١) من شواهد : الخصائص ٩٠/٣ ، والمنصف ٧٤/٢ ، وابن الشجري
٧٢/٢ ، واللسان : « ليق » ومعنى : ما تليق درهمًا : أي ما تمسك .
وفي اللسان : ما يليقه بلد : أي ما يمسكه .

(٢) من شواهد الخصائص ٩٠/٣ وليس له تكملة ، وقائله مجهول .

(٣) في ط فقط « جار فيها » تحريف وفي الخصائص والنسخ المخطوطة : « جائز
فيها » .

(٤) لعنترة ، وهو من شواهد : الخصائص ٩٠/٣ ، وابن الشجري ١٤٧/١ =

فأسكن الحاء التي كانت محرّكة لالتقاء الساكنين : في بُح
الآن ، لما تحرّكت للتخفيف اللّام^(١) .
وعليه قراءة من قرأه : « قَالُوا لَأَنْ جِئْتُ بِالْحَقِّ »^(٢) فأثبت واو
« قالوا » لما تحرّكت لام « لان » والقراءة القوية : « قَالَلَان »^(٣) ،
بإقرار الواو على حذفها ، لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قول الآخر :

١٩- حَدَبْدُ بِي بَدَبْدُ بِي مِنْكُمْ لَأَنْ إِنَّ بَنِي فِزَارَةَ بِنِ دُبَيَانَ^(٤)

= وفي الديوان ٢١١/ جاء الشاهد على النحو التالي :

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرِ سُهَيْلَةٍ حِقْبَةً فَبَحَ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(١) في الخصائص : للتخفيف اللام . وفي ط والنسخ المخطوطة
« لتخفيف » بلام واحدة .

(٢) البقرة/ ٧١ . وفي ط : « الآن » بإثبات الألف ، تحريف . وهذه القراءة
نسبت لنافع . انظر البحر المحيط ٢٥٧/١ . وانظر أيضاً الأشموني
٢٧٨/٢ ، وابن يعيش ١١٦/٩ .

(٣) وقد نسبت هذه القراءة أيضاً لنافع . انظر البحر المحيط ٢٥٧/١ والجامع
لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٥/١ .

(٤) في « ت » مكان : « حذبدي » : « حذبذي » . بالحاء والذال ، والباء
والذال . وفي « هـ » و « م » : « حذبذي » بالحاء والذال والباء والذال .
وفي الخصائص : « حذبدي بدبدي كلتاها بالذال .

وقد نسب هذا الرجز في اللسان : « أين » إلى أبي المنهال . ونسب أيضاً
في اللسان : « حذب » إلى سالم بن دارة يهجو مَرَّ بن رافع الفزاري ،
وروايته :

قد طَرَقْتُ نَاقَتَهُمْ بِإِنْسَانٍ مَشِيئاً سَبْحَانَ رَبِّي الرَّحْمَنِ
أَسْكَنَ مِيمٌ^(١) « منكم » لما تحرّكت لام « لَانَ » وقد كانت
مضمومة عند التحقيق في قوله : « منكمُ الآن » فاعتدَّ^(٢) حركة اللّام
بالتخفيف ، وإن لم تكن لازمة .

وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو « وأنه أهلك عاداً لأولى »^(٣)
على هذه اللغة ، وهي قولك مُبْتَدَأً : « لولى » ، لأن الحركة على
هذا في اللّام أثبت منها على قول من قال : الحمر ، وإن كان حَمَلُهَا
على هذا أيضاً جائزاً ، لأنّ الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرّك
فقد أدغم أيضاً في الساكن فحرّك في : شُدَّ ومُدَّ وفِرَّ يا رجل وعض ،
ونحو ذلك .

ومثله ما أنشده أبو زيد :

= * حديدي حديدي يا صبيان * الخ . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في
البيت .

وفي اللسان : الحديدي : لعبة . والتطريق : أن يخرج بعض الولد ،
ويعسر انفصاله . والمشيئاً : القبيح المنظر . وهذا البيتان ذكرا ضمن أبيات
أربعة . ذكرها البغدادي في الخزانة ٢٩٣/١ . عرضاً .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « أسكن ضم ميم منكم » بزيادة كلمة :
« ضم » والصواب من الخصائص .

(٢) في ط فقط « فأعيد » بالياء ، تحريف .

(٣) النجم / ٥٠ .

٢٠ - أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي عَمِيرٍ
أَرْتُ لَانَ وَصْلُكَ أَمْ جَدِيدُ^(١)

أدغم تنوين « رث » في لام « لان » .

وَمِمَّا نَحْنُ عَلَى سَمْتِهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٢) ، وأصله : « لكن أنا » ، فحُفِّفَتِ الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على نون « لكن » فصارت لَكِنَّا ، فأجْزِيَ غير اللازم مُجْزَى اللَّازِمِ ، فاستثقل التقاء المثليين المتحرِّكين ، فأسكن الأول ، وأدغم الثاني ، فصار : لَكِنَّا ، كما ترى .

وقياس قراءة من قرأ : « قَالُلَان » فحذف الواو، ولم يَفْجَلْ بحركة اللام أن يُظْهَرَ النّونين ، لأن حركة الثانية غير لازمة ، فنقول : لَكِنَّا / بالإظهار ، كما تقول في تخفيف حَوَابَة^(٣) ، وجِيَالُ^(٤) ، حَوْبَة [٢٥] وجيل ، فيصحّ حرفا اللّين هنا ، ولا يقلبان لَمَّا كانت حركتهما غير لازمة .

(١) من شواهد الخصائص ٩١/٣ .

(٢) الكهف / ٣٨ .

(٣) في القاموس : « الحَوَاب » الواسع من الأودية والدلاء . وفي « ت » و « هـ » : « حَوَابَة » بالخاء ، تحريف . وفي ط : « جَوَابَة » بالجيم . وفي القاموس : « جَوْب » : الجَوْب : الدلو العظيم .

(٤) جِيَال : هي الضبع .

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى : رؤيا، ونؤى ، فيصح الواو هنا ، وإن سكنت قبل الياء من قَبْل أن التقدير فيها الهمزة ، كما صحت في ضؤ ، ونؤ ، تخفيف : ضؤ ونؤ ، لتقدير الهمزة ، وإرادتك إياه .

وكذلك أيضا صح نحو شيء وفيء ، في تخفيف : شيء ، وفيء كذلك .

وسألت أبا عليّ، فقلت: مَنْ أجرى غير اللازم مُجْرَى اللازم، فقال : لكنّا ، كيف قياس قوله إذا خَفَّف نحو حَوَّابة وجيال ؟ أيقلب فيقول^(١): «حابة»، و«جال» أم يقيم على التصحيح^(٢) ، فيقول : حَوَّابة وَجَيْل ؟ فقال : القلب هنا لا سبيل إليه ، وأوماً إلى أنه أغلظ من الإدغام ، فلا يقدم عليه .

فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم : رُيَا وَرُيَّةٌ في تخفيف رؤيا ورؤية .

قيل : الفرق أنك لما صرّت إلى لفظ : رؤيا ورؤية^(٣) ، ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى رُيَا ورُيَّة ، إنما قلبت حرفاً إلى آخر، كأنه هو ؛ ألا ترى إلى قوة شَبّه الواو بالياء وبعدها عن الألف فكأنك لما

(١) في ط فقط : « أتقلب فتقول » . والصواب : أيقلب فيقول .

(٢) في ط فقط « على الصحيح » ، تحريف .

(٣) في ط فقط : « رُيَا » ورُيَّة بالهمزة ، تحريف .

قلبت مقيماً على الحرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي الياء نفسها ، وليست ، كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علماً .

قال وما يَجْري من كل واحد ، من الفريقين مجرى صاحبه كثير ، وفيما مضى كفاية « انتهى ^(١) .

وفي تذكرة جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوي : أجرت العرب حركات الإعراب ، للزومها على البدل مُجْرى الحركة اللازمة ، لكون حروفها لا تعرى من حركة ، فلذلك قالوا : عصا ورحى كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي : رمى وغزا . انتهى .

(١) انظر هذا النص كاملاً في الخصائص ٣/ ٨٧ ، ٩٣

إجراء المتصل مُجرى المنفصل وإجراء المنفصل مُجرى المتصل

عقد ابن جني في الخصائص باباً لذلك ، قال : فمن الأول ، قولهم : اقْتَتَلَ القَوْمُ ، واشْتَمُوا فهذا بيانه بيان : «شِئْتَ تَلَك» ، و«جعل لك» ، إلا أنه أحسن من قوله :

٢١ = * الحمد لله/العلي الأجلل (١) *

[٢٦]

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة .

وكذلك باب قولهم : هم يَضْرِبُونِي ، وهما يضربانني أُجرى - وإن كان مُتَّصلاً - مُجرى : «يَضْرِبَان نُعَم» ، و«يَشْتَمَان نافعاً» . ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن تكون بعدها نون ، ألا ترى أنك تقول : «يضربان زيدا ويكرمونك» ، ولا تلزم هي أيضاً نحو : لم يضرباني .

(١) سبق ذكره رقم ١٠ .

ومن أدغم نحو هذا واحتج بأن المثليين في كلمة واحدة ، فقال : يضرباني « وقل أتحاجونا^(١) » ، فإنه يدغم أيضاً نحو اقتتل ، فتقول : قَتَلَ . ومنهم مَنْ يقول : قَتَلَ . ومنهم مَنْ يقول : قَتَلَ . ومنهم من يقول : إقَتَلَ فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف ، لما كانت الحركة عارضة للنقل^(٢) أو لالتقاء الساكنين .

ومن الثاني^(٣) قولهم : « ها^(٤) الله » أجري مجرى : دابة وشابة .

وكذلك قراءة من قرأ : « فلا تناجوا^(٥) » ، « حتى إذا أداركو

(١) البقرة / ١٣٩ .

وقراءة الإدغام نسبت إلى زيد بن ثابت ، والحسن ، والأعمش وآبن محيصن ، والمطوعي .

انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٤٨ ، والبحر / ١ / ٤١٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٤٥ / ٢ ، والكشاف ٩٨ / ١ .

(٢) في « ت » و « م » ، « ط » : للثقل بالشاء ، وفي « هـ » والخصائص « للنقل » بالنون .

(٣) في الخصائص : « ومن ضد ذلك » . والمراد بالثاني إجراء المنفصل مجرى المتصل .

(٤) في ط فقط : « هاء الله » بالهمزة ، تحريف .

(٥) المجادلة / ٩ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « ولا تناجوا » بالواو العاطفة . تحريف .

وإدغام التاءين في القراءة لابن محيصن . وانظر البحر ٢٣٦ / ٨ .

فيها» (١). ومنه عندي قولُ الراجز :

٢٢ = مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ أَيْوَمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ (٢)

كذا أنشده أبو زيد : يُقَدَّرُ بفتح الراء ، وقال : أراد النون» (٣)
الخفيفة ، فحذفها ، وحذف نون التوكيد ، وغيرها مِنْ علاماته جاري
عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه نقض (٤) ، الغرض إذ كان التوكيد
من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار ،
والإيجاز .

لكن القول فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدر أم يوم قدر ، ثم
خفف همزة أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء « يقدر » ، فصار

(١) الأعراف / ٣٨ .

وهذه القراءة نسبت إلى عصمة عن أبي عمرو ، فقد كان يقرأ بإثبات ألف :
« إذا » على الجمع بين الساكنين ، وانظر الجامع لأحكام القرآن
٢٠٤/٧ .

(٢) للحارث بن المنذر الحرمي أو علي بن أبي طالب .

من شواهد النوادر / ١٦٤ . والمحتسب ٣٦٦/٢ ، والخصائص ٩٤/٣ ،
والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ .

هذا وفي ط والنسخ المخطوطة : « في أي » مكان : « من » .

(٣) في ط : « نون الخفيفة » بحذف أل التعريفية .

(٤) في ط : « يقضي » تحريف . وفي ط أيضا اختار المصحح كلمة : « يقضي »
وأشار في الهامش إلى أن الأصل : « نقض » فخطأ صواباً .

تقديره «أيوم لم يُقدَرَمْ ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : أيوم لم يُقدَرَامْ ،^(١) فحرّك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار بعد : يُقدَرَأْم .

وأختار الفتحة إتباعاً لفتحة الراء .

ونحو من هذا التّخفيف قولهم في المرأة والكمأة إذا خفت الهمزة : المرأة ، والكمأة .

وكنت ذاكرت الشيخ أبا عليّ بهذا منذ بضع عشرة سنة ، فقال : هذا إنما يجوز في المنفصل^(٢) . قلت له : فأنت أبداً تكرّر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يردّ شيئاً .

ومن^(٣) إجراء المنفصل مجرى المتصل قوله / : [٢٧]

٢٣ = * وقد بدا هُنْكَ من المئزر^(٤) *

فشبه هُنْكَ بَعْضُ فأسكنه ، كما يسكّن نحو ذلك.ومنه :

(١) في الخصائص : مكان : « بعد » : « تقديره » .

(٢) في الخصائص : « المتصل » مكان : « المنفصل » .

(٣) ط فقط : « ومن ذاك إجراء » بزيادة كلمة : « ذاك » .

(٤) للأقيشر الأسديّ . وصدّره :

* رُحِتَ وفي رَجْلَيْكَ ما فيهما *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ، والخزانة ٢/٢٧٩ ، وجمع الهوامع والدرر رقم ٢٩ .

٢٤ = * فالיום أشرب غير مستحب^(١) *

كأنه شبه « رَبُّغ »^(٢) بِعَضْد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٥ = * قالت سُلَيْمَى اشتر لنا دَقِيقاً^(٣) *

هو مشبّه بقولهم في عِلْم : عِلْم ، لأن ترل^(٤) بوزن عِلْم ،
وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله :

(١) لامرئ القيس . وتمامه :

* إثمًا من اللّهِ ولا واغل *

ورواية الديوان ١٤٨ : « فالיום أُسْقَى » . . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد : سيبويه ٢/٢٧٩ ، والنوادر / ١٨٧ ، والخصائص
٢٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، ٩٦/٣ ، والخزانة ٣/٥٣٠ ، والمحتسب
١٥/١ .

(٢) في ط : « رفع » بالفاء ، تحريف .

(٣) رجز لرجل من كندة يقال له : العذافر .

وبعده :

* وهاتِ بُرَّ البُخْسِ أو دَقِيقاً *

والبُخْس : أرض تنبت من غير سقي .

وانظر النوادر / ١٧٠ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٤/٢٢٦ .
والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٢/٣٧ ، واللسان
« بخس » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ترك » بالكاف .

٢٦ = * واحذَر ولا تكثر كَرِيّاً أَعَوَجاً*^(١)

لأن تَرَكَ بوزن عَلِم .

قلت : وقد خرج على ذلك قراءة ، ، « ألم تَرُ إلى المَلأ من بني إسرائيل »^(٢) بسكون الرَّاء، ثم قال ابن جنِّي : وهذا الباب نحو مِن الذي قبله، فيه ما يَحْسُن ويقاس ، وفيه : ما لا يَحْسُن ولا يقاس ، ولكلُّ وجه .

(١) قائلة مجهول . وبعده :

* عَلَجاً إذا ساق بنا عَفَنَجَجَا *

من شواهد : الخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٢٣٧ ،

٩/٣ ، والشافية ٤/٢٢٥ . برواية « أهوجا » .

هذا وقد ساق المنصف الشاهد ضمن أربعة أبيات .

والعفنَجج : الجافي الأخرق .

(٢) البقرة / ٢٤٦ ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبي عبد الرحمن السِّلَمي .

وانظر المحتسب ١/١٢٨ ، والتصريح ١/٨٨ .

إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي

وقال أبو حيان : من الأول قولهم في النسب الى تحية :
« تحوي بحذف الياء وقلب الثانية واواً .

وأما القلب ففِراً من اجتماع الياءات ، وأما الحذف فإن تحية
أجرتها العرب مجرى رمية ، ووزن رمية : فَعِيلَة كصحيفة ، فكما إذا
نسبت إلى صحيفة تقول : صَحَفِيّ كذلك إذا نسبت إلى رمية تقول :
رَمَوِيّ ، لأنك تحذف ياء المدّة ، وهي المدغمة في لام الكلمة ، كما
حذفتها في صحيفة .

وأما تحية فالياء الأولى فيها ليست للمدّة ، إنما هي عين
الكلمة ، والثانية لام الكلمة وأصلها : تحية ، ثم أدغم ، وأجرى
الأصلي مجرى الزائد ، لشبهها لفظاً لا أصلاً ، فقالوا : تَحَوِيّ .
قال : ومثل تحية : ثنية^(١) ، وهي التَمَكَّت قال : ولا أحفظ لهما

(١) في « ط » و « هـ » : « ثنية » بالثاء والهمزة ، وفي « ت » و « م » ،
« ثنية » بالثاء والنون ، والثنية هي : العقبة أو الجبل كما في القاموس . =

ثالثاً . اهـ .

ومنه أيضاً ما أجازَه أبو عليّ في ثنية ما همزته أصليّة نحو : قُراء
وُوضاء : قُراوان بالقلب واواً تشبيهاً لها بالزائدة .

[٢٨]

وَعَيْرُهُ يَقْرَها من غير قلب لأنها أصليّة فيقول قراءان / .

ومن الثاني قولهم في ثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو
عِلْباء^(١) ، وحرْباء^(٢) : علباءان ، بالإقرار تشبيهاً لها بالمنقلبة عن
الأصل .

وقول بعض الكوفيّين في ثنية نحو حمراء : حمراءان بإقرار
الهمزة من غير تغيير ، لأنه لَمّا قلبت ألف التانيث همزة التحقت
بالأصليّة فلم تُغَيّر . كالأصليّة .

= ولعلّ الصواب : ثنية كما في ط وهـ ، وفي القاموس : « أَيْ » : يقال :
تَأَيّى بالمكان تَلَبّث عليه وتَأَنّى . وقد فسّرها السيوطي بقوله : وهي
التمكث ، وكذلك فسّرها البغداديّ في الخزانة ٥٢١/٣ عند تعرضه
لشرح بيتي سُحيم بن وثيل الرياحيّ وهما :

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُظْلِم واديا
أقلّ به ركبٌ أنوّه تسيّة وأخوفَ إلّا ما وقى الله ساريا
(١) عِلْباء البعير : عصب عنقه .

(٢) الحرْباء : دويبة تستقبل الشمس برأسها .

الاختصار

هو جُلّ مقصد العرب وعليه مَبْنَى أكثر كلامهم ، ومن ثمّ وضعوا باب الضّمائر ، لأنه أخصر من الظواهر خصوصاً ، ضمير الغيبة ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً ﴾ ^(١) قام مقام عشرين ظاهراً ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل .

وباب الحصر بآلاً وإنما وغيرهما، لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين .

وباب العطف ، لأنّ حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، وباب التثنية والجمع، لأنهما أغنيا عن العطف . وباب النائب عن الفاعل، لأنه دَلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، أ وعلى المفعول بوضعه ، وباب التنازع ، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منحسلاً لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصاراً على جعل المتعدي كاللّازم ، وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو

(١) الأحزاب / ٣٥ .

وأنادي ، وأداوات الاستفهام والشرط فإن كم مالک ؟ يغني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى ما لا يتناهى .

والألفاظ الملازمة للعموم كأحد .

وأكثرُوا من الحذف فتارة بحرف من الكلمة كَلَمْ يَكْ ، ولم أُبَلْ ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة ، كحذف عائد الموصول ، فإنه كثير عند طول الصلة ، قليل عند عدم الاستطالة .

وحذفت ألف التانيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش « في شرح المفصل » : الكناية ، التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لِضَرْبٍ من الإيجاز والاستحسان .

وقال بن السراج في الأصول : من الأفعال : ضَرْبٌ مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة / مفعولون نحو : مات [٢٩] زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط .

وقال ابن يعيش : المضمورات ، وَضِعَتْ نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لِضَرْبٍ من الإيجاز والاختصار ، كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال ، فلذلك قَلَّتْ حروفها كما قَلَّتْ حروف المعاني .

وقال أبو الحسن بن أبي الربيع^(١) في « شرح الإيضاح » :
قولهم ، لِّلَّهِ دَرَكٌ مِنْ رَجُلٍ ، « مِنْ » فيه للتبويض عند بعضهم ،
والتقدير لقد عَظُمَتْ من الرجال ، فوضع المفرد موضع الجمع ،
والنكرة موضع المعرفة لِلْعَلَمِ وطلباً للاختصار .

قال : ونظير هذا قولك : كُلَّ رجل يفعل هذا ، الأصل : كل
الرجال يفعل هذا ، فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة
موضع المعرفة لِفَهْمِ المعنى وطلباً للاختصار .

وقال أبو البقاء في « الباب » وتلميذه الأندلسي في شرح
« المفصل » : إنما دخلت إِنَّ على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير
الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن
دخلت اللام في خبرها كان أكد ، وصارت إِنَّ واللام عوضاً مِنْ ذِكْرِ
الجملة ثلاث مرّات .

وهكذا أَنَّ المفتوحة إذ لَوْ لا إرادة التوكيد لقلت مكان قولك :
بلغني أَنَّ زيداً منطلق : بلغني انطلاقاً زيدٍ . انتهى .

ومن الاختصار تركيب إمّا العاطفة على قول سيبويه من: إنْ

(١) ابن أبي الربيع : هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله
الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي الأشبيلي . توفي
٦٨٨ هـ .

ومن مصنفاته : شرح الإيضاح . انظر البغية ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

الشَّرْطِيَّة ، وما النافية ، لأنها تغني عن إظهار الجمل الشَّرْطِيَّة حذراً من الإطالة . ذكره في (البسيط)^(١) .

وتركيب أما المفتوحة من « أن » المصدرية ، و« ما » المزيدة عوضاً من « كان » في نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت ، وجعل أما الشرطية عوضاً من حَرَف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو : أما زيد فقائم .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : إنما ضَمَّنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ « مَنْ » وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به « مَنْ » ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقْم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بأن لاحتجت أن تذكر الأسماء إن يَقْم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد / [٣٠] على ذلك ، ولا تستغرق الجنس ، وكذلك في الاستفهام . انتهى .

ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفاً قائم مقام دِرْهم ودِرْهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرراً هكذا ، ومن ثم قالوا : ثلاث مائة دِرْهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة : أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم ، لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأول ، والثاني ، والمعدود ، فحففوا بالتوحيد مع أمن اللبس . هكذا علَّله الزمخشري في « الأحاجي » « وأورد عليه السخاوي في شرحه أنهم

(١) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاسترا باذي المتوفي ٧٧٧ هـ .

قالوا : ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخففوا بالتّوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء ، قال : والصّواب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لِثقل التّأنيث ، بخلاف « الألف » .

وقيل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأنّ الألف آخر مراتب العدد ، فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال .

ومِمّا بُني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك : عندي تسعون أخصر من مائة إلا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التّصغير معدولٌ به عن الوُصف ، وقال : إنهم استغنوا بياء ، وتغيير كلمة عن وصف المُسمّى بالصّغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أنّ ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلّ ذلك على أن التّصغير معدولٌ به عن الوصف .

وقال الأندلسيّ : الغرض من التّصغير وصف الشيء بالصّغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في شرح « المفصل » : وصاحب « البسيط » : إنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التّطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لولا العَلَمُ لا حَتَجَتْ إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدّد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغني العَلَمُ عن ذلك أجمع .

قال صاحب « البسيط » : ولهذا المعنى قال النحاة : العَلَمُ

[٣١]

عبارة عن / مجموع صفات .

قال صاحب البسيط : فائدة : وضعُ أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة .

أما الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات .

ولو جئت بمسمّى هذه اللفظة لقلت : اسكت ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن .

وأما المبالغة فتعلم من لفظها فإن « هيهات » أبلغ في الدلالة على البُعد من بُعد ، وكذلك باقيها .

ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسمّاها تغنى عن وضعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المُقَرَّب^(١) كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر ، كما قالوا :

(١) في ط : « المعرب » بالعين ، تحريف صوابه من البغية والنسخ المخطوطة . والمقرب من مؤلفات ابن عصفور . وقد حققه الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري . وتم طبعه ونشره .

والدليل على أن ابن النحاس علّق عليه قول السيوطي في البغية ١٤/١ في ترجمة البهاء بن النحاس : « ولم يصنّف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرب » .

عير وأتان ، وَجَدَى وَعَنَاق ، وَحَمَل وَرَجَل^(١) ، وَحَصَانٍ^(٢) وَحَجَر^(٣) ، إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تارة في الصّفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كـ«امرؤ» و«امرأة»، و«مرء» و«مرأة» في الحقيقي^(٤)، وَبَلَدٌ وَبَلْدَةٌ في غير الحقيقي ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللَّفْظِ والعلامة للتوكيد، وجرّصاً على البيان فقالوا: كَبَشٌ ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معطي » : التصغير وصف في المعنى ، وفائدته الاختصار فإذا قلت : رجل احتمل التكبير والتصغير ، فإن أردت تخصيصه قلت ، رجل صغير ، فإن أردت مع الاختصار قلت : رُجِيلٌ، وكذلك لا يُصَغَّرُ الفعل .

وقال ابن النّحاس ، فإن قيل: ما فائدة العدل ؟ فالجواب أن عمر أخصر من عامر .

قال الشّلوّيين في (شرح الجُزولية) : الفاعل إذا كان مخاطباً

(١) في ط : « وجمل ورجل » . صوابه من النسخ المخطوطة والقاموس .
والحمل : الخروف ، والرّجُل بالخاء على وزن : كَتِفَ : الأنثى من أولاد الضأن ، جمع: أرخل ورخال .

(٢) في القاموس : « حصن » : حَصَانٍ كسحاب : الدّرة .

(٣) الحَجَر : يقصد به : الحجر الكريم .

(٤) أي المؤنث الحقيقي وليس المجازي .

في أمره وجهان :

أحدهما : أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء أفعل وما هو^(١) بمعناه نحو : قُمْ واقْعُد .

والثاني : أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لَتَقُمْ

وَلَتَقْعُدْ / والأجود الأول ، لأنه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، [٣٢] كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك : قُمْتُ ولم يقولوا : قام أنا ، وقمْتَ ، ولم يقولوا : قام أنت إلا أنه قد جاء المستغني عنه في الأمر ، ولم يجيء في الضمائر في حال السعة .

وقال في البسيط : لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه ،

وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلباً للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم يشتقوا منه أسماءها للزم الإتيان بالفعل ولفظ الزمان والمكان .

وفيه ذهب بعضهم إلى أن باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن

عدد مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عدل عن طلب التعيين بأيّ إلى الهمزة وأم طلباً

للاختصار ، لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو؟ أخصر من قولك : أيّ

(١) في ط فقط : « وهو بمعناه » بإسقاط « ما » ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

الرجلين عندك زيد أم عمرو ؟

وقال ابن يعيش : فصل سيويه بين ألقاب حركات الإعراب
وألقاب حركات البناء فسَمِيَ الأولى رَفْعاً ونَصْباً وجَرّاً وجزماً ، والثانية
ضَمّاً وفتحاً وكسراً ، ووقفاً ، للفرق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت
بعاملٍ ونحوه فكان في التسمية « فائدة الإيجاز والاختصار .

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه إجحاف به ، ومن ثمّ لم يجوز حذف الحرف قياساً .

قال ابن جنّي في المحتسب : أخبرنا أبو عليّ قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس ، لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومن ثمّ أيضاً لم يجوز حذف المصدر والحال إذا كان بدلاً من اللفظ بفعلهما ، ولا الحال النائية عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل .

وفي « شرح التسهيل » لأبي حيان : لا يجوز حذف « لا » من « لا سيما » لأن حذف الحرف خارج عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلا حيث سُمِع .

وسبب ذلك أنهم يقولون : حروف المعاني إنما وُضِعَتْ بدلاً من الأفعال طلباً للاختصار ، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين . وما وُضِعَ مؤدياً معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها .

وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » لا يجوز حذف^(١) جواب
أما لأن شرطها حُذِفَ ، فلو حُذِفَ الجواب أيضاً لكان إجحافاً بها .

وقال صاحب « البسيط » : القياس يقتضي عَدَمُ حذف حروف
المعاني وعدم زيادتها ، لأن وضعها للدلالة على المعاني ، فإذا
حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وُضِعَتْ له ، وإذا حُكِمَ بزيادتها
نافى ذلك وَضْعُهَا للدلالة على المعنى ، ولأنهم جاءوا بالحروف
اختصاراً عن الجُمْل التي تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا
يسوغ حذفه ولا الحُكْمُ بزيادته ، فلهذا، مذهب البصريين المصير إلى
التأويل ما أمكن صيانةً عن الحُكْم بالزيادة أو الحذف .

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : تفسير قول أبي بكر : إنها
دخلت الكلام لِضَرْبٍ من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد
أغنت « ما » عن « أنفى » وهي جملة : فعلٌ وفاعلٌ .

وإذا قلت : قام القومُ إلّا زيداً ، فقد نابت « إلّا » عن
أستثنى .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن « أعطف » ،
وكذا « ليت » نابت عن : « أتمنى » و « هل » عن أستفهم .

والباء في قولك : « ليس زيد بقائم نابت عن « حقاً » ، و « البتّة »

(١) في ط : « لا يجوز جواب » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

و«غير^(١) ذي شَك .»

وفي قولك : أمسكت بالحَبْل نابت عن «مباشراً^(٢)»، و«ملاصقة يدي له .»

وَمِنْ فِي قَوْلِكَ : أَكَلْتُ مِنَ الطَّعَامِ ، نابت عن البعض أي أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقيّة ما لم نسّمّه . فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمْل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ، ويجحف بها .

قال ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفَضَلات الظرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعِلَّتُهُ أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لَصْرَب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما جمعوه، وتراجعوا عمّا التزموه .

وقال ابن يعيش : حذف الحرف يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جيء بها / اختصاراً أو نائبة عن الأفعال، فما النافية نائبة عن [٣٤] أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن : أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي، فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجحاف إلا أنه ورد حذف حرف النداء كثيراً لقوة الدلالة على المحذوف فصارت^(٣) القرائن الدالة على المحذوف

(١) في ط : « والبتة غير » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « مباشرة » بالتاء .

(٣) في ط : « فصار » .

كالتلفظ به . وقال أيضاً: ليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفاً فيخفف ، نحو : إن ولكنْ ورُبْ .

إذا اجتمع مثلاًن وحُذِف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ :
فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً ، نحو : « أتَحاوِني » و « تأمروني » ، وهل المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية خلاف :

ذهب سيبويه إلى الأول ورجحه ابن مالك : لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب .

كقوله :

٢٧ = * أبيت أسري وتبّيتي تدلّكي ^(١) *

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحوه ، « إن الله يأمرُكم ^(٢) » ، و « ما يُشعِرُكم ^(٣) » ، في قراءة من سكن، ولأنها حركة ،
(١) قائله مجهول ، وبعده :

* وَجَهَكَ بالعنبر والمِسْك الذّكي *

من شواهد : الخصائص ٣٨٨/١ ، والخزانة ٥٢٥/٣ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠٨ ، والتصريح ١١١/١ ، وحاشية يس ٣٣٢/١ .

(٢) البقرة ٦٧/ وغيرها ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٢٤٩/١ ، وغيث النفع / ١١٨ .

(٣) الأنعام / ١٠٩ ، وهي أيضاً قراءة أبي عمرو .

وانظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٢٠١/٤ ، والغيث / ٢١٣ .

ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام : إلى الثاني لأنها لا تدلّ على إعراب ، فكانت أولى بالحذف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكأن ولكن ، جاز حذف أحدهما .

وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجمهور . وقيل : نون إن ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وإنّي ، وما دخل للفرق لا يحذف . ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والساكن يُسرع إلى الحذف أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طَرَفٌ ؟ على قولين ، صحّح أبو البقاء في اللّباب أولهما / . [٣٥]

الثالث : إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف أحدهما نحو ، إنا ولكنا . وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثانية المدغم فيها ؟ القولان السابقان .

ولم يجر هنا القول بأن المحذوف نون الضمير ، لأنها أسم فلا

تُحذف . ثم رأيت ابن الصائغ^(١) قال في تذكرته : في كلام أبي عليّ في « الإغفال »^(٢) ما يدلّ على أنّ المحذوف نون ضمير النصب في قولنا : كأنّا، وتاء تفعل في قولنا: هِيَ تَكَلِّمُ^(٣) ، قال ذلك على لسان أبي العباس نقلاً عن أبي بكر تقوبة لمن يذهب في أن المحذوف من « لاه » اللام الأصليّة لا لام الإضافة ، كما ذهب إليه سيبويه^(٤) . وقال : لأن ما يحذف من المكرّرات إنّما يحذف للاستثقال ، وإنّما يقع

(١) ابن الصائغ : هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الحسن الزمردّي ، الشيخ شمس الدين ، وتوفي في خامس عشر شعبان ٧٧٦ هـ ومن مصنفاته: (التذكرة) عدّة مجلّدات في النحو .

انظر البغية ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسيّ ، ألفه ليصلح أخطاء الزجاج في كتابه : « معاني القرآن » . وتضم دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من الإغفال .

أ - نسخة رقم ٥٢ - تفسير .

ب - نسخة رقم ٨٧٥ - تفسير .

ج - نسخة رقم ٦٩٩ - تفسير .

وقد عرفت هذا الكتاب ، وبيّنت منهجه وطريقة تناوله للمسائل التي أغفلها الزجاج في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية من ص ٢٥٦ - ٢٦٠ .

(٣) في ط فقط : « هل تكلم » . وأصل تكلم : « تتكلّم » بتاءين .

(٤) في سيبويه ١/ ٣٠٩ : « وكأنّ الاسم - والله أعلم - (إلّه) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها . ولعلّ المقصود بلام الإضافة لام « أل » في لفظ الجلالة . وانظر لسان العرب : « لوه » .

الاستثقال فيما يتكرّر لا في المبدؤ به الأول .

ثم قال عقب ذلك : والذي رجّحه أبو عليّ أنّ المحذوف من إنّنا ، وكأنّنا إنّما هو النون الوسطى دون نون الضمير ، قال : لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير .

الرابع : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو :

٢٨ = * يسوء الفاليات إذا فلّيني^(١) *

والأصل : فليني فحذف إحدى النونين ، واختلف في المحذوفة ، فقال المبرّد : هي نون الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّي والخضراويّ وأبو حيّان^(٢) ، وابن هشام . وفي البسيط أنّه مجمع عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياساً على : « تأمروني »^(٣) وردّه أبو حيّان ، لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس : المضارع المبدؤ بالتاء إذا كان ثانيه ، تاء نحو تتعلم

(١) لعمرو بن معد يكرب الصّحابيّ يخاطب امرأته ، صدره :

* تراه كالثغام يُعلّ مسكاً *

وهو من شواهد : سيبويه ٥٤/٢ ، والحجة لابن خالويه ١٨١/ ، وشواهد المغني للبغداديّ ٤٩٨/٢ ، ٩٤٧ « مخطوط » ، والخزانة ٤٤٥/٤ .

(٢) في ط : « ابن حيّان » ، تحريف .

(٣) في ط فقط بزيادة « ما هو معروف » بعد كلمة : « تأمروني » .

وتتكلّم يجوز الاقتصار فيه على إحدى التائين ، وهل المحذوف الأول أو الثانية ؟ قولان ، أصحهما الثاني ، وعليه البصريون ، لأن الأولى دالة على معنى وهي المضارعة .

ورجّحه ابن مالك في شرح الكافية بأن الاستثقال في اجتماع المثلين إنما يحصل عند النطق بثنائيهما ، فكان هو الأحق بالحذف ، قال : وقد يفعل ذلك بما صُدّر فيه نونان كقراءة بعضهم : ﴿ وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا ﴾ ^(١) قال وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوف - [٣٦] من التائين هي الثانية ، لأن المحذوف من النونين في القراءة / المذكورة إنما هي الثانية .

ورجّحه الزنجاني ^(٢) في « شرح الهادي » بأن الثانية هي التي

(١) الفرقان / ٢٥ ، وهي قراءة ابن عمرو ، وابن كثير ، وخارجه ، وابن معاذ ٦٨ انظر البحر المحيط ٤٩٤/٦ ، وتفسير الكشاف ٨٩/٣ ، والمحتسب ١٢٠/٢ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٤/٢٤ .

(٢) الزنجاني : هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزبخاني

وكتابه : « شرح الهادي » أكثر الجار بُردِي من النقل عنه في شرح الشافية . وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة ٥٦٤ هـ . وانظر البغية ١٢٢/٢ .

تُعَلَّ ، فتسكن وتُدغم في « تَذَكَّرُونَ »^(١) فلَمَّا لَحِقَهَا الإِعْلَالُ دون الأولى لحقها الحذفُ دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإِعْلَالُ .

السادس : الفعل المضاعف على وزن : فَعِلَ نحو ظَلَّ ، وَمَسَّ ، وَأَحَسَّ ، إذا أسند إلى الضمير المتحرَّك نحو ظَلَّلْتُ ، وَمَسَّيْتُ ، وَأَحَسَّيْتُ جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال : ظَلَّتْ وَمَسَّتْ ، وَأَحَسَّتْ^(٢) ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللام ؟ قولانُ أَصَحُّهُمَا الأولُ وبه جَزَمَ في التسهيل .

وقال أبو عليّ في الإغفال : قد حذف الأول من الحروف المتكرّرة كما حذف من الثاني^(٣) وذلك قولهم ظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ ، ونحو ذلك .

(١) أي أن الأصل : « تتذكرون » .

(٢) يقول ابن عصفور في الممتع ٢/٦٦٠ ، ٦٦١ :

« فإن كان الثاني من المثليين ساكناً فالإظهار ، ولا يجوز الإدغام ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين .

وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثليين تخفيفاً لما تعذر التخفيف بالإدغام ، والذي يخفّض من ذلك : أَحَسَّتْ ، وَظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ . وسبب ذلك أنه لما كره اجتماع المثليين فيها حذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين ، وذلك أنك قد كنت تدغم قبل الإسناد للضمير ، فتقول : أَحَسَّ ، وَمَسَّ ، وَظَلَّ ، والإدغام ضرب من الاعتلال » .

(٣) أي يقال : ظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ بفتح الظاء والميم ، وَظَلَّتْ وَمَسَّتْ بكسرهما .

فإن قيل : ما الدليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قول مَنْ قال : ظَلْتُ وَمِسْتُ ، فالقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها في : خِفْتُ وَهَبْتُ وَظَلْتُ .

ولو كان المحذوف اللام دُونَ العين لتحرك ما قبل الضمير .

وكذلك قلب الأول من المتكررة نحو : دينار^(١) كما قلب الثاني نحو : تَظَنِّيتُ^(٢) ، وَتَقْضَيْتُ^(٣) .

وخففت الهمزة الأولى ، كما خففت الثانية نحو : « جاء أشراطها »^(٤) .

السابع - لا سِيَّما إذا خففت ياؤها كقوله :

٢٩ = فِيْهِ بِالْعُقُودِ وَيَا لَأَيِّمَانَ لَا سِيَّما

عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ^(٥)

(١) وأصله : « دَنَار » بنون مشددة ، فأبدلت الياء من النون الأولى هروياً من ثقل التضعيف بدليل قولهم : دنانير ، ودُنَيْنِير في التحقير . انظر الممتع ٣٧١/١ .

(٢) أصله : تَظَنَّنْتُ ، فأبدلت النون ياء هروياً من اجتماع الأمثال .

(٣) أصله : تَقْضَضْتُ ، بضادين ، فأبدلت الضاد الثانية ياء .

وقالوا أيضاً : تَفَضَّيْتُ من الفضة .

انظر : الممتع ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ .

(٤) محمد / ١٨ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « في » بدون هاء السكت . وفي ط فقط :

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية وهي اللام ؟
اختار ابن جني: الثاني، وأبو حيان: الأول .

قال ابن إياز في « شرح الفصول » : واعلم أنه قد جاء تخفيف
سَيِّ من لا سَيِّما إلا أنهم لم ينصّوا على المحذوف منها ، هل هو عينها
أو لامها ؟

الذي يقتضيه القياس بأن يكون المحذوف اللّام ، لأن الحذف
إعلال ، والإعلال في اللام شائع كثير ، بخلافه في العين .

وبعضهم يزعم : أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين : أحدهما
سكونها ، والثانية متحركة ، والمتحرك أقوى من الساكن، فكانت الأولى
أولى بالحذف لضعفها .

والثاني : أنها زائدة ، والأولى منقلبة عن واو أصلية، والزائد / [٣٧]
أولى من الأصل بالحذف ، ولما حُذفت الياء الأخيرة لم تُردّ الياء إلى
أصلها، لإرادة المحذوف . انتهى .

وفي الكلام الأخير نظر .

الثامن - باب الأمثلة الخمسة إذا أُكِّد بالنون الشديدة نحو : والله

« عقد وفائه » والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب الشواهد .
انظر : شواهد العيني علي الأشموني ١٦٨/٢ ، وشرح شواهد المغني
للسيوطي رقم ٤١٣ .

لَتَضْرِبَنَّ ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات : نون الرفع ، والنون المشددة فتحذف واحدة، وهي نون الرفع كما جزموا به ، ولم يحكوا فيه خلافاً .
التاسع - ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل : « ذَوُو »^(١)
بوزن : « فَعْلٌ »^(٢) وعند ابن كيسان : « ذَوُو »^(٣) بالفتح فحذف إحدى الواوين . قال أبو حيان : وفي المحذوف قولان : أحدهما : الثانية ، وهي اللام ، وعليه أهل الأندلس وهو الظاهر ، والثاني : الأولى، وهي العين وعليه أهل قرطبة .

العاشر : قال الشمس بن الصائغ في قوله :

٣٠ = أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي^(٤)

(١) في سيبويه ٣٣/٢ : « وكان الخليل يقول : « هذا ذو » بفتح الذال لأن أصله الفتح تقول : « ذوا » [أي في حالة التثنية] ، وتقول : ذوو [أي في حالة الجمع] .

(٢) في الأشموني ٧١/١ : ومذهب الخليل أن وزنها فَعْلٌ بالإسكان ولامها واو .

وعند سيبويه وزنها : فَعَلٌ بالتحريك ، ولامها ياء أي « ذَوِي » .

(٣) وفي الأشموني ٧٢/١ : وقال ابن كيسان : تحتل الوزنين جميعاً .
أي : فَعْلٌ ، وَفَعْلٌ .

(٤) قائله مجهول .

وهو من شواهد : ابن يعيش ١٢٥/٣ . « وقيس » في الموضعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأنه بمعنى القبيلة .

وعلى هذا البيت تعليق مفيد في هامش ابن يعيش في الموضع المذكور .

الذي ذكروا أنّ المحذوف من : مِني وعِني نون الوقاية .
ويحتمل أن تكون باقية، ونون من، وعن هي المحذوفة إلا أن يقال : إن
الحروف بعيدة عن الحذف منها .

الحادي عشر: « ذا » المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع ،
وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين ، وعن واو عند آخرين ، ولامها عن
ياء باتفاق .

وجزموا بأن المحذوف اللّام ، ولم يحكوا فيه خلافاً ، ثم رأيت
الخلافاً فيه مُحْكِيّاً في « البسيط » ، قال أكثر النحاة : على أن
المحذوف لامه ، لأنها طَرَفٌ فهي أَحَقُّ بالحذف قياساً على الإعلال ،
ولأن حذف اللّام أكثر من حذف العين ، فتعليق الحُكم بالأعم أولى .

ومنهم من قال : المحذوف عينه والموجود لامه ، لأنّ العين
ساكنة، والسّاكن أضعف من المتحرّك، فهو أَحَقُّ بالحذف، ولأنه لو كان
المحذوف لامه لَعُدِمَت عِلَّةُ قلب الياءِ أَلْفاً ، لأنّ العين تكون ساكنة فلا
توجد فيها عِلَّةُ القلب ، وأمّا اللّام فمتحرّكة، فإذا حذفت العين وُجدت
عِلَّةُ الإعلال، وهو تحرّك حرف العِلَّةِ وانفتاح ما قبله . /

[٣٨]

الثاني عشر : قال بدر الدّين بن مالك في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا
إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾ ^(١) . إنّ أصل الفاء داخلية على : إنّ
كان ، وأُخِّرَتْ لِلزُّومِ الْفَصْلُ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ فَالتَّقْيُ فاءان : فاء أمّا ، وفاء

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ .

جواب إن، فحذفت الثانية^(١) حَمَلًا على أكثر الحذفين ، نظائر^(٢) .

الثالث عشر : إذا صَغُرَتْ كساء قلت : كُسِيَ ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التَّصْغِير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها .

وهل المحذوف الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف؟ قولان ، نصّ سيويه على الأول، كذا نقله أبو حيان بعد أن جزم بالثاني .

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طَيْبٍ وَسَيْدٍ وَمَيّتٍ حَذَفَتْ إحدَى الياءين : فقلت : طَيِّبٍ ، وَسَيِّدٍ تخفيفاً . وقد جزموا بأنّ المحذوف الثانية ، لا الأولى . كذا جزم به ابن مالك وأبو حيان في

(١) في الجني الداني / ٥٢٥ : ومذهب سيويه أن الجواب في ذلك لـ «أما» ، لا للشرط ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب «أما» عليه . ولذلك لزم معنى جواب : «أما» عليه .

ومذهب الفارسيّ في أحد قوليّه : إلى أن الجواب للشرط ، وجواب «أما» محذوف .

ومذهب الأخفش : إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ «أما» . وللشرط معاً ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فإن كان من المقرّبين فروح ، ثم تقدّمت إنّ ، والفعل الذي بعدها فصار التقدير : «فأما إن كان من المقرّبين ففروح» ، فالتقى فاءان ، فأغنت إحداهما عن الأخرى ، فصار : «روح» .

(٢) هكذا في ط، والنسخ المخطوطة : ولعلها في نظائر ، بحذف : «في» .

كتبهما .

وعَلَّله أبو حَيَّان بأن موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات ، فكان حذف المتحركة أولى .

وقال الزمخشري في الفائق^(١) : « هَيْنَ وَلَيْنَ مُخَفَّفَانِ مِنْ هَيْنٍ وَلَيْنٍ والمحذوف من يائيهما الأولى . وقيل : الثانية .

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى الياءين من « أَيَّ » قال الشاعر :

٣١ = * تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا^(٢) *

وقد جزم ابن جني في ذا بأن المحذوف الثانية ، وهي اللام لقلة حذف العين ، قال : ولهذا بقيت الأخرى ساكنة كما كانت .

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ﴿أَمْيَتُّمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾^(٣) فإنها ترسم بألف واحد ، وتحذف

(١) انظر الفائق ٤/ ١٢٢ ، ١٢٣ عند قول عمر رضي الله عنه : النساء

ثلاث : فهِنَّ لَيْنَةٌ عَفِيفَةٌ مُسَلِّمَةٌ تَعِينُ أَهْلَهَا عَلَى الْعَيْشِ وَلَا تَعِينُ الْعَيْشَ

على أهلها . . . الخ .

(٢) للفرزدق ، وتماهه :

* عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مُوَاطِرَةٌ *

وفي ط : « نسر » بالسين ، تحريف . وفي ط : « نظرت » بحذف التاء ، تحريف .

وهو من شواهد : المحتسب ١/ ٤١ ، ١٠٨ ، والمغني رقم ١٢٤ ، وانظر

الديوان ١/ ٢٨١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها نصر بن سيار .

(٣) المُلْك / ١٦ . وقد رسمت الهمزتان في المصحف على هذه الصورة : =

الأخرى. كذا في خط المصحف .

واختلف في المحذوفة فقليل : الأولى ، وعليه الكسائي ، لأن الأصلية : أولى بالثبوت .

وقيل : الثانية ، وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان ، لأن بها حصل الاستثقال ، ولأنها تُسهّل ، والمُسهّل أولى بالحذف ، ولأن [٣٩] الأولى حُرِفَ مَعْنَى فهي أولى بالثبوت . /

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنون نحو : رأيت عصاً وقف عليه بالألف .

قال ابن الخباز : وكان في التقدير ألفان : لامُ الكلمة ، والألف التي هي بدلٌ من التنوين كما في : رأيت زيدا في الوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين ، لأنه لا يمكن اجتماع ألفين .

وقال : والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ، والباقية التي هي بدل من التنوين .

قال : وكانت الأولى أولى بالحذف ، لأن الطاريء يزيل حُكْمَ الثَّابِت .

= « أأمتم » .

وقد اختلف في تسهيل الثانية منهما ، وإبدالها ، وتحقيقها ، وإدخال الألف بينهما . انظر هذه القراءات في النشر ٣٦٤/٢ .

قال : فإن كان المقصور غير منون نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتفاقاً .

وفي « شرح الإيضاح » لأبي الحسن بن أبي الربيع : اختلف النحويون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظاهر من كلام سيويه أنها الألف الأصلية، وأن التنوين ذهب في الوقف في الأحوال الثلاثة ، في الرفع والنصب والجر، فرجعت الألف الأصلية لزوال ما أزالها .

وذهب المازني : إلى أنها بدل من التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار «عَصَا» في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك : رأيت زيداً .

وذهب أبو علي الفارسي : إلى أنها في الرفع والخفض بدل عن الألف الأصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين .

الثامن عشر : تحية وثنية إذا نسبت إليهما قلت : تحوي وتأوي بحذف إحدى الياءين ، وقلب الأخرى واواً .

والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة . جزم به أبو حيان .

التاسع عشر : باب رمية ، ينسب إليه : رموي كذلك .

والمحذوف الياء الأولى، وهي الياء المدغمة في لام الكلمة .

جزم به أيضاً .

وكذلك باب مَرَمِيّ إذا قيل فيه : مَرَمَوِيّ ، المحذوف منه الياء الأولى، وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة. جزموا به .

العشرون : قال صاحب «الترشيح»^(١) إذا صَغُرَتْ : أسود ، وعُقَاباً ، وقُضِيّاً ، وحماراً ، قلت : أُسَيِّد ، وَعُقَيِّب ، وَقُضَيِّب وَحُمَيْر ، بياء مشددة مكسورة ، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم ، فقلت : أُسَيِّدِيّ ، وَقُضَيِّبِيّ بياء [٤٠] ساكنة / .

الحادي والعشرون : قال أبو حيان : إذا صَغُرَتْ : مُبَيِّطِر^(١) ، وَمُسَيِّطِر ، ومُهَيِّم أسماء فاعل من : بَيِّطَرَ ، وَسَيِّطَرَ، وَهَيَّيَمَنْ : تحذف الياء الأولى ، لأنها أولى بالحذف ، وتثبت ياء التصغير .

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان مُتَّفَقَتَانِ في كلمتين نحو : « جاء أَجَلُهُمْ »^(٢) « والبَغْضَاءُ إِلَى »^(٣) ، « أَوْلِيَاءُ أَوْلَئِكَ »^(٤)

(١) الترشيح : لخطاب بن يوسف بن هلال القرطبيّ ، أبو بكر المارديّ . توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

(١) البيطرة : معالجة الدوابّ ، والمبيطر مَنْ صنعته كذلك .

(٢) الأعراف / ٣٤ .

(٣) المائدة / ٦٤ .

(٤) الأحقاف / ٣٢ .

جاز حذف أحدهما تخفيفاً . ثم مِنْهُمْ من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محلّ التغيير .

ومنهم من يقول : المحذوف الثانية ، لأن الاستثقال إنما جاء عندها . حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية .

الثالث والعشرون : باب الإفعال والاستفعال مما اعتلت عينه كإقامة واستقامة ، أصلهما : إقوام ، واستقوام ، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين إلى الفاء فانقلبت ألفاً لتجانس الفتحة ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون : أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال ، لأنها الزائدة لقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل .

وإليه ذهب ابن مالك . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتل العين نحو : مَبِيع ، ومَصُون ، أصلهما : مَبْيُوعٌ ومَصُونٌ ، ففعل بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى الساكنان : الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة ، فوجب حذف أحدهما

واختلف في أيهما حذف ؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ، ولقربها من الطرف .

وذهب الأخفش : إلى أن المحذوف عين الكلمة ، لأن واو مفعول لمعنى ، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول .

الخامس والعشرون : يستحي بياءين في لغة الحجاز ، وأما [٤١] تميم فتقول : / يستحي بياء واحدة .

قال في (التسهيل) : فيحذفون إحدى الياءين . قال أبو حيان : إمّا التي هي لام الكلمة وإمّا التي هي عين الكلمة .

أما حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت بقي : يَسْتَحِي كحاله مجزوماً ، فنقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء .

وأما حذف عين الكلمة ، فقليل نقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي « عين الكلمة » ، والياء التي هي لام ، فحذف الأولى لالتقاء الساكنين . فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع ، وعلى الثاني يكون وزنها يَسْتَفِل . .

السادس والعشرون : باب صحاري وعذاري فيه لغات : التشديد وهو الأصل ، والتخفيف هروياً من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المد ، لأنه

قد عهد حذفها ، ولأنَّ الكلمة خماسية ، والمُبْدلة من ألف التَّائِث بمنزلة الأصلي، فُهي أحقُّ بالثبوت، وما قبلها أحقُّ بالحذف . قاله في « البسيط » .

السابع والعشرون : قراءة ابن محيَّصن : « سواءٌ عليهم أنذرتهم »^(١) بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جنِّي في « المحتسب » : المحذوف الأولى، وهي همزة الاستفهام . قال : فإن قيل : فلعلَّ المحذوف الثانية ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام ، وأما حذف همزة « أفعل » في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون : باب جاء وشاء اسم فاعل من : جاء وشاء أصله : جاءني وشاءني ، لأن لام الفعل همزة ، فمذهب الخليل : أن الهمزة الأولى هي لام الفعل قُدِّمت إلى موضع العين ، كما قُدِّمت في شاكٍ وهارٍ .

ومذهب سيبويه : هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين ، فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها ، وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعل به ما فُعل بقاَضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل .

وعلى قول الخليل : « فاعل » ، لأنه مقلوب . وآل هذا إلى أن في

(١) البقرة / ٦ . ويشارك ابن محيَّصن في هذه القراءة : ابن كثير والزَّهري . وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٨٥ ، وتفسير الفخر الرَّازي ١/ ١٧٨ ، وتفسير الكشاف ١/ ٢٦ ، وانظر حاشية الخضري ٢/ ٦٣ .

المحذوف قولين : قول سيبويه : اللّام ، وقول الخليل : العين .

التاسع والعشرون : نحو :

٣٢ = * يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *^(١)

و

٣٣ = * بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ *^(٢)

[٤٢]

وفي المحذوف خلافٌ : قال المبرّد : الأول . وقال سيبويه :

(١) قطعة من بيت تمامه :

..... * الذَّبَلِ تطاول اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ *

وهو لعبد الله بن رواحة ، فيما قال النحاس .

وقيل : قاله بعض ولد جرير .

واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة .

والذّبَل : جمع ذابل بمعنى الضامر : كَرُكْعَ : جمع راعع .

وقد كتب هذا الشاهد في ط والنسخ المخطوطة في صورة مثال نثري . وهو

من شواهد : سيبويه ٣١٥/١ ، والمنصف ١٦/٣ ، وابن يعيش ١٠/٢ ،

والخزانة ٣٦٢/١ ، والمغنى رقم ٨٢٨ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٢ ، والأشُموني

وحاشية الصّبّان ١٥٣/٣ ، والعيني هامش الأشُموني ١٥٣/٣ ، والهمع

والدرر رقم ١٥٥١ .

(٢) كتب الشاهد في ط والنسخ المخطوطة على أنه مثال نثري . وصدره :

* يا من رأى عارضاً أسرّ به *

وقد نسب للفرزدق . وهو من شواهد : سيبويه ٩٢/١ والخزانة ٣٦٩/١ ،

٢٤٦/٢ ، والمغنى رقم ٧١٠ ، ١٠٥١ وذراعا الأسد ، وجبهة الأسد :

أسماء نجوم .

الثاني . ورجّحه ابن هشام .

وقال ابن النّحاس ، في التّعليقة : قولهم : « قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهَا » : أجمعوا على أن هُنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما . واختلفوا : مِنْ أَيْبِهَا حُذِفَ ؟ فمذهب سيبويه : حُذِفَ مِنَ الثّاني وهو أسهل ، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمّر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف . وَحَسُنَ ذلك وشجّعهُ كون الدّليل يكون مقدماً على المدلول عليه .

ومذهب المبرّد: أن الحذف من الأول وأن « رجل » المضاف إلى « مَنْ » المذكورة « ويد » مضافة إلى : مَنْ قَالَهَا أخرى محذوفة . ويلزمه أن يكون قد وضع الظّاهر موضع المضمّر إذ الأصل : يد مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَهُ . وَحَسُنَ ذلك عنده كون الأول معدوماً في اللفظ فلم يَسْتَتِرْهُ لذلك . انتهى .

الثلاثون : نحو زيد وعمرو قائم .

ومذهب سيبويه : أن الحذف فيه مِنَ الأول مع أن مذهبه في نحو : زيد زيد اليَعْمَلَات : أن الحذف من الثّاني .

قال ابن الحاجب ^(١) : إنما اُعْتُرِضَ بالمضاف الثّاني بين

(١) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس . ولد في أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد ، وتوفي في الإسكندرية في ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ =

المتضايفين، ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عَوْضاً مِمَّا ذهب .

وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض ، نَحْوُ : «زيد قائم وعمرو» من غير قُبْح في ذلك . انتهى .

وقيل : أيضاً : كل من المبتدئين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني لِقُرْبِهِ .

قال ابن هشام : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة . قال : والخلاف إنما هو عند التردّد ، وإلا فلا تردّد في أن الحذف من الأول في قوله :

٣٤ = نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

= صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ .

انظر : الطالع السعيد/١٦ ، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥ . وله ترجمة وافية في كتابي : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة من ص ٥٦ إلى ٩٢ .

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم . وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر المحقق أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد .

وقد نفاها أيضاً الأغاني ١٩/٣ ، ٢٠ . طبع دار الكتب .

وهو من شواهد : سيبويه ٣٨/١ ، وابن السجري ٣١٠/١ ، والأشعموني ١٥٢/٣ ، واللسان : « فجر » .

ومن الثاني قوله :

٣٥ = * فَإِنِّي وَقَيَّارُ بِهَا لَغَرِيبٌ * (١)

الحادي والثلاثون : « ذات » أصلها : ذَوَّةٌ ، تحرّكت الواو والياء فقلب كل / منهما أَلِفًا فالتقى ألفان فحذف أحدهما . [٤٣]

قال ابن هشام في (تَذَكُّرَتِه) (٢) : وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ هَلْ الْمَحذُوفُ فِيهَا الْأَلْفُ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَّةُ ؟ فقياس قول سيبويه والخليل في: إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى ، وقياس قولهما في مثل: مَصُونٌ أن يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون : قولهم : « لاه أبوك » في « لِلَّهِ أَبُوكَ » قال الشَّلُوبِينَ في تعليقه على كتاب سيبويه : مذهبن أن المحذوف حرف الجرّ واللام للتعريف .

وزعم المبرد : أن المحذوف اللام المَعْرِفَةُ، ولام الله الأصلية والمبقة لام الجرّ ، فُتِحَتْ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا كَمَا تَفْتَحُ مَعَ الْمَضْمَرِ ، قال :

(١) لضابيء بن الحارث البرجُمي . وصدّره :

* فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *

من شواهد : سيبويه ٣٨/١ ، والمغنى ٩٥/٢ ، والخزانة ٣٢٣/٤ ، موهمع الهوامع والذّرر رقم ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ .

(٢) ذكر السيوطي : أنها في خمسة عشر مجلّدًا . انظر : دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٦/١ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام / ٣٦١ .

وهذا أولى ؛ لأن في مذهبكم حَذَفَ الجارَ وإبقاء عمله ، وهو مع ذلك حَرَفُ معنى ، وأما أنا فلم أَحْذِفْ حَرَفَ المعنى ، بل حذفت ما لا معنى له .

قال السُّلَوِيُّين : وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة ، وبقي التَّرجيح بين حَرَفَ الجرِّ وحرف الأصل ، فَزَعَمَا أَنَّ المحذوف حرف الجرِّ ، وَزَعَمَ أَنَّ المحذوف اللَّامُ الأصلية .

ورجح مَذْهَبُهُ بأن حرف الجرِّ لِمَعْنَى ، وفيه إبقاء عمله . وينبغي أن يترجح مذهبنا ، لأنه قد ثبت حرف الجرِّ محذوفاً ، وعمله مَبْقِيٌّ في نحو : « خير عافاك الله »^(١) .

وفي مذهبه ادعاءُ فَتَحِ اللَّامِ ، ونحن نُبْقِي الكلام على ظاهره . وأيضاً ، فإن الذين يفتحون اللَّامَ الجارة قوم بأعيانهم ، لا يفعل ذلك غيرهم .

وجميع العرب يقولون : « لاه أبوك » بالفتح فدل على أنها ليست الجارة ، إذ لو كانت الجارة لما فتحها إلا مَنْ لُغَتْهُ أن يقول : المال لَزَيْدٍ وَلَعَمْرٍو، فهذا يؤيد ما ذهبنا إليه . انتهى .

(١) أشار السيوطي في الهمع ٢٢٥/٤ إلى هذا المثل بقوله :

تقول العرب : « خير بالجر لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الباء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأي حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى ، وجواز الجر أولى » .

الثالث والثلاثون : « الآن »^(١) أصله : « أوان »^(٢) ، ثم قيل : حُذِفَت الألف بعد الواو، وقلبت الواو ألفاً . وقيل : بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها، ف وقعت بعد الهمزة . حكاها في « البسيط » .

(١) في ط فقط : « لان » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
 (٢) وفي ط فقط : « لوان » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والهمع ١٨٤/٣ حيث ذكر أن أصله : « أوان » ، قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين .

ورَدَ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب كالجواد ، والسَّواد .
 وقيل : حذفت الألف ، وغيَّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ، ورواح ، استعملوه مرة على فَعَلَ ، ومرة على فَعَّال كزَمَنٍ وزمانٍ .

فصل [في المضاعف]

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة ؛ قال أبو حيان : اختلف النحويون في أيّ الحرفين من المضاعف هو الزائد ؟ فذهب الخليل : [٤٤] إلى أن الزائد هو الأول / فاللّام الأولى من « سَلَم » هي الزائدة، وكذلك الزاي الأولى من « بَلَز »^(١) .

وذهب يونس فيما ذكره الفارسيّ عنه: إلى أن الثاني هو الزائد .
حجّة الخليل أن المثلّ الأول قد وقع موقعاً يكثر فيه أمّهات الزوائد وهي الياء والواو والألف ، ألا ترى أنها تقع زائدة ساكنة ، ثانية نحو : حَوَّلَ وَصَيَّقَلَ ، وكاهل . وثالثة نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، فإذا جعلنا الأولى من : سَلَمَ وبلَز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف .

وكذلك في قَرَدَد^(٢) وما أشبهه مما تحرّك فيه المضاعفان ،

(١) بَلَزَ : المرأة القصيرة .

(٢) القَرَدَد : الوجه ، يقال : جاء بالحديث على قَرَدَدِه أي وجهه .

الأول : هو الزائد عند الخليل .

وحجة يونس : أن الثاني يقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزوائد ، ألا ترى أن الواو والياء يزدادان متحركتين، نحو جَهْوَر^(١) وَعِثِير^(٢) ، ورابعين نحو كَنْهَوْر^(٣) ، وعِفْرِيَة^(٤) ، فإذا كان الثاني من سَلَمَ وبلَزَ زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين .

قال أبو حيان ولا حجة فيما أستدلّ به الخليل ويونس، لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير .

وأما سيبويه فقد حكم بأن الثاني هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك :
وكلا الوجهين صواب ومذهب . فهذا يدلّ على احتمال الوجهين .

واختلف في الصحيح فذهب الفارسيّ : إلى أن الصحيح مذهب سيبويه، وأستدلّ على ذلك بوجود : « اسحنكك »^(٥)
و« اقعنسس »^(٦) وشبههما في كلامهم .

(١) في القاموس : « جهر » : جَهْوَر : كجعفر : اسم موضع .

(٢) عِثِير : التراب . (القاموس) .

(٣) كَنْهَوْر : « كَسَفَرَجَل » قطع من السحاب كالجبال ، والضخم من الرجال .
وانظر القاموس .

(٤) في القاموس : يقال : أسد عِفْرَ وعِفْرِيَة ، وعِفْرِيَة : شديد .

(٥) اسحنكك الليل : أظلم ، واسحنكك الكلام عليه : تعذر (القاموس) .

(٦) اقعنسس : تأخّر (القاموس) .

قال : وذلك أن النّون في أَفْعَلَّل من الرّباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو : اِخْرَ نَجَم^(١) ، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين لئلا يخالف المُلْحَق المُلْحَق به ، ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل ، والثاني هو الزائد .

وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه .

وذهب ابن عصفور : إلى أن الصّحيح مذهب الخليل بدليلين :

أحدهما : قول العرب في تصغير : « صَمَحَمَح »^(٢) : صَمِيح ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزائدة ، لأنه لا يجوز حذف الأصلي ، وإبقاء الزائد .

والثاني : أن العين إذا تَضَعَّفَتْ وفصل بينهما حرف فذلك [٤٥] الحرف / لا يكون إلا زائداً ، ، نحو : « عَثَوْتُل »^(٣) ، « عَقَنْقُل »^(٤) ، ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الحاءين في صَمَحَمَح هي

(١) اِخْرَنْجَم : يقال : اِخْرَنْجَم القوم أو الأبل : اجتمع بعضها على بعض وازدحموا . (القاموس) .

(٢) في القاموس : « صَمَح » : الصّمَحَمَح : الرجل الشديد .

(٣) في القاموس : « بمثل » العَثَوْتُل : القَدَم المسترخي .

(٤) في اللسان : « عقل » العَقَنْقُل : ما ارتكَم من الرَّمْل ، وتعقل بعضه ببعض . ويجمع : عَقَنْقَلات ، وعَقَاقِل .

الأولى ، لأنها بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلاً ، لثلاً يكون في ذلك كَسْرٌ لما استقرّ في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلاّ بِحَرْفٍ زائد .

وإذا ثبت أن الزائد من المثلّين في هذين الموضعين هو الأول حُمِلَتْ سائرُ المواضع عليهما .

وذهب ابن خروف والشلوبين : إلى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابن مالك : إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثاني والثالث في « صَمَحَمَح » ونحوه ، والثالث والرابع في « مَرْمَرِيس »^(١) وأن الثاني في نحو « أَقْعَنْسَس » والأول في نحو عِلْمٌ أولى بالزيادة .

قال أبو حيان : وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جَرِيّاً على عادته .

وفي « البسيط » اختلف في « مُغْدَوِدِن »^(٢) هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية ؟ فعلى الأول يقال في تصغيره: مُغَيِّدِن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثاني: مُغَيِّدِن بقلبها ياءً ؛ لأنها

(١) في القاموس : « مرس » ، المرمريس : الداهية ، والأملس ، والطويل من الأعناق ، والصلب ، وأرض لا تنبت شيئاً .

(٢) في القاموس : « غدن » : المُغْدَوِدِن من الشجر : الناعم المشّي ، والشاب الناعم .

رابعة فلا تحذف .

ومن ذلك أيضاً ، قال أبو حيان : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن قولهم : هذانّ بالتشديد ، ما النّون المزيدة ؟ .

قلت : الأولى ، فقال : قال الفارسيّ في « التذكرة » : هي الثانية ، لثلاً يفصل بين ألف التّثنية ونونها ، ولا يفصل بينهما . قلت له : يكثر العمل في ذلك ، لأنّا نكون زدنا نوناً متحرّكة ، ثم أسكنا الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ، ثم أسكنا الأولى ، وأدغمنا ، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين .

وعلى ما ذكرته نكون زدنا نوناً ساكنةً ، وأدغمنا فقط ، فهذا أولى عندي لقلة العمل ، ثم ظهر لي تقويته أيضاً بأن الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف والإضافة ، وتقصير الصّلة . انتهى .

وقال الشّلوّبين : قال بعض النحويين : إنّ النّون الثّانية بدلٌ من

اللام المحذوفة من « ذا » .

[٤٦] ومن ذلك قول زهير / :

٣٦ - أراني إذا ما بُتُّ بِتُّ على هوى

فثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غادياً^(١)

(١) الشاهد لزهير . ورواية الديوان / ١١٥ : « وأني إذا أصبحت » وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .

وقد أنكر السيوطي في شرحه لشواهد المغنى ص ٨٤ ، نسبة هذا الشاهد =

وقول الآخر :

٣٧ = * فَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فُتْمٌ رُزْتُهِ (١) *

قال السَّخَاوِيُّ في « شرح المُفَصَّل » : أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ فِيهِمَا زَائِدٌ : الْفَاءُ أَوْ ثَمَ . قَالَ : وَزِيَادَةُ الْفَاءِ قَدْ وَقَعَتْ كَثِيرًا وَلَمْ تَقَعْ زِيَادَةُ ثَمَ إِلَّا نَادِرًا فَالْقَضَاءُ بِزِيَادَةِ الْفَاءِ أَوْلَى .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَسِيطِ : زَادَ الْفَاءُ مَعَ ثَمَ : وَقِيلَ ثَمَ هِيَ الزَّائِدَةُ دُونَ الْفَاءِ لِحُرْمَةِ التَّصَدُّرِ .

تَنْبِيْهُ

[فِي بَابِ اقْعَنْسَسَ]

بَابُ اقْعَنْسَسَ ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : ثَانِي الْمِثْلَيْنِ فِيهِ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ أَلْفِ أَحْرَنْبَيَ (٢) .

= لَزْهِيرِ .

وَالشَّاهِدُ مِنْ شَوَاهِدِ : ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٢٦/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٥٨٨/٣ ،
٢٢١/٤ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ وَالْدَّرَرْ رَقْمَ ١٦٠٣ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٩٥/٣
بِرَوَايَةِ : « عَادِيَا » بِالْعَيْنِ .

(١) لِأَبِي كَبِيرِ الْهَذَلِيِّ كَمَا فِي الْخَزَانَةِ ٥٨٨/٣ ، وَقَدْ ذَكَرَ عَرْضًا وَتَكْمَلَتَهُ

* فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَرِي *

وَفِي نَسْخِ الْأَشْبَاهِ : « زَرِيَّتُهُ » مَكَانَ : « رَزْتُهِ » .

(٢) فِي الْأَشْمُونِيِّ ٨٨/٢ : أَحْرَنْبَيَ الدِّيَكِ : إِذَا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ .

قال أبو حيان : جهة الأولوية أنه لما ألحق اُحْرَنْبِيَ باُحْرَنْجَمَ ،
واُحْرَنْبِيَ من باب الثلاثة لم يأتوا بالزائد الذي للإلحاق إلاً أخيراً وهي
الألف وكذلك ما جيء به للإلحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه
الألف ، والمقابل لها في « اقعنسس » إنما هي السين الثانية، فلذلك
حُكِمَ عليها بأنها الزائدة، ليجري باب الثلاثي في الإلحاق مجرى
واحدًا ألا ترى أنهما مشتقان من الحَرْب والقَعْس ، فلذلك كان الأولى
أن تكون السين الثانية هي الزائدة .

فصل

[في مسائل مختلفة]

(١) — تاء التأنيث :

وينظر ، ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في التعليقة : أجمع النحاة على ما أن فيه تاء التأنيث يكون في الوصل
تاءً ، وفي الوقف هاءً على اللغة الفُصْحى .

واختلفوا أيهما بدلٌ من الأخرى ؟ فذهب البصريون إلى أن التاء
هي الأصل، وأنَّ الهاء بدلٌ. وذهب الكوفيون: إلى عكس ذلك .

واستدلَّ البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل
والوقف كقوله :

٣٨ = * الله نَجَّاكَ بِكَفِّيْ مَسْلَمَتِ (١) *

ولا كذلك الهاء فعلمنا أنَّ التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها
وبأن / لنا موضعاً قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل [٤٧]
نحو : قامت ، وقعدت ، وليس لنا موضعٌ قد ثبتت الهاء فيه ، فالمصير
إلى أنَّ التاء هي الأصل أولى ، لما يؤدي قولهم إليه من تكثير الأصول .
واستدلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحلّ التغير ،
والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محلّ التغير ، فالمصير إلى أن
ما جاء في محلّ التغير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس
في محلّ التغير .

(٢) - النكرة والمعرفة :

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول : هذا زيد
ورجل - منطلقين فتنصب ، « منطلقين » على الحال تغليباً للمعرفة ، ولا
يجوز الرفع ، ذكره الأندلسي في « شرح المفصل » .

(١) لأبي النجم ، وتمامه :

* من بَعِدِمَا ، وبَعِدِمَا ، وبَعْدِمَتِ *

من شواهد : الخصائص ٣٠٤/١ ، وابن يعيش ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ،
والشافعية ٢١٨/٤ ؛ والتصريح ٣٤٤/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٧٢١ ،
١٨٠١ .

(٣) - المذكر والمؤنث :

إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر ، وبذلك استدلوا على أنه الأصل والمؤنث فرُع عليه .

وهذا التغليب يكون في التثنية، وفي الجمع، وفي عود الضمير، وفي الوصف، وفي العدد .

(٤) - اجتماع طالبين :

إذا اجتمع طالبان روعي الأول ، فيه فروع :

إذا اجتمع القسم والشرط جُعِلَ الجوابُ للأول منهما ، إذا لم يتقدّمهما شيء .

ومنها - أن العرب راعت المتقدم في قولهم : عندي ثلاثة ذكور من البط، وعندي ثلاث من البط ذكور، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدّم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدّم لفظ البط .

ومنها - قال الكوفيون إذا تنازع عاملان : فالأولى إعمال الأول جرياً على هذه القاعدة ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو غير أصلي ، فكونه أصلياً أو منقلباً عنه أولى .

ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية، وبني عليها أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

(٥) - اجتماع الواو والياء :

إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طَوَّيْتُ طَيًّا ، والأصل طَوَّيًّا . ذكره ابن الدَّهَّان في الغُرَّة .

(٦) - اجتماع ضميرين ؛

٤٢ - إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو : قُمْنَا .

وإذا اجتمع / مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو : قُمْتُمَا . [٤٨]

(٧) - تمام الفعل بفاعله :

إذا تَمَّ الفعل بفاعله أشبهها حينئذ الحَرْف ، فلذلك لم يستحقَّ الإعراب . ذكره ابن جَنِّي في « الخاطِريَّات »^(١) قال : وَجْهٌ شَبَّهَ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ بِالْحَرْفِ أَنَّهُمَا جَزَمَا الْفِعْلَ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ ، وَأَيْضًا إِنْ الْفِعْلَ بَفَاعِلِهِ قَدْ أُلْغِيَ كَمَا يُلْغَى الْحَرْفُ وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتَ قَائِمٌ .

(١) عرفه ابن جني نفسه بقوله : « ما أحضرني الخاطر من المسائل المنشورة مما أملتته ، أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي، وغير ذلك مما هذه حالته وصورته . انظر مقدمة الخصائص لمحققه ٦٤/١ .

(٨) - الاشتراك والمجاز :

إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى ، وَمِنْ ثَمَّ رَجَّحَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ قَوْلَ الْبَصَرِيِّينَ : إِنَّ اللَّامَ فِي نَحْوِ : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ ^(١) هِيَ لَامُ السَّبَبِ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ ، لَا لَامَ أُخْرَى تَسْمَى : الصَّيْرُورَةَ أَوْ لَامَ الْعَاقِبَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الْمَجَازُ وَوَضَعَ الْحَرْفُ لِمَعْنَى مُتَجَرِّدٍ كَانَ الْمَجَازُ أَوْلَى ، لِأَنَّ الْوَضْعَ يُؤَلِّفُ فِيهِ الْحَرْفَ إِلَى الْإِشْتِرَاقِ ، وَالْمَجَازَ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وقال ابن فلاح ^(٢) في « المغني » : اختلف : هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال ؟ قال : والثاني أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرة » الكلمة تطلق مجازاً على الجُمْلِ المركّبة . فإن قيل : هَلَا كَانَ إِطْلَاقُهَا عَلَيْهَا حَقِيقَةً فَتَكُونُ مُشْتَرَكَةً ؟ .

أُجِيبُ بِأَنَّهُ إِذَا أُمْكِنَ الْحَمْلَ عَلَى الْمَجَازِ كَانَ أَوْلَى ، وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ التَّرَادُفِ وَالْحَذْفِ لَا لَعْلَةَ فَادْعَاءِ التَّرَادُفِ أَوْلَى ، لِأَنَّ بَابَ التَّرَادُفِ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ لَا لَعْلَةَ ، مِثَالُهُ ، قَوْلُهُمْ : سَبَطَ وَسَبَطَرُ ،

(١) القصص ٨/ .

(٢) سبق الحديث عنه ص ٤٨ .

ودمّث ودمثرو هندی وهنديكي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض
أمران : أحدهما : أن يكونا أصليّين ، ويصير هذا من الترادف .

والآخر : أن تقول حذف الراء من سبط ودمث شذوذاً ، إذ لا
يمكن أن يدّعي أن الراء زائدة ، لأنها ليست من حروف الزيادة فكان
ادّعاء الأصالة في كلّ من الكلمتين أولى من ادّعاء أن أصلهما واحد ،
وأنه حذف لام الكلمة شذوذاً، وأنهما لفظ واحد/.

[٤٩]

(٩) - الاختلال :

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في
اللفظ أولى . لأن المعنى أعظم حرمةً إذ اللفظ خَدَمَ المعنى ، وإنما
أتى باللفظ من أجله . ذكره ابن الصائغ في « تذكرته » وبنى عليه
ترجيح زيادة « كان » في قوله :

٣٩ = * وجيران لنا كانوا كرام^(١) *

على القول بأنها تامّة ، لأن المعنى حينئذٍ : وُجِدَ فيما مضى ،

(١) للفرزدق ، صدره :

* فكيف إذا مرّرت بدار قوم *

من شواهد : سيبويه ٢٨٩/١ ، والخزانة ٣٧/٤ ، والمغني رقم ٥٢٨ ،
والعيني ٤٢/٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشمونى ٢٤٠/١ ، وانظر ديوانه
٢٩٠/٢ .

وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذٍ حشواً لا معنى له .

(١٠) - نقل الفعل إلى الاسم :

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء. ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في « شرح المفصل » ، وَمِنْ ثَمَّ قَطَعْتَ هَمْزَةً « أُصِمْتُ »
أَسْمًا لِلْفَلَاةِ ، وَأَصْلُهُ فَعَلَ أَمْرٌ .

(١١) وقوع « ابن » بين عَلَمَيْنِ :

إذا وقع ابن بين علمين فله خصائص :

أحدها: أنه يحذف التنوين، من الأول، لأن العلمين مع ابن كشيء واحد نحو: جاء زيدٌ بنُ عمرو. قال ابن يعيش: وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله:

٤٠ = ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمار^(١)

قال فَحَذَفُ التَّنْوِينَ من أبي عمرو بمنزلة حذفه من « جعفر بن عمار » .

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال :

(١) للفرزدق يمدح أبا عمرو بن العلاء . انظر مراتب النحويين / ١٥ .

رأيت زَيْدَ بَنَ عمرو : مَنْ زَيْدَ بَنَ عمرو ، لأنهما صارا بمنزلة واحدة .

ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتبع لشيء من التّوابع أصلاً .

الثالث : إذا نُودِيَ نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصّفة منصوبة على كل حال ، وجاز في المنادي وجهان : أحدهما : الضّم على الأصل ، والثاني : الإتيان ففتح الدّال من « زيد » إتياناً لفتح النّون .

قال ابن يعيش : وهو غريب ، لأنّ حق الصّفة أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوف الصّفة .

والعلّة في ذلك : أنهما جُعِلَا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأوّل، ويبدأ بالثاني فيقال : ابن فلان .

الرابع : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ، ولأنه لا ينوي فصله بما قبله /

أسبق الأفعال

قال الزّجاجيّ^(١) في كتاب « إيضاح علل النحو »^(٢) : « اعلم أن أسبق الأفعال في التّقدّم الفعلُ المُستقبل ، لأنّ الشّيء لم يكن ثمّ كان، والعدَمُ سابقٌ، ثمّ يصيرُ في الحال، ثمّ يصيرُ ماضياً ، فيخبر عنه بالماضي ، فأسبق الأفعال في الرتبة المُستقبل ، ثم فعل الحال ثم فعل الماضي^(٣) .

فإن قيل : هلاً كان لفعل الحال لفظٌ ينفرد به عن المُستقبل لا يُشركه فيه غيره، ليعرف بلفظه أنّه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنّه ماضٍ ؟ .

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المُستقبل الأسماء بوقوعه

(١) هو أبو القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجيّ .
توفي سنة ٣٣٧ هـ .

انظر ترجمته في طبقات الزبيدي / ١١٩ ونزهة الألباء / ٣٠٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو حققه زميلنا الدكتور مازن المبارك ، طبع دار النفائس في طبعتين ، والثانية سنة ١٩٧٣ .

(٣) انظر النص في الإيضاح / ٨٥ طبعة ثانية .

موقعها ، وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي ، فأعرب ، وجعل
بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من
الأسماء ما يقع بلفظٍ لمعانٍ كثيرة كالعين ونحوها ، كذلك جُعِلَ الْفِعْلُ
المستقبلُ بلفظ واحدٍ يقع لمعنيين ، ليكون ملحقاً بالأسماء حين
ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء ، فيكون له قوتها فبقي على
حاله .

الاستغناء

هو باب واسع، فكثيراً ما استغنت العربُ عن لَفْظٍ بلفظ.

من ذلك : استغناؤهم عن تثنية « سواء » بتثنية سَيِّ ، فقالوا : سَيَّان ، ولم يقولوا : سواءان .

وتثنية ضَبُع^(١) الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضِبْعَان^(٢) الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضِبْعَان ولم يقولوا ضِبْعَانان .

قال أبو حيان : العربُ تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بِتَرَك وتارك عن ، وَذَر، ووَاذِر، وبقولهم : رجل آلِي^(٣) عن أعجز، وامرأة عجزاء عن ألياً^(٤) في أشهر اللغات .

(١) ضَبُع : بفتح الضاد وضَمَّ الباء ، وسكونها : مؤنثة جمعها : أَضْبُعُ ، وضِبَاع ، وضُبُع . انظر القاموس .

(٢) بكسر الضاد كما في القاموس .

(٣) الألية : العجيزة أو ما ركب العَجُز من شحم ولحم . وجمعه : أليات وألايا ، ولا تقل : إلية ، ولا لية .

ويقال : كبش أليان ، ويحرك ، وألي ، وآلٍ ، وآلي .

انظر القاموس : « الألية » .

(٤) في ط فقط ألياء بالهمزة . وفي القاموس والنسخ المخطوطة : « ألياً » .

وقد عقد ابن جني في « الخصائص » باباً في الاستغناء بالشيء عن الشيء .

قال سيويه : اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُستغني عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتة .

فمن ذلك : استغناؤهم بترك عن وذّر ، وودّع / وبلمحة عن [٥١] ملمحة ، وعليها كُسرّت ملامح ، وبشبهه عن مشبهه ، وعليه جاء : مشابه ، وبليلة عن لَيْلَة ، وعليها جاءت : لَيْالٍ^(١) .

على أن ابن الاعرابي قد أنشد :

٤١ = * في كُلِّ يَوْمٍ ما وِكَلَّ لَيْلَة^(٢) *

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة ، وكذلك اسْتَغْنَوْا بَأَيُّنَ^(٣) عن أن يأتوا به والعين في موضعها ، فألزموه القلب أو

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ليالي » بالياء ، والأوضح أن تكون ليالٍ كقاضٍ كما جاءت في الخصائص ٢٦٧/١ .

(٢) ورد هذا الشاهد في الخصائص ٢٦٧/١ على النحو التالي :
في كل يوم ما وِكَلَّ لَيْلَة حتى يقول كل راءٍ إذ رآه
* يا ويحه من جَمَلٍ ما أشقاه

ورود أيضاً في اللسان : « ليل » .

وانظر : ابن يعيش ٧٣/٥ ، والشافعية ١٠٢/٤ ، والهمع والدرر رقم ١٧٧٨ وقد نسب في معجم الشواهد / ٥٥٥ : إلى دُلم أبو زغيب .

(٣) في ط : « أنيق » بتقديم النون ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

الإبدال ، فلم يقولوا : أَنُوقُ إِلَّا فِي شَيْءٍ شَاذٍّ . حكاه الفراء .
وكذلك اسْتَغْنَوْا بِقِسِيٍّ عَنْ قُوسٍ ، فلم يَأْتِ إِلَّا مَقْلُوباً .
ومن ذلك اسْتَغْنَوْهُمْ بِجَمْعِ الْقِلَّةِ عَنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ نَحْوُ ،
قولهم : أَرْجُلٌ لَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ .
وكذلك « آذَانٌ » جَمْعُ أُذُنٍ لَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ .
وكذلك شِسُوعُ^(١) لَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِجَمْعِ الْقِلَّةِ .
وكذلك أَيَّامٌ لَمْ يَسْتَعْمَلُوا فِيهِ جَمْعَ الْكَثْرَةِ .
وكذلك اسْتَغْنَوْهُمْ بِقَوْلِهِمْ : مَا أَجُودَ جَوَابُهُ عَمَّنْ هُوَ : « أَفْعَلْ مِنْهُ » ،
فِي الْجَوَابِ .
وَاسْتَغْنَوْهُمْ بِأَشْتَدٍّ وَافْتَقَرَ عَنْ قَوْلِهِمْ : فَقَرٌّ وَشَدٌّ وَعَلِيهِ جَاءَ
فَقِيرٌ .

ومن ذلك اسْتَغْنَوْهُمْ عَنِ الْأَصْلِ مَجْرَداً عَنِ الزِّيَادَةِ بِمَا اسْتَعْمِلَ
مِنْهُ حَامِلاً لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ صَدْرُ صَالِحٍ مِنَ اللُّغَةِ ، كَقَوْلِهِمْ : حَوْشَبٌ^(٢) لَمْ

(١) فِي ط ، وَت : « شُوعٌ » تَحْرِيفٌ ، صَوَابُهُ مِنْ هـ ، م ، وَالْخَصَائِصُ وَفِي
اللسان : « شُوعٌ » : شُيْعُ النُّعْلِ : قِبَالُهَا الَّذِي يَشُدُّ إِلَى زَمَامِهَا ، وَالزَّمَامُ :
السَّيْرُ الَّذِي يَعْقِدُ فِيهِ الشُّعُوعُ .
وَالْجَمْعُ : شُسُوعٌ ، لَا يَكْسُرُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ .

(٢) فِي الْقَامُوسِ : « حَشَبٌ » : الْحَوْشَبُ : الْأَرْنَبُ ، وَالْعَجَلُ ، وَالثَّعْلَبُ .

يستعمل منه : حشب عارية من الواو الزائدة : ومثله : كَوَكَبٌ ، لم يستعمل منه كَكَب .

ومنه قولهم : دَوْدَرِي^(١) ، لأننا لا نعرف « ددر^(٢) » ومثله كثير في ذوات الأربعة .

فمن الأربعة فلنَقَس^(٣) ، وَصَرَنَفَح^(٤) ، وَسَمِيدَع^(٥) وعمَيْثَل^(٦) ، وَسَرُومَط^(٧) ، وَجَحَجَبَا^(٨) ، وَقُسُقَب^(٩) وَقُسْحَب^(١٠) ، وهرشَف^(١١) .

= الذكر ، والضامر ، والمتفخ الجنيين : (ضِدُّ).

(١) في ط والنسخ المخطوطة : دردرِي ، وفي الخصائص : دَوْدَرِي وفي القاموس « درر » : الدَوْدَرِي كَيْهَرِي : الذي يذهب ويجيء في غير حاجة .

(٢) في ط : « دردر » تحريف .

(٣) الفَلَنَقَس : هو البخيل الرديء .

(٤) الصَّرَنَفَح : هو الصياح .

(٥) السَّمِيدَع : السيد الكريم .

(٦) العمَيْثَل : النشيط .

(٧) السَّرُومَط : الجمل الطويل .

(٨) جَحَجَبَا : حيٌّ من الأنصار .

(٩) القسقب : هو الضخم .

(١٠) القسحب : هو الضخم أيضاً .

(١١) الهَرْشَف : الكبير المهزول ، والعجوز المسنة .

وانظر في معاني هذه الكلمات ، هامش الخصائص ٢٦٩/١ .

ومن ذوات الخمسة : جَعْفَلِيْق (١) ، وَحَنْبَرِيْت (٢) ،
وَدَرْدَبِيْس (٣) وَعَضْرَ فوط (٤) ، وَقِرْطَبُوس (٥) ،
وَقَرْعَبْلَانَة (٦) ، وَفَنْجَلِيْس (٧) .

ومن ذلك استغناؤهم بواحدٍ عن اثنين ، وبأثنين عن واحدَيْن ،
وبسته عن ثلاثين وب عشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرين ، وما
جرى هذا المجرى .

وأجاز أبو الحسن (٨) : أَظُنَنْتَ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا ، ونحو ذلك ،

(١) الجَعْفَلِيْق كما في القاموس : العظيمة من النساء :
(٢) حنبريت كما في القاموس : ضعيف جدًا ، وماء حَنْبَرِيْت : ماء خالص .
(٣) صيغة درديس ورد ذكرها في الممتع ٣٠١/١ ، وفسرت في الهامش
بأنها : الدَاهِيَة .

(٤) صيغة عضر فوط : ورد ذكرها في الممتع ١٦٥/١ ، ٢٨٩ ، ٧٣٤/٢ :
وهي ذكر العطاء .

(٥) صيغة قِرْطَبُوس ورد ذكرها في الممتع ١٦٤/١ : وهي الناقة العظيمة
الشديدة .

(٦) صيغة قَرْعَبْلَانَة : دويبة عريضة ، وقد ورد ذكرها في الممتع ١٦٥/١
ويذكر ابن عصفور أنها لا تسمع إلا من كتاب : « العين » فلا ينبغي أن
يلتفت إليها .

(٧) فنجليس كما في القاموس : هي الكمرة العظيمة ، وفي ط فقط :
« وفنجليس » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .
وانظر الخصائص ٢٦٩/١ .

(٨) أبو الحسن : يحتمل أن يكون : أبا الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن =

وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : / استغنت العرب عن ذلك بقولهم: [٥٢] جَعَلَتْهُ يَظُنُّه عَاقِلًا. انتهى . كلام ابن جنِّي (١) .

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في (الأحاجي): سُرادق وحمّام وِبَوّان (٢) في الأسماء ، وَسَبَّحِل (٣) وَسَبَّطِر (٤) في الصّفات لم يجمعوها إلّا بالألف والتاء وهي مذكرات ، وإنما قَصُر جمعُها على ذلك استغناءً به عن التّكسير كما استغنوا بأشياء عن شيء (٥) .

ومن ذلك استغناؤهم بـ « إليه » عن « حتاه » (٦) وبـ « مثله » عن

= مسعدة ، وقد توفي ٢٢١ هـ . انظر البغية ١/ ٥٩٠ ، ٥٩١ وأن يكون : أبا الحسن الأخفش الصغير : عليّ بن سليمان . وقد توفي ببغداد ٣١٥ هـ . انظر البغية ٢/ ١٦٨ .

(١) وانظر الخصائص ١/ ٢٧١ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « بَوّان » وشك مصحح الطبعة الثانية من الأشباه فذكر في الهامش : « كذا في الأصلين » ولعله « إيوان » مع أن إيوان يكسّر فيقال : أوأوين كما في القاموس . والصواب : بَوّان وهو شعب مشهور سجّله المتنبي في شعره بقوله :

يقول بشعب بَوّان جِصّاني أعن هذا يسار إلي الطّعان

انظر ديوان المتنبي ٤/ ٣٨٩ .

(٣) السَّبَّحِل : كـ « قِمَطِر » الضخم من الضّب ، والبعر ، والسّقاء والجارية . انظر القاموس .

(٤) السَّبَّطِر : كَهَزَبَر : الماضي الشهم ، والسبّط الطويل ، والأسد يمتدّ عند الوثبة . انظر القاموس .

(٥) في ط فقط : « أشياء » تحريف .

(٦) في ط فقط : « حتاه » بالتاء ، تحريف ، والصواب : « حتاه » أي حتّى التي تكون بمعنى إلى .

« كَهْ »^(١)

وقال سيوييه : وقد يجمعون الشيء بالتاء ، ولا يجاوزون به استغناءً ، وذكر سيات^(٢) وشيات^(٣) .

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه ، وشياه عن الجمع بالألف والتاء .

وقال الشلوين ، : استغنوا عن تثنية أجمع وأبضع وأبتع في باب التوكيد بكليهما ، كما أَسْتَغْنَوْا عن جمع امرئ^(٤) بقولهم : قوم .

وقال أيضاً : إنَّ العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم عن غيره ممَّا هو في معناه على عادتهم من أنهم يستغنون بالشيء عمَّا هو في معناه وكان هذا هُنَا ، ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا اللَّتِيَا ، واستغنوا بذلك عن اللَّوَيْتِيَا . في تصغير اللَّاتِي ، لعدم تمكُّن التَّصْغِيرِ في الأسماء المبهمة .

(١) أي الكاف التي : بمعنى : مثل .

(٢) في القاموس : سِيَّةُ القوس بالكسر مخففة : ما عطف من طرفيها جمع : « سيات » .

(٣) في القاموس : السِّية كعِدة : الشاء .

(٤) في ط فقط : امرئ بهمزة مفردة ، تحريف .

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عِشْيٍ عن تصغير : قصر^(١)
بمعناه .

ويقولهم : في جمع صَبِيٍّ و غلام : صَبِيَّةٌ و غُلَمَةٌ عن أَصْبِيَّةٍ
وَأَغْلَمَةٍ .

ويقولهم في صغير ، وصبيح و ، وسمين ، صغار ، وصباح ،
وسيمان ، عن : « صُغَرَاءُ » و صُبْحَاءُ ، و سُمْنَاءُ .

ويقولهم : في نحو : وَلِيٍّ و غَنِيٍّ : أَوْلِيَاءُ و أَغْنِيَاءُ عن فُعْلَاءُ .

ويقولهم : حُكَّامٌ ، و حُفَاطٌ جمع حاكمٍ و حافظٍ عن جمع حكيم
و حفيظ .

قال أبو حيان : هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن
مالك في « التسهيل » : إنهما جمع حَكَمٍ و حَفِيطٍ^(٢) على وجه
النِّدْوَر .

قال وكذا قولهم : بَرَرَةٌ ، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمع بَرٍّ
بجمع بَارٍّ ؛ إذ قد سمع بَارٌّ ، و بَرَرَةٌ ، وليس جمعاً لـ « بَرٍّ » خلافاً ،

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « قصر » ، وفي القاموس : « قصر »
كَمَقْعَدٍ ، و مَنَزَلٍ ، و مَرَحَلَةٍ : العِشْيُ . وعلى ذلك فقد تكون الكلمة :
« مقصر » بفتح الصاد أو كسرهما .

(٢) في ط فقط « و حفظ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والتسهيل
٢٧٤/ .

لما قال في : « التسهيل »^(١) .

وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى .

وقال ابن يعيش : العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف عليه، لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر .

[٥٣] وفي « البسيط » باب أفعال فعلاء / وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التانيث استغناءً بفعلاء أو فعلى عن التانيث بها .

وقال قد يكون الجمع المفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ، فيستغنى بجمع المقدّر عن جمع الملفوظ به، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدّعه تركاً ، ويمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو ، أنختُه فبرك ، ولم يقولوا : فناخ .

فيمّا جاء من الجَمْع لمفرد مقدّر : باطل وأباطيل . وقياس مفرده : أبطال أو إبطيل .

وعروّض وأعاريض ، وقياس مفرد: إعريض .

وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع .

(١) وانظر التسهيل / ٢٧٤ .

الاسم أصل للفعل والحرف

قال السّلوّيين : ولذلك جعل فيه التّنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان .

قال : وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلامٌ مفيدٌ كثيرٌ لا يكون فيه فعلٌ ولا حرفٌ ، فدلّ ، ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه .

وأيضاً، فإن الاسم ، يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلاّ مُخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلمّا كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه ويخبر به دون الفعل والحرف دلّ ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما . انتهى .

وقال الزجاجي في كتاب « إيضاح علل النحو » :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

قال البصريّون والكوفيّون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله .

وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تَحْدُثُ فيها وإعراب تؤثره . وقد دَلَّلنا على أن الأسماء سابقة للإعراب ، والإعراب [٥٤] داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال / مؤثرة فيها المعاني والإعراب فقد^(١) وجب أن يكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة :

يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن الحدث سابق لِحْدْثِهِ ، وأنتم مُقَرَّرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعاً سابقة لها ، وهذا لازمٌ على أوضاعكم ومعانيكم^(٢) .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « قد » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من الإيضاح الذي نقل السيوطي منه هذا النص / ٨٣ .

(٢) في الإيضاح : « مقاييسكم » مكان : « ومعانيكم » .

الجواب : أن يقال : هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث^(١) والمُحدث ولا العِلَّة والمعلول^(٢) ، وذلك أنا نقول : إن الفاعل في جِسْمٍ فِعْلاً ما مِنْ حَرَكَةٍ وغيرها سابقٌ لِفِعْله ذلك فيه ، لا للجسم ، فنقول : إن الضَّارب سابقٌ لِضَرْبِهِ الَّذِي أوقعه بالمضروب ، لا يجب^(٣) من ذلك أن يكون المضروب أكبر سناً من الضَّارب .

ونقول أيضاً : إن النَّجار سابق للباب الذي نَجَرَه ، ولا يَجِب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نَجَرَ منه الباب .

وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول : الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال ، الَّذِي هو الرَّفْع والنَّصْب والخفض والجزم ، ولا يجب من

(١) انظر النص في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤ .

وفي ط فقط : « الحديث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأيضاح .

(٢) في ط فقط ، ولا المعلول .

(٣) في ط فقط : « ولا يجب » بالواو .

هذا وفي ط والنسخ المخطوطة سقطت عبارات من نصّ الزجاجي في الإيضاح / ٨٣ ، يتوقّف عليها فهم النص فبعد قوله : « الذي أوقعه بالمضروب » سقطت من نسخ الأشباه العبارة الآتية : « لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً الخ . وبهذا يستقيم النصّ .

ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها. وهذا شيء بين وواضح.
انتهى^(١).

(٤) انظر النص كاملاً في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤.

الاسم أخف من الصفة

وذلك أن الصفة: ثقلت^(١) بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف ،
وتتحمل الضمير ، وفرع على ذلك فروع :

منها : أن الجمع بالألف والتاء تسكن فيه العين في الصفة
ك « صَعْبَة » وصَعَبَات ، وَجَذَلَة^(٢) وَجَذَلَات وعَيْشَة رَغْد^(٣) وعَيْشَات
رَغَدَات ، وَطَرِيقٌ نَهْجٌ ، أي واضح وطَرُقٌ نَهْجَات .

وتحرك في الاسم كَجَفَنَة وَجَفَنَات وَهِنْد وَهِنِدَات ، وَسِدْرَة ،
وَسِدِرَات ، وَغُرْفَة وَغُرْفَات ، قال :

٤٢ * لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّ يَلْمَعُنُ فِي الضُّحَى^(٤) *

وشذ تحريك الصفة في قولهم : شاة لَجِبَة^(٥) ، وشياه لجبات ،

(١) في ط فقط: « ثقلت » بالباء ، تحريف .

(٢) في القاموس : وَكْرَمَة جَذَلَة كَفْرِحَة : نَبَتٌ وَجَعْدَت عِيدَانِهَا .

(٣) في القاموس : عَيْشَة رَغْدٌ ، وَرَغْدٌ .

(٤) لحسان بن ثابت . ديوانه / ٢٢٢ وتمامه .

* وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا *

(٥) في القاموس : اللَّجْبَة مُحَرَّكَة : وَاللَّجْبَة بِكسر الجيم ، وَاللَّجْبَة كـ : « عِنَبَة » :
الشاة .

[٥٥] أي: قليات / الألبان

وقال أبو علي من العرب : مَنْ يُحَرِّكْ لُجْبَةً فِي الْإِفْرَادِ فَجَاءَ الْجَمْعُ عَلَى لُغَتِهِ .

وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ - أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدُنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
خُفُوقًا وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ (١)

قال في « البسيط » : وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ .
وُخْصَ الْأَسْمُ بِالْحَرَكَةِ لَخْفَتِهِ ، وَثَقُلَ الصِّفَةُ :

= قل لبنها، والغزيرة : ضَدَّ أَوْ خَاصَّ بِالْمِعْزَى وَجَمَعَهُ : لِجَابٍ وَلِجَبَاتٍ .

(١) الشاهد لذي الرمة . انظر ديوانه / ٥٧٨ .

وهو من شواهد : المقتضب ١٩٢/٢ ، والمحتسب ٥٦/١ ، ٢٧١/٢ ،
وابن يعيش ٢٨/٥ ، والخزانة ٤٢٣/٣ . وقد وقع في هذا البيت
تحريف . ففي ط ، والنسخ المخطوطة : أَبَتْ ذَكَرَ مِنْ عَوْدُنْ بزيادة :
« مِنْ » وفي ط ، وت : و « رَقَصَات » بالقاف والصاد ، تحريف صوابه
من هـ ، وم ، والمصادر السابقة والديوان .

ورفضات الهوى بالفاء والضاد المعجمة كما نصَّ على ذلك البغدادي في
الخزانة ، وهو من قولهم : رَفَضْتُ الْإِبِلَ تَرْفُضُ كَضَرَبَ يَضْرِبُ رَفُوضًا :
إِذَا تَبَدَّدَتْ فِي الْمَرْعى حَيْثُ أَحْبَبَتْ . وفي رواية ابن يعيش « أَتَتْ ذَكَرَ »
مكان : « أَبَتْ ذَكَرَ » وقد رفض هذه الرواية البغدادي في الخزانة حيث
قال : « إِنْ فِي بَعْضِ نَسْخِ الشَّرْحِ أَتَتْ بِالْمِثْنَةِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْإِتْيَانِ ، وَلَمْ
أَرَهُ فِي نَسْخِ الدِّيَوَانِ ، وَعِنْدِي مِنْهُ - وَاللَّهِ الْحَمْدُ - أَرْبَعُ نَسْخٍ » .

قال : وبيان الصِّفة من أَوْجُه :

أحدها : أنها تناسب الفعل في الاشتقاق .

الثاني : أنها تناسبه في تحمل الضمير .

الثالث : أنها تناسبه في العمل .

الرابع : أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه . فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت بثقل المركب، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقل .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » : الفرق بين الاسم والصِّفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصِّفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو : رَجُلٌ وفَرَسٌ، وعِلْمٌ وجَهْلٌ . والصِّفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول كضاربٍ ومضروب ، وما أشبههما من الصِّفات الفعلية ، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الجِلْيَةِ ، ومِصْرِيٍّ ومَغْرِبِيٍّ ونحوهما من صفات النِّسْبَةِ .

قال والفرق بينهما من حيث المعنى : أن الصِّفة تدلّ على ذات وصفة نحو أسود مثلاً، فهذه الكلمة تدلّ على شيئين :

أحدهما : الذات، والآخر: السّواد، إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسميّة ، ودلالتها على السّواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج .
وغير الصِّفة لا يدلّ إلا على شيء واحد وهو ذات المُسمّى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في « المزهر » ونذكر هنا [٥٦] فوائد متعلقة بالنحو / .

الأولى : مذهب البصريين : أن الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل . قال أبو البقاء في « التبيين » : ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق ، والثاني : أن المشتق فرع على المشتق منه ، فأما الحد ، فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرّماني وهو قوله : الاشتقاق : اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرض للفرع والأصل .

أما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة ، غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية .

فالأصل ههنا : يراد به الحروف الموضوع على المعنى وضِعاً أولياً .

والفرع لفظٌ يوجد فيه تلك الحروف مع نوعٍ تغييرٍ ينضمُّ إليه معنى زائد على الأصل .

والمثال في ذلك الضَرْبُ مثلاً، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضَرْباً، ولا يدل لفظ الضَرْبُ على أكثر من ذلك، فأما ضَرْبٌ وَيَضْرِبُ وضاربٌ ومضروبٌ ففيها حروفُ الأصل وهي : الضاد والراء ، والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضَرْب ومعنى آخر .

وقال الزمלקاني في « شرح المفصل » : مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المصدر مشتقٌ من الفعل، وعكسه^(١) لخلافٍ في حدِّ الاشتقاق .

فقال قوم : هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾^(٢) .

وقوله عليه الصّلاة والسلام : « ذُو الْوَجْهَيْنِ لَا يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً » .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾^(٣) فشيبه المشتق وليس

(١) في ط فقط : « أو عكسه » بـ « أو » تحريف .

(٢) الرّوم / ٤٣ .

(٣) الرّحمن / ٥٤ .

به ، لأن الجني ليس في معنى الاجتنان .

وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بين اللفظين مُشاركةً في المعنى والحروف الأصول مع تغييرٍ ما .
أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق .

[٥٧] واما المشاركة في الحروف الأصول، فلأنهم لا يقولون : إن / الكاذب والمائِن من أصل واحد .

وأما التغيير من وجهٍ فلا بدّ منه وإلا لكان هو إياه .
- ثم إن التّغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنقصان ، وقد يكون بتغيير حركة، ولا بدّ من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلا لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو : كُلٌّ بَصْرِيٌّ كُلُّوْلاً وَكِلَّةٌ^(١) وَحَسَبْتُ الْحِسَابَ حَسْباً وَحُسْبَاناً^(٢) .
وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ مِنَ التَّقْدِيرِ قَدْرًا وَقُدْرَانًا ، وَقَدَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَعْنَى قَوِيْتُ عَلَيْهِ قُدْرَةً وَقُدْرَانًا وَمَقْدِرَةٌ^(٣) فهذا ونحوه متّحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدهما مشتق من الآخر . على أن ذلك بحثٌ لفظيٌّ آثُلٌ إلى مجرّد اصطلاح .

(١) في اللسان : « كلل » وقال بعضهم : كُلٌّ بَصْرُهُ كُلُّوْلاً ، وَكُلٌّ يَكُلُّ كَلًّا وَكِلَّةٌ وَكُلُّوْلاً »

(٢) وَحُسْبَانًا وَحِسَابًا وَحِسْبَةً وَحِسَابَةً بِكسرهن كما في القاموس .

(٣) في القاموس : « مقدرة » مثلثة الدّال .

وأما المشتقّ فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصليّ . وزاد معنىً من غير جنس معناه .

وقال : وإنما قلت : من غير جنس معناه، لتخرج التثنية والجمع ، ويدخل المصغر والمنسوب ، فنسبة المشتقّ إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأعم نحو : إنسان وحيوان . قال : وهذا إن سلّمه الكوفيّون لزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر لموافقته للمصدر في معناه، وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص .

الثانية : قال أبو البقاء في « التبيين » : « الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر كـ « لفظ » ضاربٍ ومضروب .

وتحقيق هذه الطريقة : أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقّق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالاته على الحدث فقط . ولا يدلّ على الزمان بلفظه ، والفعل يدلّ على الحدث والزمان المخصوص ، فهو بمنزلة اللفظ المركّب ، فإنه يدلّ على أكثر ، مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الأفراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان والمخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث / وحده .

وقد مثل ذلك بالنقرة^(١) من الفِضة، فإنها كالمادة المجردة عن الصورة، فالفضة من حيث هي فِضة لا صورة لها، فإذا صيغ منها «جام» أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع على المادة المجردة.

كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره، والمصدر دليل الحدث وحده، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل.

طريقة أخرى: وهي أن نقول: الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معانٍ زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقاً من المصدر، كضاربٍ ومضروبٍ ونحوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة.

طريقة أخرى: وهي أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لأدى ذلك إلى نقض المعاني الأول وذلك يخل بالأصول.

بيانه: أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة، ومعانٍ زائدة وهي دلالة على الزمان المخصوص. وعلى الفاعل الواحد، والجماعة، والمؤنث، والحاضر والغائب، والمصدر يذهب ذلك كله إلا الدلالة على الحدث وهذا نقض للأوضاع الأول.

والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول، وتوسعة المعاني، وهذا

(١) في القاموس: النقرة: القطعة المذابة من الذهب والفضة، جمعها: نقار.

عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال : واحتج الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ، والاعتلال حُكْمٌ تسبقه علته ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أولاً وجب أن يكون أصلاً .
ومثال ذلك قولك : صام صياماً ، وقام قياماً فالواو^(١) : في قام أصل اعتلّت في الفعل ، فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتل قام لاعتلال القيام .

والثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، كقولك : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً ، فـ « ضَرْباً » منصوب بضربت ، والعامل مؤثّر في المعمول والمؤثّر أقوى من المؤثّر فيه ، والقوة تجعل القويّ أصلاً لغيره .

قال والجواب عن الأول : أنه غير دالّ عليه كقولهم ، وذلك أن / [٥٩]

الاعتلال شيء يوجب التصريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام أصله : قوم ، فأبدلت الواو ألفاً لتحركها ، فإذا ذكرت المصادر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر ، وهو الثقل .
وأما الوجه الثاني : فهو في غاية السقوط .

وبيانه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من

(١) في ط : « قالوا وفي » بالقاف ، تحريف .

قبيل المعاني ، ولا يدلّ أحدها على الآخر اشتقاقاً ،

والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يُعْجِبُنِي
ضَرْبُ زَيْدٍ عَمراً ، ولا يدلّ ذلك على أنه أصل .

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدلّ
ذلك على أنها مشتقة أصلاً فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء
والأفعال . انتهى .

الثالث : قال السّهيلي : فائدة :

- اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر
عنه كما يخبر عنها كقولك ، أعجبنى خروجُ زيدٍ فإذا ذكر المصدر
وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجروراً بالإضافة، والمضاف إليه
تابع للمضاف، فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم
يُمكن الإخبار عنه ، وهو مخفوضٌ ، تابعٌ في اللفظ لغيره ، وحقّ
المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به ، فلم يَبْقَ إلا أن يُدْخِلُوا عليه
حَرْفاً يدلّ على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معاني في
الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحدث في
اللفظ، والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال
الحركة عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع
للمعنى ، فلم يبقَ إلا أن يشتقّ من لفظ الحدث ، يكون كالحرّف في
النيابة عنه دالاً على معنى في غيره ، ويكون متصلاً اتصال المضاف

بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمن، ويدل على الاسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة إضافة الحرف، لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبراً عنه.

فإن قلت: كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على

الحدث؟ / . [٦٠]

قلنا: إنما يدل على الحدث بالتضمن، والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل؛ ومن ثم وجب أن لا يضاف، ولا يعرف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره، ومن ثم وجب ألا يثنى ولا يجمع كالحرف، وأن يثنى كالحرف، وأن يكون عاملاً في الاسم، كالحرف، وإنما أعرب المضارع، لأنه تضمن معنى الاسم كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف يني.

ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم، وهو كون الاسم مخبراً عنه وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهراً، بخلاف الحدث، فإنك تذكره، ولا تذكر الفاعل مضمراً ولا مظهراً، والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده، كما لا بد بعد الحرف من الاسم، فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالاً على معنى في الاسم، فلا يحتاج في الافعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك

الصيغة هي لفظ الماضي ، لأنه أخفّ وأشبهُ بلفظ الحدث ، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال المُحدث ، فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد « ما » الظرفية ، نحو : لا أفعله ما لاح برق ، وما طار طائر ، لأنهم يريدون الحدث مُخبراً عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمنٍ ولا حالٍ من أحوال الحدث ، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل .

وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ لأنه أريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ ، فلذلك لم يحتج إلا إلى صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي ، فالحدث إذاً على ثلاثة أضرب :

ضرب : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مُخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث .

وضرب : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقتٍ ولا حال ، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته . / [٦١]

وضرب : لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، لكن يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سبحان الله ، فإنه يُنبىء عن العظمة والتّزّيه ، فوقع القصدُ إلى ذكره مجرداً من التّقيدات بالزّمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود

إليه بالذکر نحو إِيَّاكَ ، وَوَيْلَهُ وَوَيْحَهُ ، وهما مَصْدَرَانِ لم يَشْتَقْ منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلها، ولا إلى تخصيصهما بزمن ، ونصبهما كنصبه، لأنه مقصودٌ إليه .

ومِمَّا انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذکر « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » في قول شيخنا أبي الحسن وغيره من النحويين، وكذلك زَيْدًا ضَرَبْتُ « بلا ضمير لا يجعله معمولاً مقدماً ، لأنَّ المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مذهب قوِيّ ، ولكن لا يبعد عندي قولُ النحويين : إنه مفعول مقدّم ، وإن كان المعمول لا يتقدّم على العامل والفعل كالحَرْفِ ، لأنَّه عامل في الاسم ، وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم على الفعل ، كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك : ضربت زَيْدًا قد أخذ معموله ، وهو الفاعل ، فمعتمده عليه ومن أجله صيغ .

وأما المفعول فلم يُبَالُوا به ، إذ ليس إِعْتِمَادُ الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأما زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فينتصب بالقصد إليه، كما قال الشيخ. انتهى كلامُ السُّهَيْلِيِّ (١) .

(١) السُّهَيْلِيُّ : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبّيش . . . السُّهَيْلِيُّ الخثعميّ الأندلسيّ المالقيّ .

ومن أشهر مؤلفاته : الرّوض الأنف في شرح السيرة ، وشرح الجمل ، لم يتمّ .

قال ابن القيم في ^(١) «بدائع الفوائد»: وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين سبقه إليه ^(٢).

الرابعة: قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: قد يكون الاسمان مُشْتَقَّيْن من شيء، والمعنى فيهما واحد، وبناءهما ^(٣) مختلف، فيختص أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق، ألا ترى أنهم قالوا: عدل لما يعادل من المتاع، وعدل لما يعادل من الأناسي، والأصل واحد وهو: «ع دل»، والمعنى واحد، ولكنهم خصّوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق. ومثله: بناء حصين، وامرأة حصان [٦٢]، والأصل واحد / والمعنى واحد، وهو الحِرْز، فالبناء يحرز من يكون فيه، ويلجأ إليه، والمرأة تحرز فرجها.

وكذلك النجوم اختصت بهذه الأبنية التي هي الدبران، والسّمَاك، والعُيُوق فلا يطلق عليها: الدّابر والعائق والسّامك، وإن = وتوفي ليلة الخميس خامس عشر شوال ٥٨١ هـ. ومن شعره المشهور قصيدته الرائعة التي مطلعها:

يا مَنْ يرى ما في الضمير وَيَسْمَعُ أنت المعدّ لكلّ ما يُتَوَقَّعُ
انظر البغية ٨١/٢.

- (١) ابن القيم: هو الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن القيم الجوزية، والمتوفي ٧٥١ هـ.
- وكتابه: «بدائع الفوائد» كتاب مشهور، وقد طبع ونشر بتصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية.
- (٢) الضمير في «إليه» راجع إلى كلام السّهيلي.
- (٣) في ط: «وبناءهما»، تحريف.

كانت بمعناها للفرق .

الخامسة : قال ابن يعيش : الفرق بين العَدْل وبين الاشتقاق الذي ليس بِعَدْل : أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أخذ من الأول كضارب من الضَرْب ، فهذا ليس بعَدْل، ولا من الأسباب المانعة من الصَّرْف ، لأنه اشتق من الأصل لمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو معنى الضَرْب .

والعَدْل : هو أن تريد لفظاً ، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر ، فيكون المسموعُ لفظاً ، والمراد غيره ، ولا يكون العَدْل في المعنى إنما يكون في اللفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصَّرْف ، لأنه فرغ عن المعدول عنه . انتهى .

وقال الرَّمَانِي : العَدْل ضَرْبٌ من الاشتقاق إلا أنه مضمّن بتقدير وَضَعِهِ مَوْضِعَ المشتق منه ، ولذلك ثَقُلَ المعدول ، لأنه مُضْمَن ، ولم يَثْقُلَ المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه . حكاها في « البسيط » .

السادسة : قال في « البسيط » : اختلف في وزن الأسماء الأعجمية .

فذهب قومٌ: إلى أنها لا تُوزن، لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ، ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف .

وزهد قومٌ: إلى أنها توزن، ولا يخفى بُعْده، لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية .

السابعة : اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العَلَم مُرتَجلاً ؟
ف قيل : « لا » لأنَّ غَطْفان^(١) من الغَطَف ، وهو سعة العيش .
وعِمْران ، وحمَّدان لهما أفعال ، وإنما الذي يَقْدَح فيه أن يكون
موضوعاً لمسمًى ، ثم يُنْقَل إلى غيره . قال صاحب « البسيط » :
والتحقيق: أن الاشتقاق يقدح في الارتجال ، لأنه حال الاشتقاق لا بد
وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمى به كان منقولاً من ذلك اللفظ
المشتق لذلك المعنى، فلا يكون مرتَجلاً .

الثامنة : قال ابن جنِّي في « الخاطريات » : لَاتَهُ يَلِيَّتُهُ حَقَّهُ^(٢) ،
[٦٣] أي انتقصه إِيَّاه ، / يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك
أن المُتَمَنَّى للشيء معترف بِنقصه عنه ، وحاجته إليه .

فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : وما في
ذلك من الإنكار ؟ . قد قالوا : أنعم له بكذا ، أي قال له : نَعَمْ ،
وسوِّفُ الرَّجُل إذا قلت له : سَوِّفَ أفعِل ، وسألتك حاجةً فَلَوَّيْتُ
لي ، أي قلت لي : لَوَّلا ، و« لا لَيْت لي » أي قُلْتُ لي : لا لا^(٣) .

(١) غطفان بتحريك الطاء : حي من قيس .

(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه . ولات الخبر : كتمه .

(٣) « ولا لَيْت لي : أي قلت لي : لا لا » سقطت هذه العبارة من ت .

وقالوا : صَهْصَيْتُ بالرجل أي قلت له : صَهْ صَهْ، وَدَعْدَعْتُ الغنم أي قلت لها : داغ داغ ، وهاهَيْتُ ، وحاحَيْتُ ، وعاعَيْتُ فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون «لَاتَه» أي انتقصه من قولهم : «ليت» : إذا تمنيت ، وذلك دليل النقص .

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم : لَاتَه يَلِيْتُهُ معنى التَّمَنِّي ، كما أن في «لَا لَيْتَ» معنى الرَّد : وفي «لَوَلَيْتَ» معنى التَّعَذُّر ، وفي أَنْعَمْتُ معنى الإجابة ، قيل : قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه، ألا تراهم سَمَوْا الخِرْقَةَ التي تشير بها النائحة المثلثة^(١) : وذلك لأنها لأتالو أن تشير بها ، فمثلثة على هذا مَفْعَلَةٌ من : «ألوت» وحده لَفْظًا ، وإن كان المراد بها: أنها لا تألوا أن تشير بها .

وسَمَوْا الحَرَمَ : النَّالَةَ ، وذلك أنه لا يُنال مَنْ حَلَّه ، فهذه فَعْلَةٌ من نال ، وهو بعض : «لا ينال» .

وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول ، إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك .

(١) في م فقط : «الميلاء» .

الأصل مطابقه المعنى للفظ

ومن ثَمَّ قال الكوفيون : إِنَّ معنى أَفْعِلْ به في التَّعَجُّبِ أَمْرٌ كلفظه .

وأما البصريون فقالوا : إِنَّ معناه : التَّعَجُّبُ لا الأمر، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد تَرِكَ في مواضع عديدة ، فليكن متروكاً هنا .

قال ابن النحَّاس في التعليقة : وللكوفيين أن يقولوا : لم يُترك هذا الأصل في موضع إلاَّ لحامل ، فما الَّذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب: بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر كأن أبلغ وأكد مِمَّا إذ لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فِكْر وتَعَب، فتكون به أكثر كَلْفاً وَضِئَةً مِمَّا إذا لم تَتَّعَب في تحصيله .

وباب التَّعَجُّب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى لِلْفَظ من /

المبالغة [٦٤] ما لا يَحْصُلُ باتِّفاقهما، فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ

الأمر في قوله تعالى ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ ^(١)، وجاء عكس ذلك.. انتهى .

ومن المواضع الخارجيّة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في : « سواء على أَقُمْتُ أم قَعَدْتُ؟ »، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتَهَا الْعَصَابَة » .

الأصل أن يكون الأمر كله باللام

من حيث كان معنى من المعاني

والمعاني إنما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللام على الأصل ، واستغنى في فعل المخاطب عنها، فحذفت هي وحروف المضارعة، لدلالة الخطاب على المعنى المراد . وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى : ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا﴾ ^(٢) فَيَمَن قَرَأَهَا بِالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ وفي الحديث « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » ^(٣) .

وإتيانه بغير لام هو الكثير. ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة .

(١) مريم / ٧٥ .

(٢) يونس / ٥٨ . وقد نسبت هذه القراءة إلى : ابن عامر ، وعثمان بن عفان، وأبي ، وأنس ، والحسن ، والجحدري ، والأعمش .

وانظر الإتحاف / ٢٥٢ ، والبحر ٥ / ١٧٢ ، والطبري ١١ / ٨٨ ، والجامع للقرطبي ٨ / ٣٥٤ ، والكشاف ٢ / ٢٤١ ، والفخر الرازي ١٧ / ١١٨ والنشر ٢٨٥ / ٢ .

الأصل في الأفعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع ، واتصال الضمائر المختلفة بها .

ذكره أبو البقاء في « التبيين » ، قال : وقد استثنى منها : نَعَمْ وَيُسْ وعَسَى وفعل التعجب ، فإنَّ تقديم المنصوب فيها غير جائز .

إِصْلَاحُ اللَّفْظِ

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » قال :
اعْلَمْ أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أَرْمَةً ، وعليها أدلّةٌ ، وإليها
موصّلةٌ ، وعلى المراد بها^(١) محصّلةٌ عُنيَتْ بها ، وأوْلِيَتْهَا^(٢) صَدْرًا
صَالِحًا من تَثْقِيفِهَا وإِصْلَاحِهَا .

فمن ذلك قولهم : أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقٌ أَلَا تَرَى أن تحرير هذا القول
إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرّت إلى أنك كأنك قلت : مَهْمَا يَكُنْ / [٦٥]
من شيءٍ فزَيْدٌ مِنْطَلِقٌ ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين
مقدّمة عليها .

وأنت في قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقٌ إنما تجد الفاء واسطة بين
الجزأين، ولا تقولُ : أَمَّا فزَيْدٌ مِنْطَلِقٌ، كما تقول فيما هو بمعناه : مَهْمَا
يَكُنْ من شيءٍ فزَيْدٌ مِنْطَلِقٌ .

وإنما فُعِلَ ذلك لإِصْلَاحِ اللَّفْظِ .

(١) في الخصائص ٣١٢/١ : « منها » موضع : « بها » .

(٢) في الخصائص ٣١٢/١ : « عنيت العرب بها فأوْلِيَتْهَا » .

ووجهُ إصلاحه: أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفةً فإنما هي على لفظ العاطفة^(١) وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيدٌ منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية تجرى فاء العطف بعدها اسم ، وليس قبلها اسم ، وإنّما قبلها في اللفظ حرفٌ وهو أمّا ، فتَنكّبوا ذلك لما ذكرنا ووسّطوها بين الجزأين^(٢) ليكون قبلها اسمٌ ، وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو: قام زيد فعمر^(٣) .

ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرْتُك وطلوعُ الشمس أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو: قمتُ وزيداً أي مع زيد .

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأنّ الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفةً لجاز .

ولو قلت : انتظرْتُك وطلوعُ الشمس أي انتظرْتُك^(٤) وطلوعُ

(١) في الخصائص ٣١٢/١ : « فإنها على مذهب لفظ العاطفة » .

(٢) في الخصائص : « بين الحرفين » .

(٣) في الخصائص زيادة بعد قوله : « فعمر » وهي : « وهذا تفسير أبي علي رحمه الله » . وهو الصواب .

(٤) هكذا في ط ، والنسخ المخطوطة ، وفي الخصائص : « انتظرْتُك » مكان « انتظرْتُك » وهذا أوضح .

الشمس لم يجز .

أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مُجْرَى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع ثمرة وبُسرة ونحو ذلك : تَمَرَات وبُسَرَات ، وكرهوا إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النِّية مرادة البتة ، لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ، لأنها في المعنى مقدرة منوية^(١) ، ألا ترى أنك إذا قلت : تَمَرَات لم يعترض شك في أن الواحدة منها تَمرة . وهذا واضح فالعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ، إذ المَعْنَى ناطقٌ بالتاء مقتضى لها ، حاكمٌ بموضعها/ .

[٦٦]

ومن ذلك قولهم : إنَّ زيدا لقائمٌ ، فهذه لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وَصَدْرُهَا لا آخرها وَعَجَزُهَا ، فتقديرها أولُ : لَيْتَ زيدا منطلق ، فلما كره تلاقى حَرَفَيْنِ لمعنى واحدٍ وهو التوكيد أُخِرَت اللام إلى الخبر فصار : إنَّ زيدا لمنطلق ، وإنما أُخِرَت اللام ولم تؤخر إنَّ لأَوْجُه^(٢) :

(١) في الخصائص : « منوية لا غير » بزيادة : « لا غير » .

(٢) العبارة في الخصائص : « فإن قيل : هلا أُخِرَت إنَّ ، وقدمت اللام ؟ .

قيل : لفساد ذلك من أوجه » ، والسيوطي نقل العبارة بالمعنى لا باللفظ .

منها : أن اللام لو تقدّمت وتأخّرت «إنّ» لم يَجْز أن تنصب^(١) اسمها الذي من عاداتها نصبه^(٢) .

ومنها : أنه لو تأخّرت ونُصِب^(٣) لأدّى إلى عمل إنّ فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل إلّا فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ ، قولهم : كأنّ زيداً عمرو .

وأصل الكلام زيد كعمرو ، ثم أردوا تأكيد الخبر فزادوا فيه « إنّ » ، فقالوا : إنّ زيداً كعمرو ، ثمّ إنهم بالغوا في تأكيد الشبّه^(٤) فقدّموا حَرَفَهُ إلى أوّل الكلام عنايةً به وإعلاماً أن عهد^(٥) الكلام عليه ، فلمّا تقدمت الكاف وهي جارة لم يَجْز أن تباشر « إنّ » لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحّها ، فقالوا : كأنّ زيداً عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مالٌ ، وَعَلَيْكَ دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبرٌ عنهما ، إلّا أنّك لو رُمّت تقديمها إلى المكان

(١) في الخصائص : « تنصب إنّ » وقد سقطت إنّ من ط ، والنسخ المخطوطة .

(٢) سقطت عبارات من نص ابن جني بعد كلمة نصبه ، والسيوطي تصرف في النقل ، ولم يراع ألفاظ ابن جني كما قيلت .

(٣) أي اسم إنّ .

(٤) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة ، وفي الخصائص ٣١٧/١ : « التشبيه » .

(٥) في الخصائص : « عَقْد » مكان : « عهد » .

المقدّر لهما لم يَجْزْ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخرّوا المبتدأ، وقَدّموا الخير ، فكان ذلك سهلاً عليهم ومُصْلِحاً ما فسد^(١) عندهم ، وإنّما كان تأخيرُهُ مستحسنًا من قِبَلِ أَنَّهُ لَمَّا تَأَخَّرَ وقع موقع الخبر ، ومن شَرَطَ الخبر أن يكون نكرة فلذلك صَلَحَ به اللَّفْظُ، وإنْ كُنَّا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ .

فأمّا من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كُفِيَ مئونة هذا الاعتذار ، لِأَنَّهُ ليس مبتدأ عنده .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلّا أن تقع آخرًا : نحو أرطى^(٢) ومِعْزَى^(٣) ، وَحَبْنَطَى^(٤) ، وَسَرَنْدَى^(٥) وذلك أنها إذا وقعت طَرَفًا وقعت مَوْقِعَ حَرْفٍ متحرّك ، / فدَلَّ ذلك على قُوَّتِهَا عندهم ، [٦٧] وإذا وقعت حَشْوًا وقعت موقع السّاكن ، فَضَعُفَتْ لذلك ، فلم تَقَوَّ فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سَمْتٍ مُتَحَرِّكِهِ ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : حَاتِمٌ مُلْحَقٌ بجعفر لكأنت مقابلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا لِلْفَظِ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرّك ليكون أقوى لها ،

(١) في الخصائص : « لما قد » .

(٢) الأرطى : شجر نوره كَنُورِ الخِلاف تاكلها الإبل .

(٣) المِعْزَى : خلاف الضأن من الغنم .

(٤) حَبْنَطَى : الحَبْنَطِي : الممتلىء غيظًا أو بِطْنَةً .

(٥) السَرَنْدِي : السَّرِيع في أموره والشديد .

وأدَلَّ على شِدَّةِ تَمَكُّنِهَا ، وَلِيُعْلَمَ ثُبُوتُهَا^(١) أَيْضاً وَكَوْنُ مَا هِيَ فِيهِ عَلَى وَزْنِ أَصْلٍ مِنَ الْأَصُولِ أَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ بِهِ ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ أَلْفٌ قَبْعَثَرِي^(٢) وَضَبَّعْطَرِي^(٣) ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ طَرَفاً وَمَنْوَنَةً ، فَإِنَّ الْمِثَالَ الَّذِي هِيَ فِيهِ لَا مَضْعَدَ لِلْأَصُولِ إِلَيْهِ فَيُلْحَقُ هَذَا بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لِنَاسِدَا سِيَّاً ، فَإِنَّمَا أَلْفٌ قَبْعَثَرِي قِسْمٌ مِنَ الْأَلْفَاتِ الزَّوَائِدِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ ثَالِثٌ ، لِلتَّائِيثِ ، وَلَا لِلْإِلْحَاقِ .

وَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُمْ لَمَّا أَجْمَعُوا الزِّيَادَةَ فِي آخِرِ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ كَمَا - زَادُوا فِي آخِرِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ - خَصُّوا بِالزِّيَادَةِ فِيهِ الْأَلْفَ ، اسْتِحْقَاقاً لَهَا وَرَغْبَةً فِيهَا هُنَاكَ دُونَ أُخْتَيْهَا : الْيَاءِ وَالْوَاوِ . وَذَلِكَ أَنَّ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ لَطَوَّلَهَا لَا يُتْتَهَى إِلَى آخِرِهَا إِلَّا وَقَدْ مُلَّتْ ، فَلَمَّا تَحَمَّلُوا الزِّيَادَةَ فِي آخِرِهَا طَلَبُوا أَخْفَ الثَّلَاثِ ، وَهِيَ الْأَلْفُ ، فَخَصَّوْهَا بِهَا ، وَجَعَلُوا الْوَاوِ وَالْيَاءَ حَشَوّاً فِي نَحْوِ عَضْرَ فُوطِ^(٤) وَجَعْفَلِيْقِ^(٥) ، لِأَنَّهُمْ لَوْ جَاءُوا

(١) فِي الْخَصَائِصِ : بَعْدَ قَوْلِهِ : تَمَكُّنِهَا : « بَتْنُونِيهَا أَيْضاً » مَكَانَ ، « وَلِيُعْلَمَ ثُبُوتُهَا أَيْضاً » .

(٢) الْقَبْعَثَرِي : الْجَمْلُ الْعَظِيمُ ، وَالْفَصِيلُ الْمَهْزُولُ ، وَالْعَظِيمُ الشَّدِيدُ .

(٣) الضَّبَّعْطَرِي : الرَّجُلُ الشَّدِيدُ ، وَالطَّوِيلُ ، وَالْأَحْمَقُ ، وَكَلِمَةٌ يَفْزَعُ بِهَا الصَّبِيَّانِ ، وَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى رَأْسِكَ ، وَجَعَلْتَ يَدَكَ فَوْقَهُ لثَلَاثِيقٍ ، وَالضَّبْعُ أَوْ أَنْثَاهَا .

وَأَنْظَرَ الْقَامُوسُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَمَا قَبْلَهَا .

(٤) فِي الْقَامُوسِ : الْعَضْرَ فُوطُ : ذِكْرُ الْعِظَاءِ أَوْ هُوَ مِنْ دَوَابِّ الْجَنِّ وَرَكَائِبِهِمْ جَمْعُهُ : عَضَارِفُ ، وَعَضْرَ فُوطَاتُ .

(٥) وَفِي الْقَامُوسِ : الْجَعْفَلِيْقُ : الْعَظِيمَةُ مِنَ النِّسَاءِ .

بهما طَرَفًا وَسُدًّا سَيِّئِينَ مع ثقلهما لظهرت الكُلفة في تجشّمِهما ،
وَكَدَّتْ في احتمال النطق بهما . كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك :باب الإدغام في المتقارب نحو : وَدَّ في وَتَد . « ومن
الناس مَنْ يَقُولُ »^(١) . ومنه جميع باب التقريب نحو : اضطبر ،
وإزدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر^(٢) وبابه .

ومن ذلك : تسكينهم لام الفعل إذا اتّصل بها عَلم الضمير
المرفوع ، نحو : ضَرَبْتُ : وَضَرَبْنِ ، وَضَرَبْنَا .

وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجْرَى جزء من الفعل ، فَكَّرِه
اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ما قبل الضمير ،
« اللّام »^(٣) إصلاحاً للفظ .

ومن ذلك : أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها
النكرة ولم يَجُزْ أن يُجْروها عليها لكونها نكرة ، فأصلحوا اللفظ بإدخال
الذي لتباشر بلفظ / حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد [٦٨]

(١) كتبت في الخصائص : « مَيَقُول » بالإدغام . آية ٨ من سورة البقرة وفيها
قراءتان : إدام بغنة ، وإدغام بغير غنة . انظر الحجة لابن خالويه / ٦٧ .

(٢) المقصود بالمضارعة : مضارعة الحروف بعضها ببعض ، وقد علق محقق
الخصائص ٣٢٠/١ على كلمة مصدر بقوله : « في « أ » كتب الحرف
« ز » فوق « مصدر وهذا علامة على نطق الصاد قريية من الزاي تحقيقاً
للمضارعة » .

(٣) أي وهو اللام ، والمراد : لام الكلمة .

الذي قام أخوه^(١)

وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع .

وذكر ابن يعيش في قولهم : سواء على أقمت أم قعدت؟ أن سواء مبتدأ ، والفاعل بعده كالخبر ، لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه .

وقال ابن يعيش : اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى ، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتم الكلام ، لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أردوا إصلاح اللفظ فقالوا : أقائم مبتدأ . والزيدان يرتفع به ، وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثم خبرٌ محذوف .

قال : وأما قولهم : ضربي زيداً قائماً فهو كلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لا بدّ من النظر للفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن ضربي مبتدأ ، وهو مصدر مضاف للفاعل وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع ، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول ، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

(١) انتهاء نص ابن جني المنقول من الخصائص ٣٢١/١ .

ولا يصحّ أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو «ضَرَبِي»، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي^(١) الحال ، ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جملته لم يصحّ أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدّراً ، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير: ضَرَبِي زيدا إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر .

وقال ابن يعيش أيضاً: إذا قلت: ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو، فلا بدّ من رفع أحدهما ، ونصب الآخر . ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقّه ، وذلك أنّ المستثنى منه محذوف ، والتقدير: ما أتاني أحدٌ إلا زيدا إلا عمراً ، لكن لما حذِفَ المستثنى منه بقي الفعلُ مفرغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ ، فرفع أحدهما ، وتعيّن نصب الآخر .

وقال ابن عصفور: زيدت / الباء^(٢) في فاعل: أَفْعَلُ به في [٦٩]

التعجب ، ولزمت حتى صار لفظ^(٣) الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك: أَمَرْتُ بزيد إصلاحاً لَلْفَظ من جهة أن أَفْعَلُ في هذا الباب لفظه

(١) أي صاحب الحال

(٢) في ط: «الفاء» مكان الباء، تحريف

(٣) في ط فقط: «لفظة» بالباء.

كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً نحو اضْرَبْ زيداً أو مجروراً نحو: امرر بزيد ، فزادوا الباء ، والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة أمرر بزيد. ذكره في شرح «المقرب»^(١) .

قال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل :

أحدها : قولهم : لِهَنَّكَ قائمٌ ، لأنهم لو قالوا : لِنَنَّكَ لكان رجوعاً إلى ما فروا منه لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاء لإصلاح اللفظ هذا قول المحققين .

وقال أبو عُبيد^(٢) فيما حكى عنه صاحب الصحاح : إن الأصل : «لِلَّه أَنْكَ» ، فَحَذَفْتُ إحدى اللامين ، وألف الله ، وهمزة أنك .

(١) في ط : «المغرب» بالغين ، تحريف .

والمقرب كتاب في النحو لابن عصفور علي بن مؤمن المتوفي ٦٦٩ هـ وقد حققه الأستاذان : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري نشر مطبعة العاني ببغداد . وانظر هذا النص المنقول منه في ٧٧/١ .

(٢) أبو عُبيد : القاسم بن سلام ، وقد كان إمام عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عُبيدة ، والأصمعيّ واليزيدي ، وآبن الأعرابي ، والكسائي وغيرهم .

ومن أشهر تصانيفه : الغريب المصنّف - غريب القرآن - غريب الحديث - معاني القرآن - القراءات - المذكر والمؤنث - الأمثال السائرة ، توفي بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . من الهجرة .

الثانية : زيادة الباء في فاعل : أَحْسِن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في : أما زيد فمنطلق مع أن حقها أن تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة : اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله :

٤٤ = *وجيران لنا - كانوا - كرام* (١)

على تقرير ابن جني :

الخامسة : تقديم المعمول في : زيدا فاضرب ، على ما قيل : إن الفاء عاطفة جملة على جملة ، وإن الأصل ، تَنَبَّهُ فاضرب زيدا .

السادسة : زيادة اللام في : «لا أبالك» على الصحيح ؛ لئلا تدخل «لا» على معرفة .

السابعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو :

(١) للفرزدق ، صدره :

* فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ *

من شواهد : سيبويه ٢٨٩/١ ، والخزانة ٣٧/٤ ، والمغني رقم ٥٢٨ ، والعيني

٤٢/٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشْمُونِي ٢٤٠/١ . وانظر ديوانه

٢٩٠ ، وهو من قصيدة يمدح فيها هشام ابن عبد الملك مطلعها :

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام

[٧٠] « اسْكُنْ أنت وزوجك »^(١) / .

الثامنة : تأكيد المجرور : مررت بك أنت وزيد، على ما حكاه ابن إياز في « شرح الفصول » .

التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو زيد هو العالم .

العاشرة : الفصل بين أن والفعل في نحو « علم أن سيكون »^(٢) لئلا يليها الفعل في اللفظ .

وقال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في « زيداً فاضرب » : تَنَبَّه فاضرب زيداً ، ثم حذف تَنَبَّه فصار فاضرب زيداً ، فلما وقعت الفاء صَدْرًا قدموا الاسم إصلاحاً لللفظ .

(١) البقرة / ٣٥ .

(٢) المزمل / ٢٠ .

الأصول المرفوضة

منها: جُملة الاستقرار الذي يتعلّق به الظرف الواقع خبراً .

قال ابن يعيش : حُذف الخبر الذي هو استقرّ أو مُستقرّ ، وأُقيم الظرف مقامه ، وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ، ونُقِل الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مُرتفعاً بالظرف كما كان مُرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف .

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لخرج عمرو ، تقديره : لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجُملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجُملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله .

ومنها : قولهم : « إِفعل هذا إما لا » قال ابن يعيش : ومعناه : أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها ، فتوقّف في فعلها فقليل له : إِفعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع ، وزادوا على « إن » « ما » ، وحذف الفعل ،

واتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً .

ومنها : قال ابن يعيش : بنو تميم لا يُجيزون ظهور خبر « لا »
البتة ، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة .

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح
[٧١] الإيضاح » / : الإخبار عن « سُبْحَانَ اللَّهِ » يصحّ كما يصحّ الإخبار
عن البراءة من السوء ، لكن العرب رفضت ذلك كما أن « مذاكير » جمع
لمفرد لم يُنطق به ، وكذلك « لَيْلِيَّة » تصغير لشيء لم ينطق به و « أَصِيلَان »
تصغير لشيء لم يُنطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك
سُبْحَانَ اللَّهِ إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً ، لكن
العرب رفضت ذلك ، وكذلك : « لَكَاع » و « لُكَّع » ، وجميع الأسماء التي لا
تُستعمل إلّا في النداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها
بدليل الإخبار عما هي في معناه ، لكن العرب رَفَضَتْ ذلك .

وقال أيضاً في قولك : زيدا اضربه ضَعْف فيه الرَّفْع على
الابتداء ، والمختار النصب .

وفيه إشكال من وجه الإسناد ، لأن حقيقة المسند والمسند إليه
ما لا يستقلّ الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضرب ونحوه يستقلّ به
الكلام وحده ، وَلَا تَقْدِرُ هنا أن تُقَدَّر مفرداً ، تكون هذه الجملة في
موضعه كما قَدَرْت في : زيدٌ ضربته .

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفرد

يُعْطَى هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شيء رفض ، ولم ينطق به ، واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا - وإن كان فيه بُعد - إذا أنت تدبرته وجدت له نظائر .

ألا ترى أن قام أجمع النحويون على أن أصله : قَوْمَ ، وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره ، فكذلك «زيدا ضربه» ، كأن «اضربه» وُضِع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم يُنْطَق به قط ، ويكون كقام .

وقال أيضاً : مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل لأنه أصل مرفوض .

الإضافة تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت « أَيْ » مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة ، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء .

وإذا أضيف ما لا ينصرف ردَّ إلى أصله من الجرّ . /

الإضممار أسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع ، والإضممار زيادة بغير تغيير

(١) في ط : « فردتها دتها » تحريف .

قاله : بدر الدين بن مالك في « تكملة شرح التسهيل »^(١) واستدلّ به على أن الجزم في نحو: « قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »^(٢) بإضمار إن لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط .

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين : إِنَّ النَّصْبَ يَعدُ حَتَّى بَأْن مضمرة أرجح من قول الكوفيين : إِنَّهُ بِحَتَّى نَفْسَهَا ، وأنها حَرْفٌ نصب مع الفعل ، وحرف جر مع الاسم .

قال ابن إياز : فإن قيل : يلزم على مذهب البصريين إضمار النَّاصِبِ والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الإضمار مجازٌ ، والمجاز أولى من الاشتراك .

الإضمار خلاف الأصل .

ولذلك رُدَّ على قول من قال : إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل

(١) دُكِرَ في كشف الظنون نهر ٤٠٦ : أن ابن مالك وصل في شرحه للتسهيل إلى باب مصادر الفعل ، ثم كمله ولده : بدر الدين محمد من المصادر إلى آخر الكتاب .

(٢) الإسراء / ٥٣ . وهي : « وقل » الخ بالواو . ويجوز الاقتباس بدون ذكر حرف العطف .

لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل .

وعلى مَنْ قال في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(١) إنَّ يوم ليس منصوباً بمصروف بل بفعلٍ دلَّ الكلام عليه ، تقديرُهُ : يلازمهم يوم يأتِيهم ، أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الإضمار خلاف القياس .

الإعراب

فيه مباحث :

الأول : في حقيقته ، قال ابن فلاح « في المغنى » : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم : إلى أن الإعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

أحدهما : إضافة الحركات إلى الإعراب والشئ لا يضاف إلى / [٧٣] / نفسه .

والثاني : أن الحركات قد تكون في المبنى فلا تكون إعراباً ، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطيئة حَرْبٍ ، أي صالحة لِلْحَرْبِ ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يُعقل إلا بعد التعدد ، فلو جُعِل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الثاني : أنه يقال : أنواع الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ ،

ونوع الجنس مستلزم الجنس .

والجواب عن الإضافة : أنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان ، كقولنا : كل الدراهم .

وعن الوجه الثاني : أنه لا يدل وجود الحركات في المبنى على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بالقباب غير ألقاب الإعراب .

وقال غيره : في الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي وهو اختيار ابن مالك ، ونسبه إلى المحققين . وحدّه في « التسهيل » بقوله : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والثاني : أنه معنوي ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيويه واختيار الأعلام وكثير من المتأخرين : وحدّوه بقولهم : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً .

وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية ، قال ويدل عليه وجوه :

منها : أنه يقال حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة للإعراب لامتنت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها : أن الحركة والحرف يكونان في المبني ، فلو كانت
[٧٤] الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه /

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحُكم بالإعراب .
ومنها : أن السكون قد يكون إعراباً .
ومنها : تفسيرهم بالتغيير والاختلاف ، وكل واحدٍ منهما معنى ،
ثُمَّ قال : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .
أما الأول : فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب
وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، وصحة الإضافة للتخصيص ،
فالحركة عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ،
فمَسَوِّغُ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني : فجوابه أنا لم نقل : إنَّ مطلق الحركة يكون إعراباً بل
الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .
وأما الثالث : فجوابه أن الوقف عارض لا اعتبار به ، وإنما
الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

وأما الرابع : فجوابه أن الإعراب هو الحركة أوجذفها ، ولهذا قال
ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تارةً
يحصل بالحركة وتارةً بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وَحْدَهَا
الإعراب فكيف يرد عليهم النَّقْضُ بالسُّكُونُ ؟ .

وأما الخامس : فجوابه أن الإعراب إنما يفسّره بالتغيير أو

الاختلاف مَنْ كان مذهبه أنه معنوي .

وَمَنْ خالف ذلك فَسَره بغير ذلك ، وتفسير الخَصْم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المَجْعول آخر الكلمة مَبْنياً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما . وذلك المَجْعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو ، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع ، « لَأَنوُلِكَ أَنْ تفعل »^(١) « ولعمرك » ، وَكَنَصَب « سُبْحَانَ اللَّهِ » ، / « رُوَيْدَكَ » ، وكجر [٧٥] « الكِلَاع » ، « وعَرِيط » من « ذي الكلاع »^(٢) و « أَمَّ عَرِيط »^(٣) .

(١) في ط فقط : « لا ينبغي لك أن تفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة . والنحويون يقررون أن « لا » إذا دخلت على معرفة وجب تكرارها . وإذا كان مدخولها في معنى افعل لم تكرر نحو : لا نولك أن تفعل « لأنه ضمن معنى : لا ينبغي لك » انظر الهمع ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) ذو الكلاع الأكبر : هو يزيد بن النعمان . والأصغر وهو : سُمَيْفَع بن ناكور بن عمرو بن يعفر .

وهما من أذواء اليمن . والتكَلَع : التحالف والتجمع ، وبه سمى ذو الكلاع الأصغر ، لأن حمير تكلعوا على يده أي تجمعوا إلا قبيلتين : هوازن ، وحرّاز ، فإنهما تكلعتا على ذي الكلاع الأكبر . انظر في ذي الكلاع القاموس .

(٣) أم عَرِيط : هي كنية العقرب كما ذكرها ابن مالك في ألفيته

* مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرِيطٍ لِلْعَقْرَبِ *

وبهذا الإعراب اللازم يُعلم فساد قول مَنْ جعل الإعراب
تغييراً .

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما : أَنَّ ما لا يلزم وجهاً
واحداً من وجوه الإعراب ، فهو صالحٌ للتغيير، فيصدقُ عليه : مُتَغَيَّرٌ ؛
وعلى الوجه الذي لازمه : تغيير .

والثاني : أن الإعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتباره
كونه منتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب .

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنى لم يُوجد بعد لا يُنسب
إليه ذلك المعنى حقيقةً ، حتى يصير قائماً به ، ألا ترى أن رجلاً صالحاً
للبناء إذا ركب مع لا ، وخمسة عشر صالحاً للإعراب إذا فكَّ تركيبه ،
ومع ذلك لا يُنسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل ،
وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبني على الحركة مسبوق بأصالة
السكون فهو متغيرٌ أيضاً ، وحاله تغيير، فلا يصلح أن يُحدَّ بالتغيير
الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء .

ولا يخلص من هذا القَدَح قولهم : لتغيير العامل ، فإن زيادة
ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها
حاصلة لعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطلٌ
بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يصحَّ أن يعبر عن الإعراب

بالتغيير صحّ التعبير عنه بالمجْعول آخرًا من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضَفْ إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

وهذا قولٌ صادر عَمَّن لا تأمل له ، لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنىً أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع .

وأكثر ذلك فيما يقدر أولها بَعْضاً أو نوعاً ، والثاني : كُلاً أو جِنْساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالحٌ فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا . انتهى . /

المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح في « المعنى » : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « والثَّيْبُ يُعْرَبُ عنها لسانُها » أي يُبَيَّن . والمعنى على هذا : أن الإعراب يُبَيِّنُ معنى الكلمة كما يُبَيِّنُ الإنسان عما في نفسه .

الثاني : أنه مشتق من قولهم : عَرِبْتُ معدة الفصيل إذا فَسَدَتْ ، وَأَعْرَبْتُها أي أَصْلَحْتُها . والهمزة للسلب كما تقول : أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ إذا أزلت شِكَايَتَهُ . والمعنى على هذا : أن الإعراب أزال عن الكلام التباسَ معانيه .

الثالث : أنه مشتق من ذلك ، والهمزة للتعدية لا للسلب . والمعنى على هذا : أن الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني ، فلما أُعْرِبَ فَسَدَ بالتَّغْيِيرِ الذي لحقه وظاهر التَّغْيِيرِ فساداً ، وإن كان صلاحاً في المعنى .

الرَّابِع ، أَنه منقول من التَّحَبُّب ، ومنه «امرأة عروب» إذا كانت متحبة إلى زوجها . والمعنى على هذا : أَن المتكلم بالإعراب يتحَبَّب إلى السامع .

الخامس : أَنه منقول من إعراب الرَّجُل إذا تكلم بالعربية ، لأنَّ المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية . انتهى .

والمعنى على هذا : أَنَّ المتكلم بالإعراب موافقٌ للغة العربية .

المبحث الثالث

في الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟

قال الزجاجي « في إيضاح علل النحو » : فإن قال قائل : أخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ .

قيل له : للأشياء مراتب في التقديم والتأخير : إمّا بالتفاضل ، أو بالاستحقاق ، أو بالطبع ، أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول :

إنَّ الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، لأننا قد نرى الكلام في حال غير معرَّب ولا يختل معناه . ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم .

مثال ذلك : أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر ، وما أشبه ذلك مُعرَّباً كان أو غير معرَّبٍ لا يزول عنه مَعْنَى الاسمِيَّة .

[٧٧] وكذلك الفعل المضارع نحو : يقومُ / ويذهبُ ويركبُ معرباً كان أو غير معرَّب لا يسْقُط عنه مَعْنَى الفعلِيَّة .

ولأنما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعْتَوِرُ هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرَّب قريباً من مُعرِّبه كَثْرَةً ، وذلك

أن الأفعال الماضية مبنية على الفتح . وفعل الأمر للواحد^(١) إذا كان بغير اللام مبني على الوقف نحو ، يا زيد اذهب واركب .

وحروف المعاني مبنية كلها . وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ، ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له ، فعلمنا بذلك أن الأعراب عرّض داخل في الكلام لمعنى يوجده ، ويدل عليه فالكلام إذا سابق في الرتبة^(٢) ، والإعراب تابع من تابعه .

فإن قال : فأخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زماناً غير مُعَرَّب ، ثم أدخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نطقت به في أول تبلُّل ألسنتها به ؟ قيل له : بل هكذا نطقت به في أوَّل وهلة ، ولم تنطق به زماناً غير مُعَرَّب ثم أُعَرِّبَتْه .

فإن قال : من أين حكمتكم على ما سبق بعضه بعضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا يُعْقَل أكثر المعاني إلّا به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟ .

قيل له : قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقّه ، وإن كانت لم

(١) في الإيضاح / ٦٧ : « للمواجه » مكان : « للواحد » .

(٢) في ط فقط : « سابقة المرتبة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

توجد إلا مجتمعة .

ألا ترى أنا نقول : إن السَّوَادَ عَرَضَ في الأسود^(١) ، والجسم أقدم من العَرَضِ بالطَّبع والاستحقاق ، وأن العَرَضَ قد يجوز أن يُتَوَهَّم زائلاً عن الجسم ، والجسم باقٍ ، فنقول : إن الجسم الأسود قبل السَّوَادِ ، ونحن لم نَرِ الجسم خالياً من السَّوَادِ الذي هو فيه ، ولا رأينا السَّوَادَ قَطَّ عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيته ، لأن المَرِئَاتِ إنما هي الأجسام الملوَّنة ، ولا تدرك الألوان خاليةً من الأجسام ، ولا الأجسام غير ملوَّنة .

ولم نُرِدْ بالأسود ههنا جِسْماً سَوْدَ^(٢) بحضرتنا بل ما شُوهِد كذلك من الأجسام .

وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك .

ومنها : أنا نعلم أن الذَّكَرَ في المرتبة مقدَّم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما ، ثم حَدَثَ بعده الآخر إلا ما وَقَفْنَا عليه بالخبر الصَّادِقُ مِنْ سَبْقِ / خَلْقِ الذَّكَرِ الأنثى^(٣) في خَلْقِ آدَمَ [٧٨]

(١) في ت : « الأترى أنا نقول : إن العرض داخل في الأسود قبل الأسود » وقد سقطت جمل عديدة من هذه النسخة .

وفي « هـ » ، و « م » ، و « ط » : ألا ترى أنا نقول : إن العَرَضَ داخل في الأسود عرض الأسود » وهي عبارة مضطربة . وقد اخترت عبارة الإيضاح لوضوحها ، ولأن الإيضاح هو الأصل الذي نقل عنه السيوطي .

(٢) في ط فقط : أسود ، والتصويب من النسخ الثلاث والإيضاح .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « من سبق خلق الأنثى في خلق آدم » الخ والتصويب من الإيضاح .

وحواء^(١) وأما في غيرهما فكذلك إنْ عَلِمَ بخبرٍ صادق. الإخبار بتقدّم^(٢) كل واحدٍ منها صاحِبَه ، فكذلك قوله في الكلام والإعراب .

يقول : إن الإعراب - في الاستحقاق - داخلٌ على الكلام ؛ لما توجهه مرتبة كل واحد منهما في المعقول ، وإن كان لم يوجد مُفترقين .

ونظيرُ ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها . ثُمَّ نَطَقَ بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكلٍّ حقّه ومرتبته .

وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غَيْرَ مُعْرَب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معرباً ، فتكلّم به .

(١) في ط : وحوى « بالقصر » .

(٢) في الإيضاح : « بقدّم كل واحد منهما صاحبه » والتحريف في كلمة : « بقدّم » .

المبحث الرابع في أن الإعراب لم يدخل في الكلام ؟ .

قال الزجاجي في الكتاب المذكور : فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب^(١) الكلام فما الذي دعا إليه ، واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب أن يُقال : إنَّ الأسماء لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صُورِها وأبْنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدُ عمرأً ، فدلُّوا برفع «زيد» على أنَّ الفعل له ، وبنصب «عمر» على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُربَ زيدٌ ، فدلُّوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد على أنَّ الفعل ما لم يُسمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلُّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، لِيَتَّسِعُوا في

(١) في الإيضاح : « داخل في الكلام » انظر ص ٦٩ .

كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحويين إلا أبا عليّ قُطْرُباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأننا^(١) قد نجد في كلامهم أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة في المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني / . [٧٩]

فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك . ولعلّ زيدا أخوك ، وكأن زيدا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً وما زيد بقائماً ، اختلف إعرابه واتفق معناه .

ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالَ عندك ، وما في الدار أحداً إلا زيدٌ ، وما في الدار أحدٌ إلا زيدا .
ومثله : إن القوم كلُّهم ذاهبون ، وإن القوم كلُّهم ذاهبون .
ومثله : « إن الأمر كُلُّه لله »^(٢) و« إن الأمر كُلُّه لله » قُريء ، بالوجهين جميعاً^(٣) .

(١) «لأننا» وسقط من ط وتصوبه من النسخ المخطوطة والإيضاح .

(٢) آل عمران / ١٥٤ .

(٣) قراءة الرفع : نسبت إلى أبي عمرو ، ويعقوب ، واليزيدي . انظر الإتحاف /

١٨٠ ، والبحر ٨٨/٣ ، والتيسير ٩١/٩ ، وتفسير الطبري ٣٢٣/٧ ، والجامع

للقرطبي ٢٤٢/٤ ، والحجة لابن خالويه / ١١٥ ، والسبعة لابن مجاهد / =

ومثله ليس زيدٌ بجبان ، ولا بخيلاً ، ولا بخيلٍ . ومثل هذا كثير جداً مما اتَّفَق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتَّفَق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ يدلّ عليه ، ولا يزول إلا بزواله .

قال قطرب : وإنما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يُطَيِّئون عند الإدراج ، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك جَعَلْنَا^(١) التحريك معاقباً للإسكان ليُعْتَدَل الكلامُ، ألا تراهم بنَوْا كلامَهُمْ على متحرِّكٍ وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حَشُو الكلمة ولا في حَشَوَيْتٍ ، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون^(٢) ، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يَسْتَعْجِلُونَ ، وتذهب الصّلة^(٣) من كلامهم ، فجعلوا

= ٢١٧ ، وغيث النفع / ١٨٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٢/٣ ، والنشر ٢٤٢/٢ .

(١) في نسخ الإشباه : « جعلنا » والسياق يقتضي أن يكون : « جعلوا » كما في الإيضاح / ٧٠ .

(٢) في نسخ الإشباه : « في كثرة » بدون الواو ، وعبرة الإيضاح بالواو ، وهي أوضح لأنها تتفق مع سياق الكلام .

(٣) في الإيضاح : « المهلة » مكان : « الصّلة » . وهي في الإيضاح أنسب

الحركة عقب^(١) الإسكان .

قيل له : فهلاً لَزِمُوا حركةً واحدة ، لأنها مجزية لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقبُ سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتّساع في الحركات ، ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهبُ قُطْرِبٍ واحتجّاجه .

وقال المخالفون له ردّاً عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرةً ، ورفعهُ أخرى ، ونصبُهُ ، وجاز نصبُ المضاف / إليه لأنّ القصد في [٨٠] هذا إنما هو الحركة تعاقبُ سكوناً يعتدل به الكلام ، فأَيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخيرٌ في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب ، وحِكْمَةٌ نَظْمٌ في كلامهم .

واحتجّجوا لما ذكره قُطْرِب من اتّفاق الإعراب ، واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب ، واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان : أحدهما : فاعل ، والآخر مفعول ، ومعناهما مختلفٌ ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال^(٢) .

(١) في ط ؟ «عقيب»

(٢) انظر البحث كاملاً في الإيضاح ٦٧ - ٧١ .

المبحث الخامس

في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟

قال الزجاجي :باب :القولُ في الإعراب أحركة أم حرف ؟ .
 قد قلنا : إنّ الإعراب دالّ على المعاني ، وإنّ حركته داخله
 على الكلام بعد كمال بنائه .

فهو عندنا حركة نحو: الضمة في قولك : هذا جعفرٌ ، والفتحة
 في قولك : رأيت جعفرًا ، والكسرة في قولك : مررت بجعفرٍ . هذا
 أصله .

ومن المجمع عليه : أن الإعراب يدخل على آخر حرف في
 الاسم المتمكّن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب
 فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف . هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيين : أن الإعراب يكون حركةً وحرفاً ، فإذا كان
 حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف .

ثمّ قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً - وذلك الجزم في الأفعال

المضارعة - وحرّفاً .

وهذا ممّا قد ذكرت لك أن الشيء قد يكون له أصل ثم يتّسع^(١) .

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وحرّفاً ؟ . قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السّالمة اللّامات نحو : لم يضربْ ، ولم يذهبْ ، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلّة اللّامات نحو : لم يقضِ ، ولم يغزُ ، ولم يخشَ ، ولكلّ شيء من هذا عِلّة / .

[٨١]

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حرّفاً عند سيّويه في شيء من الكلام ؟ .

قلنا : هذا الذي ذكرنا الأصل ، وعليه أكثر مدار كلام العرب . وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ، ونحو يطرد فيه ، ثم يعرض لبعضه عِلّة تخرجه عن جمهور بابهِ ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، وذلك موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات ، كما يقال بإطلاق : « الصّلاة واجبة على البالغين من الرّجال والنساء » ، ثم تجد منهم من تلحقه عِلّة تسقط عنه فرضها .

وكما يقال : « مَنْ سرق من حِرْز قُطِع » ، فقد تجد القطع ساقطاً

(١) في الإيضاح : « لم يسمع » مكان : « لم يتّسع » .

عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكَذلك حكم الإعراب .

وحقيقة ما ذَكَّرنا من أنه عرض^(١) في بعض الكلام ضرورةٌ دعت إلى جعل الإعراب حرفاً بـذلك في ثنية الأفعال المضارعة ، وجمعِها ، وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل ، وذلك في خمسة أمثلة من الفعل ، وهي يَفْعَلان وتَفْعَلان^(٢) وَيَفْعَلون وتَفْعَلون وتَفْعَلين يا هذه .

وعلاوة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حرفاً وهي^(٣) النون ؟ .

قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حَرْف^(٤) . في الكلمة ، وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النون ، فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمّها في حال الرفع ، وفتحها في حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تُسكّن في حال الجزم ، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء ، لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين

(١) في الإيضاح وردت العبارة على النحو التالي : « وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض » الخ .

(٢) « وتَفْعَلان » سقطت من ط فقط .

(٣) في الإيضاح : « وهو » مكان : « وهي » .

(٤) في ط فقط « حرف حذف في الكلمة » بزيادة : « حذف » ، تحريف .

والجمع، والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عَلمُ ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة مَنْ يَثْنِي ، وَيَجْمَعُ الفعل مُقَدِّمًا فكان يصير^(١) الفعل كأنه للواحد ، ويبطل المعنى^(٢) .

فلما صارت عَلمُ الرِّفْعِ وجب حَذْفُها في الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت في الرِّفْعِ . فإن كان في حال الرِّفْعِ حرفٌ / ساكن [٨٢] حَذَفَ الجازم ، نحو : لم يَقْضِ ، ولم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ ، فجعلت النون محذوفة في الجزم ، لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها .

وجعل النَّصْبُ مضمومًا إلى الجزم ، فحذفت النون فيه أيضاً فقليل : لم يَفْعَلَا ، ولن يَفْعَلَا ، ولم يَفْعَلُوا ، ولن تَفْعَلُوا كَمَا ضُمَّ النَّصْبُ في تشية الأسماء وجمعها إلى الجَرِّ ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء .

فإن قال قائل : فإن النون في يفعلان ، وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكنٍ حَذَفَ ، فَلِمَ حُذِفَتِ النون وهي متحركة ، ؟ وَلِمَ زَعَمْتَ أنها ساكنة ؟ .

والجواب في ذلك أن يقال له : إن النون في هذه الأفعال

(١) في ط فقط : « فكان تغيير الفعل » بوضع « تغيير » مكان : « يصير » ، تحريف .

(٢) بعده في الإيضاح : « فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرِّفْعِ » فلما صارت الخ ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

مضارعة للسكون كما ذكرنا، لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقبلها ساكنٌ حرّكت لالتقاء الساكنين .

ولست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً ، فحكمها حكم السّاكن فلذلك حذفها الجازم .

فإن قال قائل : فهلاً جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الإعراب ؟ .

فالجواب في ذلك : أن الألف التي قبل هذه النون في : يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا، ولم يجز أن تكون حروف الإعراب لذلك^(١) .

فإن قال قائل : ولمَ جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقبل^(٢) بعد الفاعل في قولك : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل، أيجوز^(٣) أن يكون إعراب شيء موجوداً في غيره ، ويكون ذلك الشيء معرباً ؟ .

(١) في ط : « ولم يجز أن يكون حروف الإعراب كذلك » تحريف صوابه من الإيضاح والنسخ المخطوطة .

(٢) في ط : للمستقبل ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « يجوز » بدون همزة الاستفهام ، وفي الإيضاح : « أيجوز » .

قيل له : إِنَّ الْفِعْلَ لَمَّا كَانَ لَا يَخْلُو مِنَ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ
 ضرورة ، ثُمَّ اتَّصَلَ بِهِ مَضْمَرٌ صَارَ كِبَعْضِ حُرُوفِهِ . وَصَارَتِ الْجُمْلَةُ
 كَلِمَةً وَاحِدَةً . فَجَازَ لِذَلِكَ / وَقُوعُ الْإِعْرَابِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ لَمَّا صَارَتْ [٨٣]
 الْجُمْلَةُ ^(١) كَلِمَةً وَاحِدَةً . وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِسْكَانُ لَامِ الْفِعْلِ فِي
 قَوْلِكَ : فَعَلْتُ ، أَسْكَنْتَ اللَّامَ ، لِثَلَا يَتَوَالَى فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَرْبَعُ
 مَتَحَرِّكَاتٍ ^(٢) .

(١) فِي الْإِيضَاحِ : « الْكَلِمَةُ » مَكَانَ : « الْجُمْلَةُ » .

(٢) انْظُرْ هَذَا الْبَحْثَ بِتَمَامِهِ فِي الْإِيضَاحِ ٧٢ - ٧٥ .

المبحث السادس

في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله وأوسطه ؟

قال الزَّجَّاجِيُّ: بابُ القول في الإعرابِ لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟ .

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنى، فوجب أن يُلفظ به بكماله، ثم يُؤتى بالإعراب في آخره .

وقال أبو بكر بن الخياط^(١) ليس هذا القول بمرضيٍّ ، لأننا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ، ووسطاً ، فما دخلها أولاً كقولك : الرَّجل والغلام ، وما دخلها وسطاً ياء التّصغير في قولك : فُريخ ، وفُلَيْس .

(١) ابن الخياط : هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي . كان يخلط نحو البصريين والكوفيين في بغداد ، وناظر الزجاج والفارسي صنف : معاني القرآن - النحو الكبير - المقنع في النحو - الموجز في النحو. مات ٣٢٠ هـ .

انظر معجم الأدباء ١٧/ ١٤١ ، ونزهة الألباء/ ٢٤٧ ، وطبقات الزبيدي ١١٧ والبنية ٤٨/ ١ .

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حَرْفٌ معنى إلا بعد كمال بناء^(١) .

قال: والقول عندي فيه : هو الذي عليه جملة^(٢) النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة .

وزنها: فَعَلَ وفِعَلَ وفُعِلَ وفَعَّلَ^(٣) وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جُعِلَ الإعراب وسطاً لم يدر السامع أحركة إعراب^(٤) أم حركة بناء؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يُدْرِكُهُ^(٥) فيسكن ، فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسطاً لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو إسحق الزجاج^(٦) كان أبو العباس المبرد يقول : لَمْ يُجْعَلِ الإعراب أَوَّلًا ، لأنَّ الأول تلزمه الحركة ضرورةً للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلمَّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حَرْفٍ

(١) في الإيضاح : « بنائه » .

(٢) في الإيضاح : « جَلَّة » .

(٣) الضبط من الإيضاح .

(٤) في الإيضاح : « إعراب هي » بزيادة : « هي » .

(٥) في ط فقط : « يدرك » .

(٦) الزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج .

ومن مصنفاته : معاني القرآن - الاشتقاق - فعلت وأفعلت - مختصر النحو -

خلق الفرس - النوادر - شرح أبيات سيويه مات ٣١١ هـ . انظر البغية

. ٤١١/١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ .

واحد ، فلمّا فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يُجعل وسطاً ، لأن أوساط [٨٤] الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية / وسداسية وسباعية ، وأوساطها مختلفة ، فلمّا فات ذلك جعل آخرّاً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعاً للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها .

وهذا القول قريبٌ من الأول ، وكلُّ هذه الأقوال مقنعة في معناه^(١) .

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشجري في أماليه : « من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر ، وإعطاء المصادر حكم الأعيان » .

فمن ذلك قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائماً » ، فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدرية ، ولفظة أفعل التي وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بَعْضُهُ .

(١) انظر هذا البحث في الإيضاح / ٧٦ .

ولما أضافوا « أخطب » إلى « ما » وهي موصولة ببيكون ، صار : أخطب كوناً ، فالتقدير : أخطبُ كَوْنِ الأمير ، فهذا وصفٌ للمصدر بما يُوصَفُ به العَيْنُ ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سَدَّتِ الحال مَسَدَّ خبر هذا المبتدأ ، إذ الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسماً حَدَثَ ، كقولك : ضَرَبَني زيداً جالساً ، ولا تَسُدُّ مَسَدَّ خبر المبتدأ إذا كان اسماً عَيْنٍ » (١) .

« ومن إعطاء العَيْنِ حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبراً عنه قوله تعالى : ﴿ وَجَاؤَا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (٢) أي مكذوب به ، وقوله : « إِنَّ أَصْبَحَ مَأْوَكُمْ غَوْرًا » (٣) أي غائراً ، وقوله « ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا » (٤) أي ساعيات ، فسعيًا مصدر وقع موقع الحال ، كقولهم : قَتَلْتُهُ صَبْرًا ، أي مصبوراً ، والمعنى : مَحْبُوسًا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (٥) أي : ابنك عَمَلٌ في أحد الأقوال ، وهو أَوْجَهُهَا . جَعَلَهُ الْعَمَلُ اتِّسَاعًا ، لكثرة وَقُوعِ الْعَمَلِ غَيْرِ الصَّالِحِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ : مَا أَنْتَ إِلَّا نَوْمٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا أَكْلٌ وَشُرْبٌ ، وَإِنَّمَا أَنْتَ دُخُولٌ وَخُرُوجٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ /

[٨٥]

(١) انظر هذا النصّ بكماله في أمالي ابن الشجري ٦٩/١ .

(٢) يوسف / ١٨ .

(٣) الملك / ٣٠ .

(٤) البقرة / ٢٦٠ .

(٥) هود / ٤٦ .

٤٥ = *فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ* (١)

فهذا كله من تنزيل الأعيان منزله المصادر (٢) .

فأما تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم : مَوْتُ مائت ،
وشَيْب شَائِبٌ ، وشِعْرٌ شَاعِرٌ . انتهى .

(١) للخنساء صدره :

* ترتعُ ما رتعتُ حتّى إذا اذكّرتُ *

من شواهد : سيبويه ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ،
والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والمحتسب
٢/٤٣ ، وابن الشجري ١/٧١ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، والخزانة
١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح ١/٣٣٢ . وانظر ديوان الخنساء / ٢٦ .

(٢) أنظر النص كاملاً في أمالي ابن الشجري ١/٧٠ ، ٧١ .

الأفعال نَكَرَات

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة ، لأنَّ حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي ، بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيده . ذكر ذلك ابن يعيش في « شرح المفصل » .

ومن فروعه: أن الإضافة إلى الأفعال لا تصحّ .

وقال ابن يعيش ، لأنَّ الإضافة ينبغي بها تعريفُ المضاف إليه وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلّا نكرات ، ولا يكون شيءٌ منها أخصّ من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ، لعدم جَدّواها إلّا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال تنزيلاً للفعل منزلة المصدر . واختصّ الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملازمة بين الفعل وبينه ، وذلك لأنّ الزمان حركة الفلّك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقتران الزمان بالحدث .

وقال أبو القاسم الرّجّاجيّ في كتاب « إيضاح أسرار النحو » :
أجمع النحويون كلّهم من البصريّين والكوفيّين على أن الأفعال
نكرات ، قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفكّ من الفاعلين ،
والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجُمْل كلّها نكرات ، لأنها
لو كانت معارف لم تقع بها فائدة . فلمّا كانت الجُمْل مستفادة عُلِمَ أنها
نكرات ، فلذلك لم تُضمّر ، وكذلك الأفعال لمّا كانت مع الفاعلين
جُملاً كانت نكرات ، ولم يُجز إضمارها .

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال نكرات فهلّا عُرِفَتْ كما تُعرَفُ
[٨٦] النكرات ؟ . /

فالجواب عند الفريقين : أن تعريف الأفعال محالّ ، لأنها لا
تضاف كما أنها لا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللام ، لأنها
جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال .

فإن قيل : لم لا يجوز إضاقتها، وإن لم يُضَفَ إليها ؟

قلنا : لأن الفعل لا ينفكّ من فاعل مُظَهَّرٍ أو مُضمَّرٍ ، والفعل
والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمل
كذلك لم يجوز إضافة الفعل . انتهى .

(١) إيضاح أسرار النحو هو كتاب الإيضاح نفسه ، وقد نقل عنه السيوطي جملة
من النصوص سبق ذكرها . وانظر هذا النص في الإيضاح / ٨٥ ، ٨٦ .

الأفعال كلها مذكّرة

نصّ على ذلك الزّجاجي في « الجُمَل » ، قال الشّلوّيين في تعليقه : لأن التّأنيث الحقيقيّ والمجازيّ وعلامات التّأنيث وأحكامه معدومة فيها .

قال : ومنهم من قال : إنّ فيها مذكّرة ومؤنّثة بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكّر قيل فيه : مُذَكَّرٌ بتذكير مَصْدَرِهِ ، وإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مؤنّث قيل فيه : مؤنّث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الدليل على أن الأفعال كلها مذكّرة: أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تَضَمَّنَه من الحدث ، وهو المَصْدَر ، والمَصْدَر مذكّر ، فدَلّ ذلك على أنها مذكّرة، إذ اللَّفْظ على حسب ما يُراد به من تذكير أو تأنيث ، ألا ترى أنّ لفظ هند لَمَّا أُريد به المؤنّث كان هو مؤنّثاً ، ولفظ زيد لَمَّا أُريد به المُذَكَّر كان هو مذكّراً .

اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّي في « الخصائص » وأورد فيه فروعاً :

منها : قولهم : لا رجل عندك ، فإن « لا » هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوحٌ إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها « لا » بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي هو ^(١) عملُ « لا » في المضاف .

قال : وأصنع من ذلك قولك : « لا خمسة عشر لك » ، فهذه [٨٧] الفتحة / التي في راء « عشر » فتحة بناء التركيب ^(٢) في هذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لا رَجُلٌ عندك ، وفتحة لام « رجل » واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك : لا غلامَ رجل عندك .

وبدلّ على أن فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين ، لا التي تُحدثها « لا » ^(٣) ، لأن خمسة عشر لا يغيّرُها العامل الأقوى ، أعني

(١) سقطت « هو » من ط والنسخ المخطوطة صوابه من الخصائص ، وبها يصلح الأسلوب .

(٢) في ط : و « وللتركيب » تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة .

(٣) في ط : « إلا » مكان : « لا » تحريف .

الفعل في نحو: جاءك خمسة عشر ، والجارّ في : مررت بخمسة عشر .

فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها فالعامل الأضعف الذي هو « لا » أولى .

ومنها : قولهم : مررت بـغلامي ، فالميم تستحقّ جرّة الإعراب بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجرّ ، بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ، ويدلّ لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو : هذا غلامي ورأيتُ غلامي . وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها .

ومنها : قولك : «يَسْعُنِي حَيْثُ يَسْعُكَ» ، والضمة في « حيثُ » ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل . فاللفظ واحدٌ والتقدير مختلف .

ومنها : قولك : «جئتُك الآن» فالفتحة فتحة بناء « الآن » وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها : قولك : كنت عندك في أمسٍ ، فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيتها الجرّ .

ومنها : قوله :

(١)

٤٦ - وإني وَقَفْتُ اليوم والأمس قَبْلَهُ ببابك حتى كادت الشمس تَغْرُبُ

رُوي قوله : « والأمس بالنصب على الإعراب ، لأنه لما عرّفه باللام الظاهرة زال عنه تضمّنُها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللام فيه زائدة ، فإنما يعرف الأمس بلام أخرى مرادة ، غير هذه مقدرة ، وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد .

قال : ومثله مما يعرف بلام مرادة وفيه لام أخرى غيرها زائدة [٨٨] قولك / الآن فهو معرف بلام مقدرة ، وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكره أبو علي^(٢) .

(١) لنصيب ديوانه / ٦٢ ، وروايته « على الباب » مكان : « ببابك » و « ثويت » مكان : « وقفت » .

والبيت من شواهد الخصائص ١/ ٣٩٤ ، ٥٧/ ٣ ، وشرح شذور الذهب / ١٠١ ، واللسان : « أمس » والهمع والدرر رقم ٨٠٧ .

(٢) انظر هذا النص في الخصائص ٥٦/ ٣ - ٥٨ .

الإلغاء

فيه فوائد :

الأولى : قال في « الإيضاح » : حقيقته ترك المعنى مع التسلط نحو: زيد قائم ظننت .

قال : وأما قول النحويين في نحو : « إن زيدا إذا يكرمك » : إن « إذا » أُلغيت عن^(١) العمل ففيه تجوز حيث سمّوه الإلغاء ، لأن « يكرمك » في المثال خبر وما دخلت عليه « إذن » ، محذوف كجواب إن في نحو : زيد إن قُمتَ يقوم ، لأن ما يُطلب جواباً لا بد له منه لفظاً أو تقديرًا ، فكيف يصح أن يقال : أُلغي عنه ، وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه ؟ لكنّ النحويين تجوزوا في ذلك فسمّوه إلغاءً من حيث دخل على فعلٍ قد يعمل فيه في موضعٍ ما ، على وجهٍ ما ، فلم يعمل فيه .

قال : ويدل على هذا: أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذا كيف يصحّ تسلط إذا على ما قبلها ؟ وإنما حُذف جوابها لدلالة ما تقدّم عليه . انتهى .

الثانية : قال أبو حيّان : لا ينكر معاني إلغاء الألفاظ كما يتأول

(١) في ط : « عنه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والإيضاح .

في الشيء ما لا يكون في أصله .

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلا فيما لا يكون أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال ، فأجرى في الحروف ، إذ لم يُلغ منها إلا ما كُفَّ .
الثالثة : نظير باب ظَنّ وأرى في الإلغاء عند التأخر ، وفي التوسط دونه إذن ، فإنها تُلغى إذا تأخرت ، فلا تنصب بحال نحو :
أكرمك إذن .

وتُلغى في التوسط في أكثر صورها ، وذلك إذا توسّطت بين الشرط وجزائه نحو : إن تَزُرني إذن أَكْرِمُكَ ، أو بين القسم وجوابه نجو : إذن والله لأكرمَنَّكَ ، أو بعد عاطف على ما له محلٌّ من الإعراب نحو : إن تَزُرني أزرك ، وإذن أحسنُ إليك . فإن كان العطف على ما لا محل له بأن تقدّره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الإلغاء رَغِيًّا لِحَرْفِ العطف ، والإعمال ، لأنَّ المعنى على استئناف ما بعد حَرْفِ العطف ، لكنّه قليل .

والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسّطت بين مبتدأ [٨٩] وخبر نحو : زيد / إذن يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال بقلة عند الكوفيّين واختاره ابن مالك .

ومذهب البصريّين : أنه يتحتّم الإلغاء كما يتحتّم في الصّور السابقة .

ونظير آخر رأيته في « الخاطريّات » لابن جنّي قال : إذا كانت

الْعَيْنُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وله همزة حَفِظَتْ نَفْسَهَا فِي مَوْضِعِهَا نَحْوُ : قَائِمٌ وَقَوِيمٌ .

وكذا إن تَقَدَّمتْ نَحْوُ : « آدُرُ » ، و « أَدُورُ »^(١) فَإِنْ تَأَخَّرَتْ لَمْ تَحْفَظْ نَفْسَهَا نَحْوُ : شَائِكٌ وَشَاكٍ ، وَلَائِتٌ^(٢) ، وَلَاتٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا تَأَخَّرَتْ ضَعُفَتْ فَلَمْ تَقْوِ عَلَى حِفْظِ نَفْسِهَا .

الرابعة : قال ابن يعيش : الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاء في اللَّفْظِ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، والعكس .

فالأول : مِثْلُ « لا » فِي « لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ »^(٣) .

والثاني : نَحْوُ : « كَانَ » فِي : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا^(٤) .

والثالث : حُرُوفُ الْجَرِّ لِلزَّوَائِدِ نَحْوُ « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(٥) .

(١) آدُرُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ جَمَعَ دَارَ ، وَأَدُورُ أَيْضًا جَمَعَ دَارَ فَالْعَيْنُ حَرْفُ عِلَّةٍ .

(٢) فِي الْقَامُوسِ : لَاتِ الرَّجُلُ : أَخْبَرَ بِغَيْرِ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ ، وَلَاتِ الْخَبَرُ : كَتَمَهُ .

(٣) الْحَدِيدُ / ٢٩ .

(٤) فِي ط : « زَيْدٌ » بِالرَّفْعِ ، تَحْرِيفٌ ، صَوَابُهُ مِنَ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ .

(٥) النِّسَاءُ / ٧٩ وَغَيْرُهَا .

الأمثال لا تُغَيَّر

من ذلك قولهم في مثل: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَاب»^(١) فابتدؤا بالنكرة ،
وجرى مثلاً فاحتمِل ، والأمثالُ تُحْتَمَلُ ولا تُغَيَّر .

ومثله قولهم في المثل : «شيءٌ ما جاء بك » يقوله الرجل لرجل
جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم في المثل : « في أكفانه لُفَّ الميت » ، و « في
بيته يُؤْتَى الحَكَم »^(٢) ، بتقديم الخبر ، وفيه ضميرٌ يعود على المبتدأ
المتأخر .

ومن ذلك قولهم : « أَصْبَحَ لَيْل »^(٣) و « أَطْرَقَ كَرًا »^(٤) بحذف

(١) يقال : أهْرَه : إذا حمّله على الهرير ، وذو الناب : السبع .
وهذا المثل يضرب في ظهور أمارات الشرِّ ومخايله . انظر : مجمع الأمثال
٣٧٠ / ١ .

(٢) انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال ٧٢ / ٢ .

(٣) انظر قصته هذا المثل في مجمع الأمثال ٧٢ / ٢ .

(٤) تمامه : إِنَّ النِّعَامَةَ فِي الْقُرَى . يقال : الكرا : الكروان نفسه ويقال : إنه
مرخَّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوَان ، وهو يضرب للذي ليس عنده =

حرف النداء من النكرة لأنها أمثال معروفة، فَجَرَتْ مَجْرَى الْعَلَمِ فِي
حذف حرف النداء منها .

قال المبرد : الأمثال يستجاز فيها ما لا يُستجاز في غيرها، لكثرة
الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم : « هذا وَلَا زَعَمَاتِكَ »^(١) أي هذا هو الحق، ولا
أتوهم زعامتك .

قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو :
« أتوهم »^(٢) لأنه جَرَى مَثَلًا^(٣) والأمثال لا تغيّر ، وظهور^(٤) عامله
ضَرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ .

ومثله^(٥) : قَوْلُهُمْ : « كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا »^(٦) أي أُعْطِنِي ، « وامرأً

= غَنَاءَ ، وَتَكَلَّمَ ، وَيُقَالُ لَهُ : تَوَقَّ انْتِشَارَ مَا تَلْفِظُ بِهِ ، وَقَوْلُهُمْ : إِنْ النِّعَامَةُ فِي
الْقُرَى ، أَيْ تَأْتِيكَ فَتَدُوسُكَ بِأَخْفَافِهَا . انظر مجمع الأمثال : ٤٣١/١
(١) ورد ذكره في الهمع ١٨/٣ ، ١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .
(٢) في ط : « الذي قبله أتوهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة
والأسلوب .

(٣) في ط : « لأنه جرى أتوهم مثلاً » تحريف ، صوابه من النسخ
المخطوطة .

(٤) في ط : « ومن ظهور » بزيادة « من » تحريف ، صوابه من النسخ
المخطوطة .

(٥) في ط : « مثله » ، تحريف صوابه من النسخ الأخرى .

(٦) ورد المثل في مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١٥١/٢ . =

[٩٠] وَنَفْسُهُ « أَي / دَعُهُ، وَ« أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » أَي بَادِرْهُمْ ، وَ« كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيْمَةٌ حُرٌّ » ^(١) ، أَي : ايت كُلُّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبْ شَتِيْمَةً حُرٌّ .

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها، لأنها أمثال .

وقال ابن السراج في « الأصول » : نِعْمَ وَبِئْسَ وَحَبْذا جعلت كالأمثال لا يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَجِيزَ فِيهَا إِلَّا مَا أَجَازُوهُ .

وقال الزجاجي « في الإيضاح » : وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي إِضَافَةِ ذِي إِلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ : « أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمَ » فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ جَرَتْ فِي كَلَامِهِمْ كَالْمَثَلِ .

قال الأصمعي : تقول العرب « أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمَ » والمعنى : أَذْهَبَ وَاللَّهِ يَسْلَمُكَ ، « وَاذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ » والمعنى : وَاللَّهِ يَسْلَمُكُمْ .

= وروى المثل بالرفع : كلاهما وتمراً؛ فالرفع على معنى : لك كلاهما، ونصب : « تمراً » على معنى : أزيدك .

وقال قوم : من رفع حكى أن الرجل قال : أنلني يَمّاً بين يديك فقال عمرو بن حمران بطل القصة في المثل : أَيَمَّا أَحَبَّ إِلَيْكَ زُبْدٌ أَمْ سَنَامٌ ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تَمْرًا . أو زدني تَمْرًا . أنظر هذا التحقيق في مجمع الأمثال .

(١) ورد ذكر هذا المثل في همع الهوامع ١٩/٣ في جذف ناصب المفعول به وجوباً .

وإذا كانت هذه الكلمة جاريةً مجرى المثل ، فإن الأمثال تحتمل ما لا يُحتمل في (١) غيرها ، وتزال كثيراً عن القياس .
كذلك مجراها في كلامهم واحتمل ذلك فيها لِقلة دَوْرها في الكلام .

الإيجاب

الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها ، تقول : مثلاً : قام زيد ، ثم تقول في النفي ما قام زيد ، وفي الاستفهام : أقام زيد ؟ ، وفي النهي : لا تقم ، وفي الأمر : قم ، فترى الإيجاب يتركب من مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه ، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير ، وكلما كان فرعاً احتاج إلى ما يدل به عليه ، كما احتاج التعريف إلى علامة من «أل» ونحوها ، لأنه فرع التَّنْكِير ، والتأنيث إلى علامة من تاء وألف لأنه فرعُ التَّذْكِير . ذكره أبو حيان في « شرح التسهيل » .

(١) سقطت « في » من ط .

حرف الباء

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الإبهام

وباب الإضافة مبناه على التوضيح

ولهذا ، لَمَّا أريد دخول إِذْ وحيثُ في باب الشرط لزمتهما « ما »
لأنهما / لا زمان للإضافة ، والإضافة توضحهما ، فلا يَصْلُحَان للشرط [٩١]
حينئذ فاشترطنا « ما » لتكفّهما عن الإضافة فييهما ، فيصلح دخولهما
في الشرط حينئذ . ذكره ابن النحاس في « التعليقة » .

الْبَدَل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة : الفرق بين
البدل والعوض : أن العوض لا يحل محل المعوض منه ، والبدل إنما
يكون محلّ المبدل منه .

وقال أبو حيان في تذكرته : البدل لغة العوض ، ويفترقان في
الاصطلاح .

فالبَدَل^(١) أحد التَّوابع يجتمع مع المبدل منه ، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً ولا يكون إلا في موضع المبدل منه ، والعَوَضُ لا يكون في موضعه ، وربما اجتمعا ضرورة ، وربما اسْتَعْمَلُوا^(٢) العوض مُرادفاً لِلْبَدَل في الاصطلاح . انتهى .

وقال ابن فلاح في « المغنى » في قول الشاعر :

٤٧ * هُما نَفْثا في فيِّ مِنْ فَمَوِيَّهما *^(٣)

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر .

والثاني : أن الميم بدلٌ من الواو وليست بعوض ، والبَدَل يجتمع مع المُبْدَل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ، والعَوَض لا يجتمع^(٤)

(١) في ط : « والبَدَل » بالواو .

(٢) في ط : « وربما لا استعملوا » بزيادة : « لا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) للفرزدق ، وتمامه :

* على النَّابِجِ العاوي أَشَدَّ رِجام *

من شواهد : سيبويه ٨٣/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٢ ، ٣٤٦/٣ وديوان الفرزدق ٧٧١/١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٦ .

وقد ضبطت كلمة : « أَشَدَّ » في اللسان : « فم » وسيبويه بفتح الدال ، وفي الديوان والدرر بضمها . ورواية الديوان : « ثفلا » مكان : « نفثا » و « لجامي » مكان : « رجام » .

(٤) في ط : « ولا تجتمع » بالتاء ، تحريف .

مع المعوّض ، فالبدل أعمّ من العوض . قال : وهذا ضعيفٌ ، لأنّ الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف « قام » وياء « ميزان » ، ولا يُجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك .

وقال في موضع آخر : قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل أن التاء في « بنت » و « أخت » بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث .

وقال ابن يعيش : البدل على ضربين : بدل : هو إقامة حرفٍ مقام حرفٍ غيره نحو : تاء « تُخْمة »^(١) و « تُكْأة »^(٢) ، وبدلٌ هو قلبُ الحرف بنفسه إلى لفظٍ غيره على معنى^(٣) إحالته إليه ، وهذا إنّما يكون في حروف العلة التي هي : الواو والياء والألف ، وفي الهمزة أيضاً لمقارنتها إيّاها ، وكثرة تغييرها وذلك نحو : قام ، أصله : قَوْم ، فالألف واوٌ في الأصل ، وموسر ، أصله : الياء ، ورأس^(٤) وآدم ، أصل الألف الهمزة ، وإنما لُيِّنَتْ / هَمْزُهَا ، فاستحالت ألفاً ، فكل قلبٍ بدلٌ وليس [٩٢]

(١) التُّخْمة كُهمزة : الداء يصيب من كثرة الطعام ، وهو واويٌّ لأنه من الوخم . وقد تسكن خاؤه ، فيقال : تُخْمة ، وجمعه : تُخَم ، وتُخَمات . انظر (القاموس) .

(٢) التُّكْأة : كـ « هُهمزة » : العصا ، وما يُتَكأ عليه ، والرجل الكثير الاتكاء . وفاءه واو . انظر (القاموس) .

(٣) في ط فقط : « على أنه إحالته » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط فقط : ومؤسر « ورأس » بالهمزة ، تحريف .

كَلَّ بَدَلَ قَلْبًا^(١).

وقال ابن جني في « الخصائص » باب في : « فَرَّقَ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْبَدَلِ .

جماع ما في هذا : أَنَّ البدل أشبه بالمبدل منه من العَوَضِ بالمعوَضِ منه .

وإنما يقع البدل في مَوْضِعِ المُبْدَلِ منه ، والعَوَضُ لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عَوَضٌ منها . وكذلك يقال في واو جَوْنٍ ، وباء مِيرَ : إنها بدلٌ للتخفيف من همزة جَوْنٍ^(٢) ، ومِثْرٍ^(٣) ، ولا تقول : إنها عَوَضٌ منها .

وتقول في لام غازٍ وداعٍ^(٤) : إنها بدلٌ من الواو ، ولا تقول : إنها عَوَضٌ منها .

وتقول في العَوَضِ : إِنَّ التَّاءَ في «عدة» و«زنة» عَوَضٌ من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدلٌ منها .

(١) انظر ابن يعيش . ٧/١٠

(٢) جمع : جُؤْنَةٌ بالضم : سَفَطٌ مَغْشَى بجلد : وهو ظرف لطيب العطار ، انظر القاموس .

(٣) جمع : مِثْرَةٌ بالكسر : الدَّحْلُ والعداوة ، والنميمة . انظر القاموس .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : غازي وداعي بالياء والصواب : غازٍ وداعٍ كما في الخصائص ١/٢٦٥ .

فإن قلت ذلك، فما أقله ، وهو تجوز في العبارة .

وتقول في ميم اللهم : إنها عوض من ياء في أوله ، ولا تقول : بدل .

وتقول في تاء زنادقة : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل منها .

وفي ياء أينق^(١) : إنها عوض من واو أنوق فيمن جعلها : « أَيْفَل »^(٢) ، وَمَنْ جَعَلَهَا عَيْنًا مَقْدَمَةً مَغْيِرَةً إِلَى الْيَاءِ جَعَلَهَا بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ .

فالبديل أعم تصرفاً من العوض . فكلُّ عَوْضٍ بَدَلٌ ، وليس كلَّ بَدَلٍ عَوْضًا ، والعِوَضُ مأخوذٌ من لفظ : عَوْضٌ ، وهو الدَّهْرُ ، وذلك أَنَّ الدَّهْرَ إِنَّمَا هُوَ مَرُورُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ ، وتصرَّم أجزائها ، فكلَّما مضى جُزْءٌ مِنْهُ خَلَفَهُ جُزْءٌ آخَرٌ ، يكون عِوَضًا مِنْهُ . فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول ، فلهذا كان العِوَضُ أَشَدَّ مَخَالَفَةً لِلْمَعْوَضِ مِنْهُ مِنَ الْبَدَلِ^(٣) : انتهى .

(١) في ط : « أينق » بتقديم النون على الياء ، تحريف .

(٢) في ط : « أفعل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) انظر النص في الخصائص ١/ ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

حرف التّاء

حرف التاء

التأليف

قال الإمام تقيّ الدين منصور بن فلاح في « المغني » :
التأليف حقيقة في الأجسام ، مجاز في الحروف .

قال الإمام بهاء الدين بن النحاس في « التعليقة » : الفرق بين
التأليف والتركيب : أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع
التركيب ، فالمركب أعم من المؤلف .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معط » : التأليف / أخصّ [٩٣]
من التركيب من الألفّة ، وهي الملاءمة^(١) أصله في الأجسام ، وأطلق
على الألفاظ المتتالية تشبيهاً بها .

التابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعها : إذا قلت : ما قام إلّا زيد إلّا عمرو ، إن رفعت

(١) في ط : « الملائمة » بهمزة على الياء .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البذل، بدل البداء^(١)، أو النصب على الاستثناء فتقول: ما قام إلّا زيدٌ إلا عمرو، وإن شئت إلّا عمراً .

وإن أقمت^(٢) الأخير نصبت المتقدم على الاستثناء ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبدئي^(٣) في « شرح الجزولية » : يُعترض على الجزولي في إطلاقه بناء أسماء الزّمان المضافة الى الجُمْل بأنه كان ينبغي أن تقول بشرط ألا تكون مثنى ، لأن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبين اثنا عشر . وأما قولهم : بل زيدان ، فإنما جاز ، لأنه يشابه الإعراب ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب . انتهى .

ومن ذلك قول من قال : إن المُثْنَى من أسماء الإشارة والموصولات معرب ؛ لأنّ التثنية ردّتها إلى أصولها من الإعراب .

(١) في ط : « بدل البذل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) يعني جعلت الأخير هو القائم .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « الأبدى » بالدال ، والصواب من البغية ٤٢٤/١ . والأبدى هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي بن محمد التّوخيّ .

ومما تردّه التثنية إلى الأصل ، قولهم : أبوان ، وأخوان ،
وَحَمَوَان ، وفَمَوَان ، وفَمِيَان ، ويَدِيَان ، ودَمِيَان ، وذَوَاتَا فِي تثنية
ذات ، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو :
فَتَيَان ، وقَفَوَان ، وقلب الهمزة المبدلة من واو واواً .

التَّحْرِيف

عقد له ابن جنّي في « الخصائص » فصلاً وقال : قد جاء في
ثلاثة أضرب : الاسم ، والفعل والحرف ، فالاسم يأتي تحريفه على
ضربين : مَقِيسٌ ومَسْمُوعٌ .

الأول : ما غيّرهُ النَّسَبُ قياساً كقولك في نَمِرٍ : نَمْرِي ، وفي
قَاضٍ^(١) : قَاضَوِي / وفي حَنِيفَةٍ : حَنَفِيّ ، وفي عَدِيّ : عَدَوِيّ [٩٤]
ونحو ذلك .

وكذلك التَّحْقِيرُ وجمع التَّكْسِيرُ نحو : رُجَيْلٌ ورجال .
والمَسْمُوعُ كثيرٌ كقولهم في خراسان : خُرْسِيّ ، وفي
دستوا^(٢) : دَسْتَوَانِي ، وفي الأفق : أَفَقِيّ .

(١) في ط : « وفي قاضي » بإثبات الياء ، تحريف .
(٢) في ط ، وت : « دستوا » بالقصر ، وفي هـ و م : « دستوا بالمدّ وفي
الخصائص : بالمدّ أيضاً . وعلق المحقق في الهامش بقوله : « في القاموس :
إنها بالقصر ، وذكر أنها قرية بالأهواز ، وفي التاج أن بعضهم : حكى فيها
المدّ .

وتحريف الفعل كقولهم في « ظَلِلْتُ » : « ظَلْتُ » ، وفي أَحَسْتُ : أَحَسْتُ .

وحكى ابن الأعرابي في ظَنَنْتُ : ظَنَنْتُ . وهذا كله لا يقاس ، لا يُقال في شِمِمْتُ : شَمْتُ ولا في أَقْضَضْتُ : أَقْضْتُ^(١) .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوباً كقولهم : في اضمحلَّ امْضَحَلَّ ، وفي اكْفَهَرَ : اكْرَهَفَ ، وفي أطيب : أَيْطَبَ^(٢) .

وكذا قولهم : لم أُبَلِّه^(٣) .

وتحريف الحرف قولهم : لَا بَلَّ وَلَا بَنْ ، وقام زيد فُمَّ^(٤) عمرو ، أي ثم عمرو ، وهو وإن كان بدلاً فإنه ضَرْبٌ من التَّحْرِيفِ .

(١) في ط : « أَقْضَضْتُ : أَقْضْتُ » بالفاء والضاد وفي النسخ المخطوطة : « أَقْضَضْتُ بِالْقَافِ وَالضَّادِ . وفي الخصائص : « أَقْضَضْتُ » بِالْقَافِ وَالضَّادِ .

(٢) في الخصائص : وفي أطيب : أَيْطَبَ .

(٣) في الكتاب ٣٩٢/٢ : « وسألته عن قولهم : لم أُبَلِّه ، فقال : هي من : باليت ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقي ساكنان » . وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها : « وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون : لم أُبَلِّه ، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم » .

(٤) في ط فقط : « ثُمَّ » مكان : « فُمَّ » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وقالوا في سوف : سَوّ ، وَسَفّ ، حَرَّفوا الواو تارة ، والفاء
أخرى ، وخَفَّفوا رُبّ ، وإنّ ، وأنّ .

وحذفوا « ما » من « إِمّا » في قوله :

٤٨ — سَقَّتْهُ الرّواعد من صَيِّفٍ

وإنّ من خريفٍ فلن يَعْدَمَا^(١)

مذهب سيبويه : أنه أراد : وإِما مِنْ خَرِيفٍ^(٢) .

(١) للنمر بن تولب .

من شواهد : سيبويه ١٣٥/١ ، ٤٧١ ، والخصائص ٤٤١/٢ ،
والمنصف ١١٥/٣ ، وابن يعيش ١٠٢/٨ ، والخزانة ٤٣٤/٤ ، والمغنى
رقم ٩٢،٨٨ ، والعيني ١٥١/٤ ، وانظر شعر النمر بن تولب / ١٠٢ وهو من
قصيدة مطلعها .

سلا عن تذّكره تكتما وكان رهينا بها مُغَرّما
والضمير في : « سقته » يرجع إلى : « مسجورة » في بيت سابق وهي
العين المملوءة . والرواعد : جمع راعدة ، وهي السحابة الماطرة ، وفيها
صوت الرّعد غالباً . والصّيف بتشديد الياء : المطر الذي يجيء في
الصيف . والخريف : الفصل المشهور . انظر شرح هذا الشاهد ضمن
أبيات أخرى في الخزانة .

(٢) انظر النص في الخصائص ٤٤٠/٢ - ٤٤١ .

التركيب

التركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل ، لأنه بعد الأفراد ، ثُمَّ رُدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ « أَلَا » و « أَمَّا » للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام و « لا » و « ما » النافية ، وعلى مَنْ زَعَمَ تركيب « لَنْ » و « لَوْلَا » و « إِذَنْ » و « مِنْذ » و « مَهْمَا » و « إِمَّا » .

قال ابن يعيش : وإنما قلنا : إِنَّ المفرد أصل ، لأنه الأول ، والمركب ثانٍ ، فإذا استقلَّ المعنى في الاسم المفرد ، ثم وقع موقع الجملة ، فالاسم المفرد هو الأصل ، والجملة فرع عليه .

قال : ونظير ذلك في الشريعة : شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل .

الثاني : قال ابن يعيش وصاحب البسيط : المركب من الأعلام : هو الذي يدلّ بعد النقل على حقيقة واحدة ، وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك ، وكان يدلّ بعض لفظه على بعض معناه ، وهو

على ثلاثة أضرب :

الجملي نحو / تأبط شراً ، وشاب قرناًها ، وبرق نحره . [٩٥]

والإضافي : نحو: ذي النون ، وعبد الله ، امرئ القيس .

والمزجي وهو اسمان ركب أحدهما على الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو ، حَضَرَمَوْت ، وبعلبك ، ومعد يكرب ، وشُبّه بما فيه هاء التأنيث ، ولذلك لا ينصرف . ومن هذا النوع : سبويه ونفطويه ، وعمرويه ، إلا أنه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم ، فبني على الكسر لذلك .

وقال السخاوي : في « شرح المفصل » : أكثر ما يُطلقُ النحاة المركب على : بعلبك ، وبابه .

الثالث : قال ابن يعيش : التركيب من الأسباب المانعة من الصّرف من حيث كان التركيبُ فرعاً على الواحد ، وثانياً له ، لأن البسيط قبل المركب ، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسمين ، ويكون لكل واحد من الاسمين معنى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر . فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو خمسة عشر ، وبابه ، ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مرادكما لو عطف أحدهما على الآخر ، فقلت : خمسة وعشرة ، فلما

حَذَفَتْ حَرْفَ العطف ، وتضمن الأسمان معناه بُنِيَا .

وأما القسم الثالث : وهو الدّاخل في باب ما لا ينصرف ، فهو أن يكون الاسمان لشيء واحد، ولا يدلّ كلّ واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التّأنيث ، وما كان من هذا النوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التّأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو: حضرموت ، والاسم الثّاني ، من المصدر بمنزلة تاء التّأنيث ممّا دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التّأنيث .

الرابع : قال ابن يعيش : أمر المركّب في التّرخيم كأمر تاء التّأنيث ، فتقول في «بخت نصر» اسم رجل : يا بخت، وفي حضرموت : يا حضر، وفي سيبويه : يا سيب، كما تقول في مرجانة : [٩٦] اسم امرأة: يا مرجان، فلا تزيد على حذف التّاء وفي المسمّى / بخمسة عشر: يا خمسة، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو: «تَمْرَة» إذا كان حكم الأمر الآخر كَحُكْمِ الهاء في كثير من كلامهم .

من ذلك : التصغير ، فإنه إذا كان جُعِلَ الاسمان اسماً واحداً ولحقه التّصغير فإنه إنّما يصغّر الصّدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم الثّاني بعد تصغيره ، كما يُصغّر ما قبل الهاء ، فتقول حُضِيرُموت ، وُبُعِيلُبك وُعُمَيْرُويه كما تقول : تُمِيرَة .

ومن ذلك النّسب : « فإنك تقول في النسب إلى حَضْرُموت :

حَضَرِيَّ كما تقول في النسب إلى البصرة : بَصْرِيَّ ، وإلى مكة : مَكِّيَّ ، فيقع النسب إلى الصدر لا غير، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء .

ومما يُؤَيَّد عندك ما ذكرناه : أنَّ هاء التانيث لا تُلحق باب الثلاثة بالأربعة، ولا باب الأربعة بالخمسة، كما أن الاسم الثاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية .

وأيضاً: فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم تُغَيَّر بُنْيَتُهُ^(١) كما أن التاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنث لم تُغَيَّر بِنَاءُهُ^(٢) كَتَمَرٍ وَتَمْرَةٍ ، وقائم وقائمة . فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التانيث .

الخامس : قال ابن يعيش : رَكَّبْتُ « لا » مع اسمها وصارا شيئاً واحداً^(٣) ، كخمسة عشر .

فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟ . فقليل : هذا موجود في كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيداً منطلق ، فأن حرف وهو وما عَمِلَ فيه اسمٌ واحدٌ ، والمعنى : علمت انطلاق

(١) في ط : « بنية » مكان بنيته ، تحريف ، صوابه في النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « بناؤه » تحريف ، صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة .

(٣) في ط : « واحدٌ » بالرفع ، تحريف .

زيد ، وكذلك أن الخفيفة مع الفعل المضارع ، إذا قلت : أريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك « لا » والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد . ونظيره قولك : يا ابن أم ، فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة ، وجُعِلَ اسماً واحداً .

كذلك لا رَجُل في الدار فرجل في موضع نصب منون وجُعِلَ مع « لا » اسماً واحداً ، وكذلك حُذِفَ منه التَّنوين وَبُنِيَ .

قال : وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع [٩٧] الاسم نحو: خمسة عشر وبابه وهو/ جاري بَيْتَ بَيْت ، ونحوه .

قال : وأما جَعَلَ ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد فهو إجحاف ، ولذلك لم يُحْكَمْ ببناء « لا سيما » ولم يَجْزُ تركيب الصفة مع اسم « لا » ، لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً .

السادس : قال أبو حيان ، قد يَحْدُثُ بالتركيب معنى وحُكْمٌ لم يكن قبله ، ألا ترى أن « هل » حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، فإذا رَكِبَتْ مع « لا » ف قيل : هلاً صار المعنى على التَّحْضِيضِ ، ولم تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مُضْمِراً .

وكذلك « لو » ، كانت لِمَا كان سَيَقَعُ لوقوع غيره ، ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا رَكِبَتْ مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختُصَّتْ بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشري : ألا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وبعد

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة « لا » .

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشف : قد تُركَّب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان أولاً ، كهلاً ، وألاً ، ولولا ولوما ، وألاً كذلك .

وقال ابن يعيش : « كأي » مُركَّبة ، أصلها : أي ، زيد عليها كاف التشبيه ، وجُعِلَا كلمة واحدة ، وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحدٍ منهما في حال الإفراد .
قال : ولذلك نظائر من العربية .

وقال السَّخَاوِيُّ في « تنوير الدِّياجي » : فإن قيل : ليس في « كأي » معنى التشبيه ولا الاستفهام .

قيل : لَمَّا رُكِّبَت أزيل عن الكاف معنى التشبيه ، وعن أيِّ معناها .

فإن قيل : فكيف قلبت وهي كلمتان ؟ .

قيل : صُيِّرَت كلمة واحدة : فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا : رَعَمَلِي في : لَعَمري .

قال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التَّغْيِير صار التَّنْوِين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة ، وصارت بمنزلة لام فاعلٍ ، فعَلَى هذا تُرْسِم

[٩٨] بالنّون ، ويوقف عليها بالنّون وهي قراءة^(١) الجماعة غير أبي عمرو /

قال: ومثل ذلك تنزِيلُهم النّون من « لَدُنْ » منزله التنوين في ضاربٍ، فلهذا نصبوا « غدوة » فكما شبّهت النون بالتنوين كذلك شبّه التنوين هنا بالنّون . انتهى .

وقال الشّلوّيين : « في شرح الجُزُوليّة »^(٢) : ذهب الخليل إلى

(١) أنظر الآية ١٤٦ من سورة آل عمران ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ ﴾ وقد وردت فيها عدة قراءات وهي :

أ - « وَكَأَيِّنْ » وهي قراءة حفص والجماعة .

ب - « وَكَأَنَّ » وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر والحسن .

ج - « وَكَأَيُّ » وقفاً وهي قراءة أبي عمرو والنسائي ، ويعقوب .

د - « وَكَأَيِّنْ » وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي .

هـ - « وَكَثِيرٌ » وهي قراءة ابن محيصن .

و - « كَأَنَّ » وهي قراءة الحسن .

ز - « وَكَأَيُّ » وهي قراءة ابن محيصن ، والأشهب ، والأعمش .

ح - « وكأين » بالتسهيل : ابن كثير ، وأبو جعفر .

انظر في هذه القراءة : الإتحاف / ١٧٩ ، وتفسير الطبري ٢٦٣/٧ .

والبحر ٧٢/٣ ، والمحتسب ١٧٠/١ ، وتفسير الفخر الرازي ٦١/٣ .

والنشر ٢٤٢/٢ ، والسبعة لابن مجاهد / ٢١٦ ، وغيث النفع / ١٨٣ .

(٢) الجُزُوليّة من مؤلفات أبي موسى الجُزوليّ ، وهي مقدّمة في غاية الإيجاز

وقد سماها صاحبها : « القانون » واشتهرت فيما بعد بالجزوليّة ، وهي في

غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها .

وانظر : وفيات الأعيان ١٢٠/٢ طبع بولاق ، والمدرسة النحوية في مصر

والشام للمحقق ٥٠ ، ٥١ .

أَنَّ : « لن » مركبة من : « لا أن » ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قَبْلَهُ ، قال : وللخليل أن يقول ردًّا على من قال : الأصل عدم التركيب ، مأخذنا في هذه الصناعة^(١) تقليلُ الأصول ما أمكن ، لا تكثيرُها ، لذلك لم نُقَلِّ ، في : ضرب ، ويضرب : ونَضْرِب ، واضرب ، وتضرب ، وأضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضروب ، إنها أصول كلها ، بل جَعَلْنَا واحداً أصلاً والباقي فروعٌ عليه .

وقال أيضاً : « إذ ما » مركبة من « إذ » التي هي ظرف لما مضى من الزمان و « ما » ، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفية وإلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدلُّ عليه .

وقال أيضاً : قيل : إن « مهماً » أصلها « مه » التي بمعنى : اكْفُف ، ضُمَّت إليها « ما » فتركبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط ، ولهذا نظائر كثيرة .

فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها « ما » الشرطية ضمت إليها « ما » الزائدة .

وفي « شرح المفصل » للأندلسي : اتفق البصريون والكوفيون على تركيب : « هَلَمْ » وإنما ، اختلفوا فيما رُكِّبَت منه ، والذي حَمَلَ النحويين على القول بالتركيب - وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها -

(١) « في هذه الصناعة » سقطت من ط ، والصواب من النسخ الثلاث .

أنهم رأوا بني تميم ، يَصْرَفُونَهَا تَصْرَفَ الأفعال ، فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً ، إلا إذا قيل إنها مُركَّبة ، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أن قولك : إما تفعل أفعل مركَّبة بدليل قول الشاعر :

٤٩ = * وإن من خريفٍ فلن يَعدما^(١) *

قال سيبويه : هي إمّا العاطفة حذفت منها « ما » وبقيت « إن » [٩٩] فتفكيكها يدلُّ / على تركيبها، إلا أن لقائل أن يقول : لو كانت مركَّبة لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعلٍ معنى إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل . ولغة بني تميم على هذا تكون القويّة . وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التميمية ، فكان الأولى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فعل ، وفي لغة بني تميم فعلاً ، إلا أن لقائل أن يقول : المركَّب قد يكون لكل واحدٍ من مفرديه معنى عند التفصيل، وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر، فلا بُدَّ أن تكون « هَلُم » في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلاً جميعاً اسم فعل ، فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال، وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله .

قال في الحواشي : تركَّب أسماء من الكلمات كما تُركَّب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب . انتهى .

السابع : قال ابن يعيش : التركيب على ضربين : تركيب من جهة

(٤) سبق ذكره رقم ٤٨ .

اللفظ فقط ، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالأول : نحو أَحَدَ عَشَرَ وبابه ، وَحَيْصٌ بَيْصٌ ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً ، لأن الاسم الثاني قد تَضَمَّنَ معنى الحرف ، وهو الواو - العاطفة ، إذ الأصل أَحَدَ وعشر ، فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها .

والثاني : نحو ، حَضْرَموت ، وَمَعْدِيكرب ، وقالي قَلا ، وسائر الأعلام المركبة فهذا أصله الواو . وأيضاً ، حذفت من اللفظ ، ولم تُرَدَّ من جهة المعنى ، بل مُزِجَ الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب ، فبني الأول ، لأنه كالصَّدرِ مِنْ عَجَزِ الكلمة . . . ، وجزء الكلمة لا يعرب ، وأعرَبَ الثاني ، لأنه لم يتضمَّنَ معنى الحرف ، إذ لم يكن المعنى على إرادته ^(١) .

الثامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » : التركيب لا يكون في الأفعال ، ولا في المصادر ، ولا في الأسماء الجارية على الأفعال .

قال : وَمِنْ ثَمَّ كَانَ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ : إِلَى أَنَّ « حَبِذاً » فعل ماضٍ ، وما بعده / فاعل به غلطاً ، وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ : لَا تُحَبِّذُهُ ^(٢) ، فإنما [١٠٠]

(١) انظر النص في شرح ابن يعيش على المفصل ١١٢/٤ .

(٢) في القاموس : « لَا تُحَبِّذُنِي تَحْيِيذاً » لَا تَقُلْ لِي : حَبِذاً .

معناه: لا تقل له : حَبِّذا كما تقول : بَسْمِلْ أولاً تُبَسِّمِل . ، قال : وإذا ركبت « إن » مع « ما » لا تعمل ، لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب ، والفعل لا يتركب .

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حَبِّذا .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال ، بل لا يحفظ التركيب في الأفعال ، إلا في « هَلُمَّ » في لغة إلحاقها الضمائر .

التاسع : قال ابن الخباز : إِنَّمَا لَمْ يَتَّيْنَا اثْنِي عَشَرَ ، لأنه لا نظير له ؛ إذ ليس لهم مركب صدره مُثْنِي .

العاشر : من تذكرة الشيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب « المستوفي » في النحول قاضي القضاة كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم^(١) الفرُّخان : قولهم : نَفْطُوْه ، وسيبويه ، الأول من جُزْأَيِ المركَّب هو الأصل في التسمية ، وكان قبل التركيب معرباً ، والثاني حكاية صوت حقّه أن يكون مبنياً وإن أفرد .

وههنا أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي ، وذلك أن العجم

(١) في النسخ الثلاث : « الحكيم » بالياء . ترجم له السيوطي في البغية ، وقد قال : أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية ٢٠٦/٢ .

كانهم وجدوا لَفْظِي: نِفْط ، وسيب أصلين دَعَوْا بهما ، إلا أنْ لهم^(١) في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمة نحو: نِفْطُوا وَسِيبُوا، وقد سمعتُ العَرَبُ به ، ولم يجدوا مثْلَ هذا في كلامهم ، فحوّلوا هذا الصّوت «ويه» إذ هو مما يعرفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واواً قبلها ضمة ، ثم بنوا الاسمين اسماً واحداً .

الحادي عشر : قال ابن أبي الرّبيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ، فيجب أن يقتصر على، موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب «لا رَجُل» فقط .

الثاني عشر : قال في «المستوفي» : ومن الحروف ما هو مركّب نحو «لولا» .

ذهب أصحابنا: إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلاّ بالابتداء، وقالوا إن الحكم قد تغيّر ، / بالتركيب لأنّ «لو» ، لا يليها إلاّ الفعل [١٠١] «ولولا» هذه في نحو : «لولا الغيث لهلكت الماشية» . . . لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجهٌ له من الفضاة ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النّظر ، ونفّضت يدك من طاعة العصبية، وأيقنت أن الحق لا يُعرَف بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون «لا» بعد «لو» دلّت على الفعل المنفي بها ، فحذف (١) في «ت» ، «من» مكان : «في» .

تحرّياً للإيجاز ، ولزم الحذف للزوم الدلالة، ولكثرة الاستعمال ،
والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية ، فعلى هذا يرتفع
الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدّر كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا
السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(١) فيكون حكم «لو» باقياً على ما كان عليه قبل، ودالاً
على امتناع الشيء لامتناع غيره، إذ المعنى : لو انقطع الغيث لهلكت
الماشية .

وقولنا : « لم يحصل » قريب المعنى من قولنا : انقطع
وانتفى .

ومما يقرب من هذا الحذف حذفهم الفعل بعد « لولا » التي
للتحضيض في نحو قوله :

٥٠ = * لولا الكمّي المُنْعَمَا ^(٢) *

أليس قد أجمعوا على أنّ التقدير : لولا تَعُدُّون ؟ فكذلك ثمّ .
انتهى .

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

تَعُدُّون عَفْرَا النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوَّطَرِي لولا الكمّي المُنْعَمَا

وهو لجريز ، ديوانه / ٣٣٨ ، وروايته : « هلا » مكان : « لولا » . من

شواهد: المغني ٢١٦/١ ، والخزانة ٤٦١/١ ، وجمع الهوامع والدرر رقم

التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها ، إذا صُغِرَ كقولك
في قَدْر : قَدِيرَةٌ ، وفي قَوْس قَوْسَةٌ ، وفي هِنْد هُنَيْدَةٌ .

التَّضْمِين

قال الزمخشري : من شأنهم أنهم يَضْمِنُونَ الفعل معنى فِعْلٍ
آخر فيُجْرُونَهُ مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى
المتضمَّن .

قال : والغرض في التَّضْمِين إعطاء مجموع مَعْنَيْنِ ، وذلك
أقوى من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى : « ولا تَعُدُّ عَيْنَاكَ
عَنْهُمْ » ^(١) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مُجَاوِزَتَيْنِ ^(٢) إلى غيرهم -
« ولا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » ^(٣) أي ولا تَضْمَوْهَا إِلَيْهَا آكِلِينَ .
انتهى .

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني ^(٤) ، في حاشية الكشاف :

(١) الكهف / ٢٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة: « مجاوزين » بدون تاء .

(٣) النساء / ٢ .

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني .

قال ابن حجر : ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة . ومن أشهر مؤلفاته : شرح
تصريف العزي في الصرف ، والإرشاد في النحو . توفي بسمرقند سنة
إحدى وتسعين وسبعمائة . انظر البغية ٢ / ٢٨٥ .

فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه [١٠٢] الحقيقي ، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز / .

قلنا : هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى : « يَقلِّبُ كفيه » على كذا : نادماً على كذا ، ولا بُدَّ من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازاً محضاً لا تضميناً وكذا قوله : « يؤمنون بالغيب »^(١) ، تقديره : معترفين بالغيب . انتهى .

وقال ابن يعيش^(٢) : الظرف منتصبٌ على تقدير « في » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو : « من » و « كم » في الاستفهام ، وإنما « في » محذوفة من اللفظ لِضَرْبٍ من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه نحو : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزة مع « من » و « كم » في الاستفهام ، فلا يقال : أَمِنْ ، ولا أَكَمْ ، وذلك من قَبْلِ أَنْ : مَنْ وَكَمْ ، لَمَّا تَضَمَّنَا معنى الهمزة صاراً كالمشتملين عليها ، فظهور الهمزة حينئذٍ كالتكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير « في » ولذلك يصح ظهورها ؛ فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته . انتهى .

(١) البقرة / ٢ .

(٢) من قوله : وقال ابن يعيش : إلى قوله : وقال ابن جني في الخصائص سقط من النسخ المخطوطة

وقال ابن إياز^(١) : معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يُؤدّي ما يُؤدّيه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النّحاس^(٢) في « التعليقة » : الفرق بين المتضمّن معنى الحرف وغير المتضمّن : أن المتضمّن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضمّن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، كما إذا قلنا في الظرف : إنه يراد فيه معنى « في » فإننا لا نريد به أن الظرف متضمّن معنى « في » كيف ولو كان كذلك لبني ، وإنما نعني به أن قوّة الكلام قوّة كلام آخر فيه في ظاهره . وكذلك يجوز إظهار « في » مع الظرف ، فتقول في « خرجت يوم الجمعة » : خرجت في يوم الجمعة ، ولا تقول في : أين وكيف مثلاً : « هل اين » ، ولا « أين » ، ولا^(١) « هل كَيْف » ، ولا « أكيف » .

(١) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين .
ومن تصانيفه : قواعد المطارحة - الاسعاف في الخلاف - شرح فصول ابن معط . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .

وانظر البغية ٥٣٢/١ .

(٢) ابن النحاس : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي ، ولد في سلخ جمادي الآخرة سنة ٦٢٧ . وفي البغية ١٤/١ : ولم يصنف شيئاً إلّا ما أملاه شرحاً لكتاب : المقرّب ولعل هذا الشرح هو التعليقة المذكورة . توفي يوم الثلاثاء سابع جمادي الآخرة سنة ٦٩٨ هـ .

«هل أين»، ولا «أين»، ولا «هل كيف»، ولا «أكيف».

وقال ابن جنّي في «الخصائص»: اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر، فإن [١٠٣] العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين / موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع^(٢) ما هو في معناه، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَجَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٣) وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة؛ وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بإلى كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بـ «إلى» مع الرفث إيذاناً وأشعاراً أنّه بمعناه، كما صحّحوا: عَوْر، وَحَوْلَ لَمَّا كَانَا^(٤) في معنى أَعَوْر، وَأَحْوَلَ، وكما جاؤا بالمصدر فأجروه على غير فعله لَمَّا كان في معناه نحو قوله:

٥١ = * وإن شِئْتُمْ تَعَاوِدُنَا عِوَادًا^(٥) *

(١) في ط: «ولأين»، تحريف، صوابه من سياق الكلام، والنسخ المخطوطة.

(٢) في الخصائص ٣٠٨/٢: «على» مكان: «مع».

(٣) البقرة / ١٨٧.

(٤) في ط: «كان» بدون ألف التثنية تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة، والخصائص.

(٥) في الاقتضاب / ٤٧٧. ذكر هذا الشاهد، وعلق عليه بقوله: «هذا البيت

= لا أعلم قائله، ووجدت في بعض التعليقات أن صدره:

لما كان التَّعاود أن يعاود بعضهم بعضاً وعليه جاء قوله :

٥٢ = * وليس عليه تَتَبَّعه اتِّباعاً^(١) *

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(٢) . وأصنع من هذا قول
الهُذَلِيِّ :

* فإما تشكروا المعروف منا *

ولا أعلم صحة ذلك من سقمه ، لأن الشطرين لا يلتئمان التئاماً صحيحاً ،
وقد ذكرت فيما تقدّم أن الرواية عن أبي نصر عن أبي عليّ نقلت إلينا :
« تعاودنا » عواذاً بالذال معجمة . وأنشده ابن جني بالذال غير معجمة وهو
الصواب .

ونسبه في هامش الخصائص ٣٠٩/٢ إلى شقيق بن جزء ، وهو عجز بيت
صدره مع بيت قبله :

سرحت على بلادكم جيادي فأدت منكم كوماً جلادا
بما لم تشكروا المعروف، عندي

وانظر المحتسب ١٨٢/١ .

(١) للقطامي ديوانه وصدره :

* وخيرُ الأمر ما استَقْبَلْتُ منه *

من شواهد : سيبويه ٢٤٤/٢ ، والمقتضب ٢٠٥/٣ ، والخصائص
٣٠٩/٢ ، وابن الشجري ١٤١/٢ ، وابن يعيش ١١١/١ ، والخزانة
٣٩٢/١ عَرَضاً .

(٢) المزمّل / ٨ .

٥٣ - ما إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكِبٌ

مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ (١)

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طَوَّى طَيَّ المحمل ، فَحْمَل المصدِرُ على فِعْل دَلَّ أَوَّل الكلام عليه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٢) أي مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيدٍ أي معه (٣) أي (٤) لَمَّا كَانَ معناه : مَنْ يَنْصَافُ فِي نُصْرَتِي إِلَى اللَّهِ ؟ جاز لذلك أن تأتي هنا بإلي .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكِّي ﴾ (٥) وأنت إنما تقول : هل لك في (٦) كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره : أدعوك ، وأرشدك إلى أن تزكي . وعليه

(١) لأبي كبير الهذلي .

من شواهد ، سيبويه ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، ٢٣٢ ، والخصائص ٣٠٩/٢ ، والعيني ٥٤/٣ ، والتصريح ٣٣٤/١ ، والأشُمُوني ١٢١/٢ .

(٢) الصف / ١٤ .

(٣) في الخصائص ٣٠٩/٢ : « لكنه إنما جاء » من أنصاري إلى الله لما كان معناه « الخ . وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

(٤) في النسخ المخطوطة : « لكن » مكان : « أي » .

(٥) النازعات / ١٨ .

(٦) ط فقط : « من » مكان : « في » ، تحريف .

قول الفرزدق :

٥٤ = * قد قَتَلَ اللَّهَ زياداً عَنِّي ^(١) *

لَمَّا كَانَ معناه : صَرَفَهُ عَدَاهُ بـ «عن»

ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ولعلّه ، لو جمع أكثره لا جميعه ل جاء ، كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه . فإذا مرّ بك شيء منه فتقبّله وأنس به ، فإنه فصلٌ من العربية لطيفٌ حسن . انتهى .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني ^(٢) : أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى

(١) للفرزدق : من شواهد : الخصائص ٣١٠/٢ ، ٤٣٥ ، والمغني

٧٦٥/٢ طبع بيروت ، والأشُموني ٩٥/٢ . صدره :

* كيف تراني قالياً مجنّياً *

وفي هامش الأشُموني : « قالياً » بالياء الموحدة أي : جاعلاً أعلاه أسفله .

(٢) في النسخ الثلاث : الماريني ، وفي ط فقط : « المارديني » ، ولعلّ الصواب « الماردّي » وهو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردّي . وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري .

قال السيوطي في البغية ٥٥٣/١ : وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً . توفي بعد الخمسين والأربعمئة .

صَيَّرَ ، ويكون من باب ظَنَّنَ ، فأجاز : « حفرت وسط الدَّارِ بئراً » ، أي صَيَّرْتُ ، قال: وليس « بئراً » تمييزاً إذ لا يصلح لـ « مِنْ » ، وكذا أجاز : « بنيت الدَّارَ مسجداً » ، و« قطعت الثَّوبَ قميصاً » ، و« قطعتُ الجلدَ [١٠٤] نعلًا » ، و« صبغت الثوب أبيضً » . وجعل من ذلك قول أبي الطيب : /

٥٥ = فَمَضَيْتُ وَقَدْ صَبَغَ الْحَيَاءُ بِيَاضَهَا لَوْنِي كَمَا صَبَغَ اللَّجِينُ الْعَسَجَدَا

لأنَّ المعني : صَيَّرَ الْحَيَاءُ بِيَاضَهَا لَوْنِي ، أي مِثْلَ لَوْنِي

قال : والحقُّ أن التضمين لا ينقاس .

وقال ابن هشامٍ في « المغني » :

قد يُشْرِبُونَ لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حُكمه ، ويسمى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤَدَّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة، منها قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفِرُوهُ ﴾ ^(١) ، ضَمَّنَ معنى : تُحَرِّمُوهُ ، فَعُدِّي إِلَى اثْنَيْنِ لَا إِلَى وَاحِدٍ ، ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ ^(٢) ضَمَّنَ معنى : تَنْوُوهُ ، فَعُدِّي بِنَفْسِهِ لَا بَعْلَى ، ﴿ لَا

(١) آل عمران / ١١٥ وفي ط ، والنسخ الثلاث : « وما تفعلوا . . تكفروه » بالتاء فيهما وليستا بتحريف لأنها قراءة نافع وابن عامر ، وابن كثير ، وأبي عمرو انظر التسيير / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١٣١/٧ ، ١٣٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٣ ، وتفسير الفخر الرازي ٢٣/٣ .

(٢) البقرة / ٢٣٥ .

يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴿١﴾ ضُمَّنَ معنى : يصغون ، فعَدَى
 بِإِلَى ، وأصله أن يتعدى بنفسه ، ﴿ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدُهُ ﴾ ضُمَّنَ
 معنى : استجاب ، فعَدَى بِاللَّامِ ، ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (٢)
 ضُمَّنَ معنى : يُمَيِّزُ ، فجاء بـ « مِنْ » (٣) .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من « المغني » أن التضمين لا
 ينقاس . وكذا ذكر أبو حيان .

قاعدة

[في الفرق بين التضمين والتقدير]

قال ابن الحاجب في « أماليه » (٤) الفرق بين التضمين وبين
 التقدير في قولنا : بُنِيَ « أين » لتضمنه معنى الاستفهام ، وضربته
 تأديباً منصوباً بتقدير اللّام ، وغلّام زيد مجرور بتقديم اللّام ،

(١) الصافات / ٨ .

(٢) البقرة / ٢٢٠ .

(٣) انظر المغني ٧٦٢/٢ ، ٧٦٣ .

(٤) الأمالي : نسخة مخطوطة رقم [١٠٠٧ نحو] بدار الكتب ، وانظر
 الحديث عنها في « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع
 والثامن من الهجرة » ٦٦/ ، ٦٧ للمحقق .

وخرجت يَوْمَ الجمعة منصوب بتقدير في : أَنَّ التضمن يرادُ به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه .
والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قد يختلف في مثل قولك : ضربته يَوْمَ الجمعة ، وضربته في يومِ الجمعة ، وقد لا يختلف في مثل قولك :
والله لأفعلن ، والله أفعلن .

والفرق بينهما: أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، وكان حكمه حكم الموجد ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده، فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه . انتهى .

وقال الأندلسي في « شرح المفصل » : الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب :

ضَرْبٌ لا يجوز إظهار الحرف معه نحو : مَنْ وَكَمْ، فيُبنى لا محالة.

وَضَرْبٌ يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به ، لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظاً لما بُني [١٠٥] الاسم فكذلك / إذا عدل عن النطق به .

وَضَرْبٌ: وهو الإضافة والظرف إن شئت أظهرت الحرف ، وإن شئت لم تظهر ، فلما جاز إظهاره لم يُبن .

وهذا ضابطٌ في كلّ ما ينوب عن الحرف من الأسماء، ما يبنى منها،
وما لا يبنى. فافهمه . انتهى .

قاعدة

كلّ ما تضمّن ما ليس له في الأصل منع شيئاً ممّا له في الأصل،
ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمّنه .

مثاله : نعم وبئس إنما مُنِعَا التّصرّف، لأن لفظهما ماضٍ ،
ومعناهما: إنشاء المدح والذم في الحال ، فلمّا تضمّنا ما ليس لهما في
الأصل وهو الدّلالة على الحال مُنِعَا التّصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التّعجب تضمّن ما ليس له في الأصل، وهو
زيادة الوصف ، والدّلالة على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التّصرف
لذلك .

قاعدة

المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء ،
ومن ثمّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط، نحو :
« الذي يأتيني فله درهم » ، و « كلّ رجل يأتيني فله درهم » .

وامتنع في الاختيار جزمه ، عند البصريين ولم يجيزوا :
 «الذي يأتيني أحسن إليه»، أو «كل من يأتيني أحسن إليه» إليه بالجزم إلا
 في الضرورة .
 وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط، ووافقهم
 ابن مالك. قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا
 في الشعر .

قاعدة

قال ابن القّواس في شرح « الدّرة » : « أمس » مبنيّ لتضمّنه
 معنى لام التعريف فإنه معرفة بدليل « أمس الدّابر » وليس بعلم، ولا
 مبهم، ولا مضاف، ولا مضمّر، ولا بلام ظاهرة، فتعين تقديرها .
 والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول يجوز إظهار اللام
 معه والمتضمن لا .
 وقولنا : الأمس، اللّام دخلت بعد تنكيره ، وإعرابه كما يُعرب إذا
 أضيف أو صُغّر أو ثُنّي أو جُمع . وقيل : زائدة كالتي في النّسر .
 [١٠٦] انتهى / .

وفي « البسيط » : في عِلّة «أمس» أقوال :
 قول الجمهور : أنه « بُني لتضمّنه لام التعريف لوجهين :
 أحدهما : أنه معرفة في المعنى، لدلالته على وقتٍ مخصوص ،

وليس هو أحد المعارف، فدلّ ذلك على تضمّنه لام التعريف .

والثاني : أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم : لقيته أمس .
الأحدث ، وأمس الدّابر . ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف
بالمعرفة ، لأنه ليس أحد المعارف . وهذا مما وقعت معرفته قبل
نكرته .

والفرق بين العدل والتّضمن : أنّ المعدول عن اللام يجوز
إظهارها معه، فلذلك أعرب ، والمتضمّن لها لا يجوز إظهارها معه
كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة لمعنى الحرف، فلذلك بُني في
التّضمن . انتهى .

وقال ابن الدّهان^(١) في « الغرة » : الفرق بين العدل والتّضمن :
أنّ العدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر ، وسحر
من السّحر ، والتّضمن أن تحمّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير
آلة ظاهرة .

التّغادل

فيه فروع :

منها : قال الشّلوّيين : لما كان الاسم أخفّ من الفعل تصرف

(١) ابن الدّهان : سعيد بن مبارك بن عليّ الإمام ناصح الدين بن الدّهان ، ولد ليلة
الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع وقيل ثلاث - وتسعين وأربعمائة ، وتوفي
بالموصل ليلة عيد الفطر سنة تسع وستين وخمسمائة . انظر : البغية
٥٨٧/١ .

بحركات الإعراب فيه ، وزيادة التَّنوين ، فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل ، ويعادل الثَّقل ، ويتصرّف فيه بوجه لا يتصرّف به فيما يثقل عليهم .

فلَمَّا كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تُصرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتَّنوين .

ولَمَّا كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق بالخفيف ، إنما يليق بالثَّقل ، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء .

ومنها : قال ابن النحاس في « التعلّيق » : إنّما رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول لقلّة الفاعل، لكونه لا يكون إلّا لفظاً واحداً ، وكثرة المفعول لكونه متعدّداً، والرّفْع أثقل من النّصب، فأعطي الثَّقل للواحد ، والنصب للمتعدّد ليتعادلا .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنّما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع، لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من [١٠٧] الفتحة : فُخِصَّ الأَخَفَ / بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتّعادل .

قال : وإنّما فُتِحَ ما قبل ياء التثنية ، وكسر ما قبل ياء الجمع ، لأنّ نون التثنية مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتّعادل، ليقع الياء بين مكسور ومفتوح ، وبين مفتوح ومكسور ، ولأنّ التثنية أكثر فخصّت بالفتح لكثرتها ،

وخصّ الجمع بالكسر لقلته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف، والقلّة مع الثّقل .

ومنها : قال بعضهم : إنّ التاء إنما لحقت عدد المذكر، وسقطت من عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقل، فناسبه حذفها للتخفيف ، والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليُعْتَدَلَا ، حكاها في « البسيط » .

ومنها : قال السّخاويّ : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النّسب نحو : حنيفة ، وَحَنَفِيّ ، وباب فعيلٍ لا يحذف منه الياء ، نحو : تميم وتميميّ ، لأن المؤنث ثقلٌ ، فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكر .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنما خُصّ الضّم بمضارع الرّباعي، والفتح بمضارع الثلاثيّ ، لأن الرّباعي أقلّ والضّم أثقل، فجعل الأثقل للأقل، والأخفّ للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها : قالوا إنّما زيدَ في التّصغير الياءُ دونَ غيرها من الحروف ، لأنّ الدّليل كان يقتضي أن يكون المزيدُ أحدَ حروف المدّ ، لحقّتها ، وكثرة زيادتها في الكلام، فَكَبُّوا عن الواو لثقلها وعن الألف ، لأن التّكسير قد استبدّ بها في نحو مساجد ، ودراهم ، فتعيّنت الياء .

وخصّ الجمع بالألف ، لأنها أخفّ من الياء ، والجمع أثقل من

المُصَغَّرُ فتَعَادِلًا^(١).

ومنها : قيل : إنَّما اختصت تاء التَّأْنِيثِ الساكنة بالفعل ،
والمتحرَّكة بالاسم ، لثقل الفعل وخِفَّةِ الاسم ، والسَّكُونُ أخف من
الحركة ، فأعطي الأخف للأثقل ، والأثقل للأخف تَعَادُلًا .

تعارض الأصل والغالب

فيه فروع :

[١٠٨] الأول : اختلف في «رحمن» هل يصرف ، لأنه ليس له فَعْلِيّ / أو
لا ، لأنه ليس له فَعْلَانَةٌ ؟ على قولين :

أحدهما : نَعَمْ ، لأن الأصل في الأسماء الصَّرف ، ولم يتحقَّق
شَرَطُ المنع وهو وجود فَعْلِيّ .

والثاني : لا ، قال في « البسيط » : وعليه الأكثرون ، لأن
الغالب في باب فَعْلَانِ عدم الصَّرف ، فالحَمْلُ عليه أولى من الحَمْلُ على
الأقل .

الثاني : قال في « البسيط » : لو سَمِيَ بِفَعْلٍ مما لم يثبت كيفية
استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

(١) في ط : « تعادلا » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : الأولى منع صَرْفه حملاً له على الأكثر .

والثاني : صرفه نظراً إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثالث : إن كان مشتقاً من فعل منع من الصَّرف حملاً على الأكثر ، وإلاَّ صُرِفَ، وهو فحوى كلام سيبويه .

التعويض

ترجم عليه ابن جني في « الخصائص » : « باب زيادة حَرْفٍ عَوْضاً من آخر محذوف » .

وقال : اعْلَمْ أَنَّ الحرف الذي يُحذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضَرْبين : أحدهما : أصليّ ، والآخر زائد .
فالأول : على ثلاثة أضرب : فاء وعين ولام .

فأما ما حُذِفَ فاؤه وجيء بزائد عوضاً منها^(١) فبابُ فَعْلَةٍ في المصدر ، نحو : عِدَّة ، وَزَنَة ، وَشِيَة ، وَجِهَة ، . والأصل : وَعْدَة ، وَوَزَنَة ، وَوَشِيَة ، وَوَجِهَة ، حذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك ، وجُعِلَت التاء بدلاً من الفاء . ويدلُّ على أَنَّ أصله ذلك قوله

(١) في الخصائص ٢/٢٨٥ : « منه » مكان : « منها » .

تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ ﴾ ^(١) . وأنشد أبو زيد :

٥٦ = أَلَمْ تَرَ أَنَّنِي - وَلِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا لَمْ تُؤْتِ ^(٢) وَجْهَتُهُ تَعَادِي
أَطَعَتِ الْأَمْرِي بِضُرْمٍ لَيْلَى وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا قَوْلَ الْأَعَادِي ^(٣)
وقد حُذِفَتِ الْفَاءُ فِي « أَنْاسٍ » ، وَجَعَلَتْ أَلْفٌ « فُعَالٌ » بَدَلًا
مِنْهَا ، فَقِيلَ : نَاسٌ ، وَوَزَنَهَا ^(٤) عَالٌ كَمَا ، أَنْ وَزَنَ عِدَّةٌ : عِلَّةٌ .

وَحُذِفَتِ الْفَاءُ وَجُعِلَتْ تَاءٌ افْتَعَلَ عَوَضًا مِنْهَا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : تَقَيَّ
يَتَقَيَّ ، وَالْأَصْلُ : تَقَيَّ يَتَقَيَّ ، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ فَصَارَ تَقَيَّ ، وَوَزَنَهُ :
[١٠٩] تَعَلَّ ، وَيَتَقَيَّ : يَتَعَلَّ ، قَالَ أَوْسٌ :

٥٧ = تَقَّاكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هُزَّ بِالْكَفِّ يَعْسِلُ ^(٥)
وَقَالَ :

٥٨ = جَلَاهَا الصَّيْقُلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقَيَّ بِأَثَرٍ ^(٦)

(١) البقرة / ١٤٨ .

(٢) فِي ط : « تَوَتْ » بِدُونِ هَمْزَةٍ ، وَفِي الْخَصَائِصِ ، تَوَتْ : بِالْهَمْزَةِ .

(٣) مِنْ شَوَاهِدَ : الْخَصَائِصُ ٢ / ٢٨٥ ، وَالْمَنْصَفُ ٣ / ٣٤ . هَذَا وَرَوَاتُهُ فِي

الْمَنْصَفِ : « عَصِيَّتِ الْأَمْرِينَ » مَكَانَ : « أَطَعَتِ الْأَمْرِي » .

(٤) فِي الْخَصَائِصِ : « وَمِثَالُهَا » .

(٥) لِأَوْسِ بْنِ حَجَرٍ ، دِيْوَانُهُ ٩٦ / : يَرِيدُ : « لَيْسَ فِيهِ تَفَاوُتٌ وَلَا اخْتِلَافٌ إِذَا

هَزَزْتَهُ اهْتَزَّ كُلُّهُ ، فَكَأَنَّ كَعْبَهُ كَعْبٌ وَاحِدٌ . وَيَعْسَلُ : يَضْطَرِبُ وَيَهْتَزُّ .

وَانْظُرْ هَامِشَ الدِّيْوَانِ .

مِنْ شَوَاهِدَ : الْخَصَائِصُ ٢ / ٨٢٦ ، وَالنُّوَادِرُ ٢٠٠ / ، وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ /

٢٤ وَانْظُرِ اللِّسَانَ : « عَسَلَ » .

(٦) لَخِفَافِ بْنِ نَدْبَةَ وَانْظُرْ شَعْرَ خِفَافِ بْنِ نَدْبَةَ / ٥٢ ، وَرَوَاتُهُ مُخْتَلِفَةٌ عَنْ =

وأنشد أبو الحسن :

٥٩ = * تق الله فينا والكتاب الذي تتلو^(١) . *

ومنه قولهم أيضاً : تَجَهَّ يَتَجَه ، والأصل : اتجه يَتَجَه . ووزن
تَجَه ، تَعَلَّ كَتَقَّى سواء .

أنشد أبو زيد :

٦٠ = قَصَرَتْ لَهُ الْقَبِيلَةُ إِذْ تَجَهَّنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي^(٨)

= رواية السيوطي والخصائص ، فقد جاء الشاهد في شعر خفاف على النحو
التالي :

جلاها الصيقلون فأخلصوها مواضي كلها يفرى بَبْرٍ
والصَّيقلون مفرد صيقل : وهو شحاذ السيوف وجلأؤها . وفي رواية
الخصائص : أثر السيف : فرنده وديباجته ورونقه أي كلها يستقبلك بفرنده،
فإذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها .
« انظر هامش الخصائص ٢٨٦/٢ » واللسان في شرح الشاهد، وهو من
شواهد : الخصائص ٢٨٦/٢ واللسان : « أثر » .
(١) صدره :

* زِيَادَتَنَا نِعْمَانُ لَا تَنْسِيَنَاهَا *

لعبد الله بن همام .

وهو من شواهد : النوادر / ٤٦ ، ٢٠٠ والخصائص ٨٦/٢ ، ٨٩/٣ .
والمحتسب ٣٧٢/٢ ، وابن الشجري ٢٠٥/١ ، والشافعية ٤٩٦/٤ .
واللسان : « وقى » .

(٢) لمرداس بن حُصَيْن .

من شواهد : النوادر / ١٥٠ ، والخصائص ٢٨٦/٢ ، والمنصف =

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تَجِهْ يَتَجَّهُ فهذا من لفظ آخر ،
وفاؤه تاء .

وأما قولهم : اتَّخَذَتْ فليست تاءه بدلاً من شيء بل هي فاء
أصلية بمنزلة اتَّبَعَتْ من تَبَعَ ، يدلُّ على ذلك ما أنشده الأصمعيُّ من
قوله :

(١)

٦١ = وقد تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كأفحوص القطاة المطرَّق

= ٢٩٠/١ ، والمحتسب ٢٦٣/١ ، واللسان : « وجه » .

وفي ط : « فصرت » بالفاء مكان : « قصرت » بالقاف تحريف صوابه
من النسخ المخطوطة والخصائص واللسان : وفي اللسان :
قَصَّرْتُ : حبست ، والقبيلة : اسم فرسه ، وهي مذكورة في
موضعها .

(١) من شواهد : الخصائص ٢٨٧/٢ ، والعيني ٥٩٠/٤ ، واللسان :
« نسف » ، « طرق » .

وفي العيني : قائله المَمْزَق العبدِي . وهو من قصيدة طويلة منها قوله :
فإن كنت مأكولاً فكن أنت آكلي وإلا فأدركني ولما أمزق

وبهذا البيت سمي الممزق .

والغَرْز : هوركاب الرجل من جلد . والنسيف : أثر ركض الرجل بجنبه البعير
إذا انحسر عنه الوبر . والأفحوص : هو مجثم القطاة ، سمي بذلك لأنها تفحصه
من فحص المطر التراب . إذا قلبه . والمُطَرَّق ، من طرقت القطاة : إذا حان
خروج بيضها .

وعليه قول الله تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتُ لَتَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ^(١) .

وذهب أبو إسحاق : إلى أن « اتَّخَذْتُ » كاتَّقَيْتُ ، وأتَزَنْتُ ، وأن الهمزة أُجريت في ذلك مُجْرَى الواو .

وهذا ضعيف ، وإنما جاء منه شيء شاذ .

وأنشد ابن الأعرابي :

٦٢ = في داره تُقَسَّمُ الأزوادُ بينهم كأنما أهلُهُ منها الَّذِي اتَّهَلَا ^(٢)

وروى لنا أبو عليّ عن أبي الحسن عليّ بن سليمان « مُتَمِّن » .

وأنشد :

(١) الكهف / ٧٧ . وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ، ويعقوب ، وابن محيصن، والحسن ، وابن مسعود .

انظر في هذه القراءة : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩٤ ، والبحر المحيط ١٥٢، ٦، والتيسير / ١٤٥ ، والطبري ١٨٨/١٥ ، والحجة لابن خالويه / ٢٢٨، والسبعة لابن مجاهد / ٣٩٦ ، وغيث النفع / ٢٨١ ، وتفسير الفخر ١٥٧/٢١ ، والنشر ٣١٤/٢ ، وانظر أيضاً العنوان ورقة / ١١٦ ، وتحبير التيسير / ١٣٦ ، وتهذيب اللغة : أخذ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢٨٧/٢ ، واللسان : « أهل » . وقد أنشده في اللسان :

* كأنما أهلنا منها الذي اتَّهَلَا *

أي كأن أهلنا أهله عنده أي مثلهم فيما يراه لهم من الحق .

٦٣ = * بيض اتمن ^(١) *

والذي يقطع على أبي إسحق قول الله تعالى : ﴿ لَتَخِذْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ فكما أن «تَجِه» ليس من لفظ الْوَجْه ، كذلك ليس تَخِذ من لفظ الأخذ .

وعُذْر من قال : اَتَمَّنْ واتَّهَل ^(٢) من الأهل : أن لفظ هذا إذا لم يَدْغَم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين .

وكذلك قولهم في افتعل من الأكل : اِيتَكَل ، ومن الإِزرة ^(٣) : اِيتَزَر ، فأشبهه حينئذٍ ، اِيتَعَد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتَّهَلْ واتَّمن ، لقول غيره : اِيتَّهَلْ واِيتَمَّنْ .

وأجود اللغتين إقرار الهمزة .

قال الأعشى :

٦٤ = * أبا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكُلُ ^(٤) * /

[١١٠]

(١) سكتت المراجع عن تكملة هذه القطعة من البيت أو نسبتها إلى صاحبها و « مَتَمَّنْ » : وصف من : « اَتَمَّنْ » افتعل من الأمان . انظر هامش الخصائص .

(٢) في ط : « وَتَّهَلْ » بدون ألف ، تحريف ، صوابه من الخصائص ، والنسخ المخطوطة .

(٣) اسم هيئة من الاثترار .

(٤) للأعشى . وصدده :

= * أبلغ يزيد بني شيان مألَكَةً *

وكذلك « إيتزر يأتزر » .

فأما « اتكلت » عليه فمن الواو على الباب كقولهم : الوكالة والوكيل .

وقد حذفت الفاء همزة ، وجعلت ألف (فِعَال) بدلاً منها وذلك قولهم^(١) :

٦٥ = * لِاهِ ابْنُ عَمِّكَ أَفْضَلْتُ فِي حَسَبٍ^(٢) *
في أحد قولي سيبويه .

وأما ما حذفت عينه ، وزيد هناك حَرْفٌ عوضاً منها فَأَيْنُقُ فِي أَحَدٍ
= من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وانظر ديوان الأعشى . وفي هامش
الخصائص : أبو ثبيت : كنية يزيد ، وكان ابن عم الأعشى . والمألكة :
الرسالة . والائتكال : الغضب .
(١) في الخصائص ٢/٢٨٨ : قوله : مكان : قولهم . وهو الأقوى ، والقائل
هو ذو الأصبع العدوانى .
(٢) تمامه :

* عني ولا أنت دِيَانِي فتخزوني *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ،
وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤ ، والمقرب ١/١٩٧ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ،
٤/٢٤٣ ، والمغنى ، رقم ٢٦٠ ، والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح
٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣ ، وفي العيني : لاه ابن عمك : أي لله در ابن
عمك . وقوله : « ولا أنت دِيَانِي » الخ . قال ابن السكيت : أي ولا أنت
مالك أمري فتسوسني ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : سامسه وقهره . وأما
الخزي فهو من خَزِي يخزى خزياً : إذا ذلَّ وهان .

قَوْلِي سيبويه .

وذلك أن أصلها أَنَوُقُ فأحد قوله فيها : أن الواو هي عينُ
حُذِفَتْ، وعوضت منها ياء فصارت أَيْنُقُ .

ومثالها على هذا القول : أَيْفُلُ .

والآخر : أن العين قدّمت على الفاء وأبدلت ياء ، فصارت
أَيْنُقُ .

ومثالها على هذا : أَعْفُلُ .

وقد حذفت العينُ حرفَ عِلَّةٍ ، وجعلت ألفَ فاعِلٍ عوضاً منها
وذلك : رجلٌ ^(١) خافٌ، ورجُلٌ مألٌ ، وهاعٌ لَاعٌ ^(٢) فيجوز أن يكون هذا
فِعِلاً كَفَرِقَ فهو فَرِقَ ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ .

ويجوز أن يكون فاعلاً حذفت عينُهُ ، وصارت ألفه عوضاً منها
كقوله :

(١) علق في هامش ط بقوله : « كذا » ولعلّه « في رجل » أي بزيادة في ، وفي
النسخ . المخطوطة والخصائص بدون ذكر « في » والأسلوب مستقيم
بدونها .

(٢) في الخصائص : « ورجل هاع » وقد سقطت « كلمة رجل من نسخ
الأشباه » وفي القاموس : « ورجل هاع » أي حريص . ورجل هاعٌ لَاعٌ :
« جبان جزوع » انظر : هوع - لوع .

٦٦ = * لاثٍ به الأشاء والعُبريُّ (١) *

ومما حذفت عينه، وصار الزائد عوضاً منها قولهم : سَيد ،
ومَيّت ، وهَيّن ، وَلَين ، . قال الشاعر :

٦٧ = هَيُنونَ لَيُنونَ أيسارُ دَوُويسِرٍ سُواسٍ مَكْرُمَة أبناءٍ أيسارٍ (٢)

فأصلها : فَيَعِل : سَيد ومَيّت وهَيّن وَلَين ، حذفت عينها ،
وجعلت ياء فيعل عوضاً منها .

فإن قلت : فهلاً كانت لام فيعلولة الزائدة عوضاً منها ؟ .

قيل : قد صحّ في فَيَعِل من نحو : سَيد ، وبابه أن الياء الزائدة

(١) من شواهد : سيبويه ١٢٩/٢ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١١٥/١
والخصائص ١٢٩/٢ ، ٢٨٩ ، والمنصف ٥٢/٢ ، ٥٣ ، والشافعية
٣٦٧/٤ ، واللسان : - عبر .

والشاهد للعجاج ديوانه ٣١٤ . وقد فسر الأصمعي كلماته فقال : لاث :
مدرك متكاثف . والأشاء : النخل الصغار ، والعُبري : السدر العظام
ينبت على عبور الأنهار أي على شطوطها .

(٢) نسب في هامش الخصائص ٢٨٩/٢ ، ومعجم الشواهد ١٨١/١ : إلى
عبيد بن العرنس .

من شواهد : الخصائص ٢٨٩/٢ ، والمنصف ٦١/٣ .
والأيسار : القوم الذين يجتمعون على لعب الميسر . وفي القاموس :
« يسر » : اليسر واليسر بالفتح : اللين والانقياد .

عَوْضٌ مِنَ الْعَيْنِ .

وكذلك الألف الزائدة في: خَافٍ وَهَاعٍ وَلاعٍ عَوْضٌ مِنَ الْعَيْنِ .

وَجَوَّزَ سَيَّبُوهُ أَيْضاً ذَلِكَ فِي : أَيْتَقُ ، فَكَذَلِكَ أَيْضاً يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ فَيَعْلُولَةُ عَلَى ذَلِكَ .

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الْيَاءَ أَشْبَهَ بِالْوَاوِ مِنَ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ فِي بَابِ : قِيدُودَةٍ ، وَكَيْنُونَةٍ .

وَأَيْضاً فَقَدْ جُعِلَتْ تَاءٌ^(١) التَّفْعِيلِ عَوْضاً مِنَ عَيْنِ الْفِعَالِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : قَطَعْتُهُ تَقْطِيعاً ، وَكَسَرْتُهُ تَكْسِيراً ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ : قِطَاعٌ ، وَكِسَارٌ ، بِدَلَالَةِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً ﴾^(٢) .

وَحَكَى الْفَرَّاءُ : قَالَ سَأَلَنِي أَعْرَابِي فَقَالَ : أَحِلَّاقٌ^(٣) أَحَبُّ إِلَيْكَ

(١) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ وَط « يَاءٌ » التَّفْعِيلِ مَكَانَ : « تَاءٌ » التَّفْعِيلِ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنَ الْخِصَائِصِ ، وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْخِصَائِصِ فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ ٦٩ / ٢ : وَمِنْهَا أَنَّ التَّاءَ فِي تَفْعِيلِ عَوْضٍ مِنَ عَيْنِ فِعَالِ الْأُولَى ، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنْ زَائِدٍ أَيْضاً مِنْ حَيْثُ كَانَ الزَّائِدُ بِالزَّائِدِ أَشْبَهَ مِنْهُ بِالْأَصْلِيِّ ، فَالْعَيْنُ الْأُولَى إِذَا مِنْ « قِطَاعٍ » هِيَ الزَّائِدَةُ ، لِأَنَّ تَاءَ تَقْطِيعِ عَوْضٍ مِنْهَا كَمَا أَنَّ هَاءَ تَفْعُلَةٍ فِي الْمَصْدَرِ عَوْضٌ مِنْ يَاءِ تَفْعِيلٍ ، وَكِلْتَا هُمَا زَائِدَةٌ .

(٢) النَّبَأُ / ٢٨ ، وَفِي ط : « كَذَّبُوا » بِدُونِ وَاوٍ .

(٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ وَط : « أَحَلَّقُ » مَكَانَ : « أَحِلَّاقُ » تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ =

أم قِصَار؟ فكما / أن التاء^(١) زائدة في التفعيل عَوْضٌ من العين، [١١١]
فكذلك ينبغي أن تكون الياء في « قيدودة » عَوْضاً من العين لا الدال .

فإن قلت : فإنّ اللّام أشبه بالعين من الزائد، فهلاً كانت لام
القيدودة عَوْضاً من عينها ؟ .

قيل : إن الحرف الأصليّ القويّ إذا حذف لحق بالمُعْتَل
الضّيف، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف .

وأيضاً : فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عَوْضاً من عينه ،
وكذلك ألف فاعل كيف كانت عَوْضاً من عينه في : خافٍ ، وهاعٍ ،
ولاعٍ، ونحوه .

وأيضاً: فإنّ قَيْدُودَة وبابها وإن كانت أصلاً، فإنها على الأحوال كلها
حرف عِلَة ما دامت موجودة ملفوظاً بها، فكيف بها إذا حذفت ؟ فإنها
حينئذٍ توغل في الاعتلال والضعف. ولو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في
الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافياً ، وذلك أنها في
أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أنّ هذين الحرفين إذا قويا بالحركة
فإنك مع ذلك مؤنس منهما^(٢) ضعفاً ، وذلك أنّ تحمّلها للحركة أشقّ

من الخصائص ، لأنه المناسب لصيغة : فَعَال .

(١) في النسخ الثلاث وط : « الياء » مكان التاء ، تحريف كما بينا في هامش
رقم ١ في الصفحة السابقة .

في الخصائص : « فيهما » مكان « منهما » .

منه في غيرهما . وَلَمْ يَكُونَا كَذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مَبْنَى أَمْرِهِمَا عَلَى خِلَافِ
القوة .

يؤكد ذلك عندك أَنَّ أَذْهَبَ الثَّلَاثِ فِي الضَّعْفِ وَالْإِعْتِلَالِ
الْأَلْفُ . وَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يُمْكِنْ تَحْرِيكُهَا الْبَتَّةَ .

فهذا أقوى دليل على أَنَّ الحُرْكَةَ إِنَّمَا يَحْمِلُهَا، وَيَسُوغُ^(٢) فِيهِ مِنْ
الْحُرُوفِ الْأَقْوَى لَا الْأَضْعَفَ .

ولذلك^(٣) مَا تَجَدُّ أَخْفَ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ وَهِيَ - الْفَتْحَةُ -
مُسْتَقْلَةٌ فِيهَا حَتَّى يُجَنِّحَ لَذَلِكَ وَيُسْتَرْوَحَ^(٤) إِلَى إِسْكَانِهَا ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

٦٨ = * يَا دَارَ هَنْدَ عَفْتُ إِلَّا أَثَافِيهَا^(٥) *

(١) فِي ط : «إِلَّا أَنْ» صَوَابُهُ مِنَ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ وَالْخُصَائِصِ .
(٢) ط : «تَحْمِلُهَا، وَتَسُوغُ» كِلَاهُمَا بِالتَّاءِ ، تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مِنَ الْخُصَائِصِ ،
وَفِي النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ : «يَحْمِلُهَا وَتَسُوغُ» الْأَوَّلَى بِالْيَاءِ ، وَالثَّانِيَةُ بِالتَّاءِ .
(٣) فِي ط ، وَالنُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ : «وَكَذَلِكَ» بِالْكَافِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ
الْخُصَائِصِ ، لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِلْأَسْلُوبِ .

(٤) فِي ط فَقَطْ : «وَتُسْتَرْوَحُ» بِالتَّاءِ .

(٥) تَمَامُهُ : * بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ قَوَادِيهَا *

وَقَدْ نَسَبَ فِي سِيَوِيهِ ٥٥/٢ إِلَى بَعْضِ السَّعْدِيِّينَ وَلَمْ يَسْمَهُ .
وَالشَّاهِدُ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ لِلْحَطِيطَةِ، دِيَوَانُهُ/ ٢٤٠ طَبِعَ صَادِرٌ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ
سِيَوِيهِ ٥٥/٢، وَالْخُصَائِصُ ٣٠٧/١، ٢٩١/٢، ٣٤١، وَالْمَنْصَفُ
١٨٥/٢، ٨٢/٣، وَالْمَحْتَسِبُ ٣٤٣/٢، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٣٩٦/١،
وَالشَّافِيَةُ ٤١٠/٤، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠٠/١٠، ١٠٢ .

وقوله :

* ٦٩ = * كَأَن أُيْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ القَرِقِ ^(١) *

والأثنية : حجر القَدْر . والطَوَيَّ : بئر بمكة . وصارات : جبال بين تيماء وادي القرى ، أو جبل في ديار بني أسد .
والشاهد في « أثافيها » حيث كان حقها النصب على الاستثناء . وسكنت الياء شذوذاً .

قال سيويه: وسألت الخليل - رحمه الله - عن الياءات لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ؟ . وذلك قولك : رأيت معدي كرب ، « واحتملوا أيادي سبأ » ، فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مثني حيث عرّوها من الجرّ والرفع ، فكما عرّوا الألف منه عرّوها من النصب أيضاً فقالت الشعراء حيث اضطروا ، قال بعض السعديين الخ .
وقال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حالة النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف لا تتحرك . انظر الحديث عن الشاهد في الشافية ٤/ ٤١٠ ، ٤١١ .

(١) رجز تكملته :

* أُيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِنُ الوَرِقُ *

وقد نسب إلى رؤبة .

من شواهد : الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب ١٢٦/١ ،
٢٨٩ ، وابن الشجري ١٠٥/١ ، والشافية ٤/ ٤٠٥ ، والخزانة ٣/ ٥٢٩ ،
واللسان : « قرق » .

قال البغداديّ في الخزانة : استشهد به : « على أن تسكين الياء من :
« أيديهن » ضرورة ، والقياس فتحها .

وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان المستوى . والقرق بفتح =

ونحو ذلك قوله :

٧٠ = وإن يَعْرَيْنَ إن كُسي الجَواري فَتَنْبُو العين عن كَرَمٍ عِجَافٍ^(١)
 نعم وإذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه
 وحذفه كان بأن يَضْعَفُ^(٢) عن تحمّل الحركة الزائدة عليه فيه أخرى
 وأحجى .

= القاف الأولى ، وكسر الراء : الأملس . وجوار : جمع جارية، ويتعاطين :
 أي يناول بعضهم بعضاً . والورق : الدراهم .
 وقال آخرون : الفرق هنا : المستوي من الأرض الواسع . وإنما خص
 بالوصف، لأن أيدي الإبل إذا أسرع في المستوي فهو أحمد لها ، وإذا
 أبطأت في غيره فهو أجهد لها .

(١) نسب في اللسان « كرم » لأبي خالد القنائي . ونسب في اللسان أيضاً :
 « كسى » لسعيد بن مسحوح الشيباني :

وذكر في اللسان « كرم » أن أبا خالد كتب إلى قطري بن الفجاءة أبياتاً يعتذر
 فيها عن الخروج إلى الحرب ، وهي :

لقد زاد الحياةَ إليَّ حُبًّا بناتي إنهن من الضّعافِ
 مخافة أن يرين البؤسَ بعدي وأن يشربن رنقاً بعد صافٍ
 وأن يعرَيْنَ إن كُسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجافٍ
 ولولا ذاك قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كافٍ
 أبانا من لنا إن غبت عنا وصار الحي بعدك في اختلاف؟ .

وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣٤٢ ، والمنصف ٢/١١٥ وابن

الشجري ١/٢٣٣ ، والمغني رقم ٩٢٧ .

(٢) في ط فقط : « يضاعف » ، تحريف .

وذلك نحو / قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(١) ، [١١٢] ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعُ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ ^(٣)
وقوله :

٧١ = * قَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ ^(٤) *

وقول الأسود بن يعفر :

٧٢ = * فَأَلْحَقْتُ أَخْرَاهِمَ طَرِيقَ الْأَهْمِ ^(٥) *

يريد أولاهم :

﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ سَنَدُعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ ^(٧) كتبت

(١) الفجر / ٤ .

(٢) الكهف / ٦٤ .

(٣) الرعد / ٩ .

(٤) قائله أبو الرُّبَيْسِ التَّغْلِبِيُّ : وقبله مع تمام بيته :

لَا صُلْحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلْتُ عَاتِقِي

سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

(٥) تمامه :

* كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَّابِعُ *

من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٢٠٢/ ٣ ، وابن الشجري

٢٩/ ١ ، ١٧٩/ ٢ .

(٦) الشورى / ٢٤ .

(٧) العلق / ١٨ .

في المصحف بلا واو للوقف عليها .

كذلك وقد حذفت الألف في نحو ذلك . قال رؤية :

٧٣ = * وَصَانِي الْعَجَاجِ فِيمَا وَصَّنِي ^(١) *

يريد فيما وصّاني .

وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى : ﴿ يَا أَبَتَ ﴾ ^(٢) : أنه أراد : أبتاه وحذف الألف .

ومن أبيات الكتاب قول لبيد :

٧٤ = * رَهْطٌ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ ^(٣) *

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٣ ، ٣١٧ .

(٢) يوسف ٤ ، ١٠٠ ، وغيرهما ، وهي قراءة : ابن عامر ، وأبي جعفر ، والأعرج . وانظر الإتحاف / ٢٦٢ ، والتيسير / ١٢٧ ، والقرطبي ٩/٢١ والحجة لابن خالويه / ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد / ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

(٣) صدره :

* وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩١ ، والخصائص ٢/٢٩٣ ، والمحتسب ١/٣٤٢ وابن الشجري ٢/٧٣ ، والمقرب ٢/٢٩ ، ٢٠٠ ، والشافعية ٢٠٧ ، والهمع والذّرر رقم ١٧٤٠ ، ١٧٩٤ ، والأشْمُونِي ٤/٢٠٥ ، والجمهرة ٢/٨٥ ، واللسان : رجم .

وفي ط ، وت ، وهـ : « رهط من قوم » مكان : رهط مرجوم ، تحريف =

يريد المَعْلَى .

وحكى أبو عبيدة ^(١) وأبو الحسن ، وقطرب وغيرهم : رأيت
فَرَجٌ ^(٢) ، ونحو ذلك ، فإذا كانت هذه الحروف تتساقط ، وتَهِي ^(٣) عن
حفظ أَنْفُسِهَا ^(٤) ، وَتَحْمِلُ خواصَّها وعواني ^(٥) ذواتها ، فكيف بها إذا

صوابه من م ، والخصائص ، ومراجع الشواهد السابقة .

والشاهد فيه : حذف الألف من « المَعْلَى » مع التضعيف ، وأصل
مُعْلَى : مَعْلُو : مَفْعَل من علوت ؛ ثم مَعْلَى صارت الواو ياء لوقوعها
خامسة ثم مُعَلَّا صارت الياء ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ، والتضعيف
يحذف في القوافي . انظر (أمالي ابن الشجري) .

ولكيز من عبد القيس ، ومرجوم من أشرافهم ، وابن المَعْلَى هو : جدّ
الجارود بشر بن عمرو بن المَعْلَى .

وفي الجمهرة : مرجوم لقب رجل من العرب كان سيّداً ، ففاخر رجلاً من
قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له : قد رجمتك بالشرف أي حكمت
لك به فسَمَى مرجوماً .

(١) في ط فقط : « أبو عبيد » صوابه من النسخ الثلاث المخطوطة
والخصائص . وأبو عبيدة هو مَعْمَر بن المثنى ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ،
وأخذ عنه أبو عبيدة ، وأبو حاتم ، والمازني ، توفي سنة تسع ، وقبل :
ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ، ومائتين . انظر البغية
٢٩٤/٢ .

(٢) في ط فقط : « فرخ » بالخاء صوابه من النسخ المخطوطة ،
والخصائص .

(٣) في ط فقط : « وتهىء » بالهمزة ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « نفسها » .

(٥) عواني : أي ضعيفات .

جُشِّمَتْ احتمال الحركات النِّيفَات على مقصور صورتها^(١) .

نعم وقد أعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها .

وذلك في باب أبوك وأخوك ، والزَّيدان ، والزَّيدون ،
والزَّيدين .

وأجريت هذه الحروف مُجْرَى الحركات ، في « زيدٌ » وزيداً ،
وزيدٍ ، ومعلوم أن الحركات لا تتحمَّل لضعفها الحركات . فأقرب
أحكام هذه الحروف إن لم تُمنع^(٢) من احتمالها الحركات^(٣) جفت
عنها وتكاودتها^(٤) .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة ، أنك إذا وجدت
أقواهن - وهما الواو والياء - مفتوحاً ما قبلهما ، فإنهما كأنهما تابعان لما
هو منهما ؛ ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو : نَوْبَةٌ وَنُوبٌ ،
وَجُوبَةٌ وَجُوبٌ ، وَدَوْلَةٌ وَدَوَلٌ .

(١) في الخصائص : « صورها » :

(٢) في ط : « تمتنع » وفي ت ، وهـ : « تمنع » ، وكذلك في الخصائص .

(٣) في الخصائص : « الحركات أن إذا تحملتها جفت » الخ بزيادة : « أن إذا
تحملتها » .

(٤) في القاموس : كأد : وتكاد من الأمر شق عليّ كتكاءدني ، وعقبة كؤود
وكأداء : صعبة .

فمَجِيءُ فَعْلَةٍ عَلَى فَعَلٍ يَرِيكَ أَنَّهَا كَأَنَّهَا إِنَّمَا جَاءَتْ عَنْدهُمْ مِنْ :
فَعْلَةٍ ، وَكَأَنَّ دَوْلَةً : دَوْلَةً ، وَجَوْبَةً : جَوْبَةً ، وَنَوْبَةً : نَوْبَةً .

وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاقِعَ مِمَّا سَبِيلُهُ أَنْ يَأْتِيَ لِلضَّمَّةِ تَابِعاً .

وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ فَعْلَةٍ مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ عَلَى : فَعَلٍ نَحْوُ : ضَيْعَةٍ
وَضَيْعٍ^(١) وَخَيْمَةٍ وَخَيْمٍ ، وَعَيْبَةٍ وَعَيْبٍ ، كَأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى أَنْ وَاحِدَتِهِ
فَعْلَةٍ نَحْوُ : ضَيْعَةٍ ، وَخَيْمَةٍ وَعَيْبَةٍ .

أَفَلَا تَرَاهُمَا مَفْتُوحاً مَا قَبْلَهُمَا مُجْرَيْنِ^(٢) مَجْرَاهُمَا مَكْسُوراً
وَمُضْمُوماً مَا قَبْلَهُمَا ، فَهَلْ هَذَا إِلَّا لِأَنَّ / الصَّنْعَةَ^(٣) مُقْتَضِيَةً لِشِيَاعٍ^(٤) [١١٣]
الْإِعْتِلَالِ فِيهِمَا .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَنْكَرْتَ أَنْ لَا يَكُونَ مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ فَعْلَةٍ عَلَى
فَعَلٍ نَحْوُ نَوْبٍ وَجُوبٍ وَدُولٍ لَمَّا - ذَكَرْتَهُ مِنْ تَصَوُّرِ الضَّمَّةِ فِي الْفَاءِ ، وَلَا
يَكُونَ مَا جَاءَ مِنْ فَعْلَةٍ عَلَى فَعَلٍ - . نَحْوُ : ضَيْعٍ ، وَخَيْمٍ ، وَعَيْبٍ - لَمَّا
ذَكَرْتَهُ مِنْ تَصَوُّرِ الْكُسْرَةِ فِي الْفَاءِ ، بَلْ لِأَنَّ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ التَّكْسِيرِ

(١) فِي ط فَقَطْ : « صَيْغُهُ وَصَيْغٌ » بِالْصَادِ فِيهِمَا .

(٢) فِي الْخَصَائِصِ : « مَجْرَاتَيْنِ » مَكَانَ : « مَجْرَيْنِ » .

(٣) فِي ط ، ت : « الصَّيْغَةُ » مَكَانَ الصَّنْعَةِ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنْ هـ ، وَم ،
وَالْخَصَائِصِ .

(٤) فِي ط وَالنَّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ : « سِيَاحٌ » بِالسَّيْنِ مَكَانَ : « لِشِيَاعٍ » بِالشَّيْنِ
وَالْعَيْنِ ، وَاخْتَرْتُ تَعْبِيرَ الْخَصَائِصِ لِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ لِلْأَسْلُوبِ .

رَكَّبُوهُ فِيْمَا عَيْنُهُ مَعْتَلَةٌ ، كَمَا رَكَّبُوهُ فِيْمَا عَيْنُهُ صَحِيْحَةٌ نَحْوُ : لِأُمَةٍ (١)
وَلُؤْمٌ ، وَعَرَصَةٌ (٢) وَعُرَصٌ ، وَقَرْيَةٌ وَقُرَى ، وَبَرْوَةٌ وَبُرَى . - فِيْمَا ذَكَرَهُ
أَبُو عَلِيٍّ - وَنَزَوَةٌ وَنَزَأٌ - فِيْمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ - وَحَلَقَةٌ وَحِلَقٌ ، وَفُلَكَةٌ
وَفُلَكٌ .

قِيلَ : كَيْفَ تَصَرَّفْتَ الْحَالُ فَلَا اعْتِرَاضَ شَكٍّ فِي أَنَّ الْبَاءَ ، وَالْوَاوَ
أَيْنَ وَقَعَتَا ، وَكَيْفَ تَصَرَّفْتَا مَعْتَدَتَانِ حَرْفِي عِلَّةٌ . وَمِنْ أَحْكَامِ الْإِعْتِلَالِ
أَنْ يَتَّبِعَا مَا هُوَ مِنْهُمَا .

هَذَا ، ثُمَّ إِنَّا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ كَسَرُوا فَعَلَةً مِمَّا هُوَ عَيْنَاهُ عَلَى فَعَلٍ وَفَعَلٍ
نَحْوُ ، جُوبٌ ، وَنُوبٌ ، وَضِيْعٌ (٣) وَخِيَمٌ فَجَاءَ تَكْسِيرُهُمَا تَكْسِيرَ مَا
وَاحِدِهِ ، مَضْمُومِ الْفَاءِ وَمَكْسُورِهَا .

فَنَحْنُ الْآنَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ نَرْتَاحَ لِذَلِكَ وَنَعْلَلَهُ ، وَإِمَّا أَنْ
نَتَهَالَكَ فِيهِ وَنَتَقَبَّلُهُ غُفْلَ الْحَالِ سَازِجاً مِنَ الْإِعْتِلَالِ (٤) .

(١) اللَّأْمَةُ : الدَّرْعُ .

(٢) الْعَرَصَةُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ : كُلُّ بَقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ ،
وَفِي ط فَقَطْ : عَوْضَةٌ وَعَوْضٌ بِالْوَاوِ وَالضَّادِ ، تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي ط : « صِيغٌ » بِالصَّادِ وَالْغَيْنِ .

(٤) فِي ط فَقَطْ بَعْدَ قَوْلِهِ : « سَازِجاً » زِيَادَةٌ عِبَارَةٌ وَهِيَ : « وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ
عَلَى الْمَتَأَخَّرِ وَذَلِكَ سَازِجاً » وَهِيَ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي النُّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ
وَلَيْسَتْ فِي الْخُصَائِصِ ، وَقَدْ عُلِقَ عَلَيْهَا فِي هَامِشِ ط بِقَوْلِهِ : « مِنْ
الْأَصْلِ »

فأن يقال : إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها أن يكونا في الحُكْم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه ونعطي اليد عَنوة به ، من غير نظره ولا اشتغال من الصنعة عليه^(١) ، ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له^(٢) وجهاً ، فإذا لم يَخْلُ مع الضرورة من وجه من القياس محاول ، فَهُم لذلك^(٣) مع الفُسحة وفي حال السعة أولى بأن يحاولوه ، وَأَحْجَى بأن يناهدوه^(٤) فيتعللوا به ولا يُهمَلوه .

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل في ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ، ومحمولاً عليه نحو : جَلَقَ ، وفَلَكَ ، وعُرَضَ ، ولُؤْمَ ، وقُرَى ، وبرأ ، كما أنهم لما أعربوا بالواو والياء والألف في الزيدون ، والزَيدَين ، والزَيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين ، وهو النون في يقومان ، وتقعدين ، وتذهبون . فهذا جنس من تدرج اللغة /

[١١٤]

وأما ما حذف لامة وصار الزائد عوضاً منها فكثير .

منه: باب سنة، ومائة، وفئة، ورئة، وعِضة، وضعة، فهذا

(١) في ط : « إليه » مكان : « عليه » ، تحريف .

(٢) في النسخ المخطوطة ، وط « به » مكان : « له » ، والتصويب من الخصائص .

(٣) في النسخ المخطوطة وط : « بذلك » بالباء ، والتصويب من الخصائص .

(٤) في القاموس : نهذ الرجل لعدوه : نهض وصمد .

ونحوه مما حذفت لامه، وعوض منها تاء التأنيث، ألا تراها كيف تُعاقِب
اللام في نحو : بُرة وبُراً، وثُبة وثُباً .

وحكي أبو الحسن عنهم : رأيتُ ميثاً بوزن : مِعياً . فلمّا
حذفوا قالوا : مائة .

فأما بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست
عِوضاً .

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس السّاكن
الثاني عندنا بدلاً ولا عِوضاً لأنه ليس لازماً . وذلك نحو: هذه عصاً
ورحاً ، وكَلِمَتِ مُعلًى فليس التّنوين في الوصل ولا الألف التي هي
بدل منه في الوقف - نحو رأيت عصاً ورحاً عند الجماعة ، وهذه
عصاً ، ومررت بعصاً عند أبي عثمان والفراء - بدلاً من لام الفعل ولا
عِوضاً ؛ ألا تراه غير لازم ، إذ كان التّنوينُ يزيله الوقفُ ، والألف التي
هي بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك تاء مائة ، وعضة ،
وسنة ، ولغة ، وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل، ومبدلة هاء في الوقف .
فأما الحذف فلا حذف .

وكذلك ما لحقه عِلْمُ الجمع نحو : القاضون والقاضين
والأعلون والأعلين . فعلم الجمع ليس عِوضاً ولا بدلاً ؛ لأنه ليس
لازماً .

فأما قولهم : هذان وهاتان، واللذون، واللّتان، والذين واللذون، فلو

قال قائل : إن علم التثنية والجمع فيها عَوَضَ من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع، لا على حدّ: رجلان، وفرسان، وقائمون، وقاعدون ، ولكن على حدّ^(١) قولك : هما ، وهم ، وهن ، لكان مذهباً ؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل) ، ولو كان كذلك لوجب أن تُنكَرُ البتّة كما تنكر الأعلام نحو : زيدان ، وزيدين ، وزَيّدين .

والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجري مثناة ومجموعة أوصافاً على المعارف كما تجري عليها مفردة . وذلك قولك : مررت بالزَيدَين هذين ، وجاءني أخواك اللذان في الدار .

وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قولك . جاءني ذانك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظرفيين . وكذلك أيضاً تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال / ما كانت تعمله [١١٥] مفردة . وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوتك .

وقريب من هذان واللذان ، قولهم : هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك أنها جَمْعُ هِيْهَة ، وهيْهَة^(٢) عندنا رباعيّة مُكْرَرَة^(٣) ،

(١) كلمة : « حد » ذكرت في الخصائص وسقطت من النسخ الثلاث ، وط .

(٢) في النسخ المخطوطة ، ط : هيهات وهيْهَات « كِلْتَاهُمَا بِنَاءُ مَفْتُوحَةٌ ، تحريف ، صوابه من الخصائص .

(٣) في ط فقط : « مكسورة » مكان : « مكرورة » ، تحريف ، صوابه من =

فاؤها^(١) ، ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها الثانية ياء فهي - لذلك -
من باب صِيصِيَّة ^(٢) . وعكسها باب : يَلِيل ^(٣) ، وَيَهْيَاه ^(٤) ، قال ذو
الرّمة :

٧٥ - تَلُوم يَهْيَاه بِيَاه وقد مضى

من الليل جَوُزٌ واسبطرت كواكبُه ^(٥)

وقال كثير :

٧٦ = وكيف ينال الحاجبية ألفُ بِلِيل مُمْسَاهُ وقد جاوزت رَقْدًا ^(٦)

= النسخ المخطوطة والخصائص . وهيئة أصلها : هَيْهَيَّة ، تحركت الياء وانفتح ما
قبلها ، فقلت ألفاً .

(١) في ط فقط : « فاءها » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ،
والخصائص ، والأسلوب .

(٢) الصّيسة - كما في القاموس - : قرن البقر والظباء ، والحصن ، وكل ما
امتنع به .

(٣) « ليل » - كما في القاموس - موضع قرب وادي الصفراء .

(٤) في القاموس : يهيا من كلام الرعاء .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٨ . وانظر ديوانه ٦٦ .

و « تلوم » كما في القاموس : تمكث وانتظر . وجوز الليل : وسطه
ومعظمه ، واسبطرت : امتدت .

(٦) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٨ :

والحاجية - كما في الخزانة ٢/٣٨١ : نسبة إلى جدّ عزة : حاجب بن غفار
قال البغدادي : ومن الغرائب تفسير العيني للحاجية هنا بالرمّل الطويل
وهو غفلة عن نسبها .

فهيهاة^(١) من مضاعف الياء بمنزلة «المرمة»، و«القرقرة» .

وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هيهايات^(٢)
كَشَوْشِيَّات^(٣) ، وَضَوْضِيَّات^(٤) ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر
اسمٍ غير متمكّن ، ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكّنة نحو :
رَحِيَّان ، وَمَوْلِيَّان .

فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إن الألف والتاء في هيهايات عوض
من لام الفعل في هيهاة ، لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع
بمنزلة : الَّذِينَ ، وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذلك ، وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيهايات
هيهايات ، وهؤلاء وَالَّذِينَ لا يمكن تنكيرهما^(٥) فقد صار إذا هيهايات
بمنزلة : قِصَاعٍ وَجَفَانٍ ؟ .

ويليل سبق ذكره في الهامش رقم ٣ ، من الصفحة السابقة و«رقدا» - كما في
القاموس - : جبل تنحت منه الأرحية .

- (١) في ط : « فهيهايات » بالتاء المفتوحة تحريف سبقت الإشارة إليه .
- (٢) في ط : هوهايات ، وفي هـ : هوهايات ، وفي ت : هيهايات ، كله
تحريف صوابه من الخصائص لأن الأصل : هيهاة كما ذكر سابقاً :
- (٣) في القاموس : ناقة شوشاء ، وشوشاة بالهاء : خفيفة .
- (٤) الضوضاة معناها : الجلبة والصياح . انظر القاموس .
- (٥) في ط ، والنسخ الثلاث : تنكيره ، وفي الخصائص : تنكيرهما ، وهو
الأوضح ، لأن ضمير التثنية يعود على كلمتي : هؤلاء ، والذين .

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حذّه في غيره ،
من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيهاتٍ من هيهاة بمنزلة أرطياة^(١) من
أرطاة ، وسِعلات^(٢) من سِعلاة لما كانت إلّا نكرة كما أن سعليات
[١١٦] وأرطيات لا تكونان^(٣) إلّا نكرتين . /

فإن قيل : ولم لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علماً لرجل أو
أمرأة سميتها بسِعلات وأرطيات . وكذلك أنت في هيهات إذا عرّفتها
فقد جعلتها علماً على معنى البعد ، كما أن غاق فيمن لم ينون قد جعل
علماً لمعنى الفراق، ومن نون فقال غاقٍ غاقٍ، وهيهاة هيهاة، وهيهاتٍ
وهيهاتٍ ، فكأنه قال : بعداً بعداً، فجعل التنوين علماً لهذا المعنى ، كما
جعل حذفه علماً لذلك ؟ .

قيل : أمّا على التحصيل فلا يصحّ هناك حقيقة معنى العلمية .
وكيف يصح ذلك؟ وإنما هذه أسماء سُمي بها الفعل في الخبر نحو:
شَتَان ، وسرعان ، وأف ، وأتأوه^(٤) .

(١) الأرطاة: شجر ثمره كالْعُنَاب مر ، تأكله الإبل غَضَةً ، وألفه للإلحاق فينون
نكرة لا معرفة ، أو ألفه أصلية فينون دائماً ، وجمعه : أرطيات ، وأراطي ،
وأرأط . انظر القاموس .

(٢) في القاموس . السَّعْلَة والسَّعْلَاء بكسرهما : الغول أو ساحرة الجنّ .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « لا يكونان » والأوضح « لا تكونان » بالتاء كما في
الخصائص .

(٤) في ط : « وأتاوة » بدون همزة ، ولعلها : وأتأوه ، وفي الخصائص :
وأوتاه .

وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعد شيء في التنكير ،
وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على
معنى لا يضامه إلا التنكير .

فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفاً .

وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سَمْتِه ؛ ألا تراه
صَوْتاً بمنزلة حاء ، وعاء ، وهاء ، وتعرّف الأصوات من جنس تعرّف
الأسماء المسمّاة بها .

فإن قيل : ألا تعلم أنّ معك من الأسماء ما تكون^(١) فائدة
معرفته كفائدة نكرته البتّة . وذلك قولهم : غدوة هي في معنى : غداة
، إلّا أن غدوة معرفة ، وغداة نكرة . وكذلك أسد وأسامة وثعلب ،
وثعالة ، وذئب وذؤابة ، وأبو جَعْدَة^(٢) وأبو مُعْطَة^(٣) . فقد تجد هذا
التعريف المساوي لمعنى التنكير فاشياً في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع
ذلك أسامة وثعالة ، وأبا جَعْدَة وأبا مُعْطَة ، ونحو ذلك أن تُعَدَّ في
الأعلام ، وإن لم يخص الواحد من جنسه ، فلذلك لم لا يكون
هيهات كما ذكرنا ؟ .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ما يكون » بالياء ، وفي الخصائص و « ما
تكون » ، وهذا أوضح .

(٢) في القاموس : وأبو جَعْدَة وأبو جَعادة : كنية الذئب .

(٣) في القاموس : أبو مُعْطَة بالضم : الذئب . ومِعْط الذئب كفرج : خبث أو
قل شَعْرُه فهو أمعط .

قيل: هذه الأعلام وإن كانت مُعَيَّنَاتُهَا^(١) نكرات فقد يمكن في كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك: فِرقت ذلك الأسد الذي فرقته، وتبرّكت بالثعلب الذي تبرّكت^(٢)، وخَسَّأت الذئب الذي خَسَّأته.

فأمّا الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجهه، فلذلك لم يعتد [١١٧] التعريف الواقع عليه لفظاً سَمَةً خاصّة / ولا تعريفاً.

وأيضاً، فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف، فالفعل إذاً أقرب إليها، ومعترض بين الأسماء وبينها، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب: صه، ومه، وحيهلاً ورُويداً، وإيه، وأيه، وهلمّ ونحو ذلك من باب: نزال، ودراك، ونظار، ومناع، إنما أتاها من قَبَل تضمّن هذه الأشياء^(٣) معنى لام الأمر، لأن أصل صه اسم له - وهو اسكت -^(٤): لَتَسَكْتَ كقراءة النبي عليه الصلاة والسلام: « فبذلك فلتفرحوا »^(٥).

(١) في ط: معنياتها

(٢) في النسخ الثلاث: « تباركت بالثعلب الذي تباركت » والأوضح:

تبرّكت... تبركت في الموضعين كما في الخصائص.

وفي القاموس: وبرك بروكاً وتبراكاً: استنساخ كبرك.

(٣) في الخصائص ٣٠٠/٢: « الأسماء » مكان: « الأشياء »

(٤) في ط والنسخ المخطوطة بعد « اسكت » والأصل لتسكت بزيادة كلمة:

« الأصل » واخترت ما في الخصائص لأنه أوضح.

(٥) يونس / ٥٨، وهي قراءة ابن عامر، وعثمان بن عفان، وأبي وابن هرمز،

والأعمش، وآخرون. وانظر: الإتحاف / ٢٥٢، والبحر ١٧٢/٥،

وتفسير الطبري ٨٨/١١، والنشر ٢٨٥/٢.

وكذلك مَهْ هو اسم أُكْفَفَ ، والأصل : لتكفف . وكذلك نَزَالَ
هو اسم انزل ، وأصله : لِنَتَزَلَ . فلَمَّا كان معنى اللام عائراً^(١) في هذا
النسق وسارياً في أنحائه^(٢) ، ومتصوّراً^(٣) في جميع جهاته دخله البناء
من حيث تَضَمَّنَ هذا المعنى كما دخل أين وكيف ، لتضمّنها معنى حرف
الاستفهام ، وأمس لتضمّنه معنى حرف التعريف ، وَمَنْ لتضمّنه معنى
حَرْفِ الشَّرْطِ ، وسوى ذلك .

فأَمَّا أَفَ ، وهيئات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر
فمحمول^(٤) في ذلك على أفعال الأمر . وكأنَّ المَوْضِعَ^(٥) في ذلك
إنما هو لـ « صه » ومه ، ورويد ، ونحو ذلك ، ثم حمل عليه باب - أَفَ
وشتان ، ووشكان من حيث كان اسماً سُمِّيَ به الفعل . وإذا جاز
لأحمد وهو اسم عَلِمَ أن يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم

(١) في ط فقط : « عابراً » بالباء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة
والخصائص وفي اللسان : عور : العائر ما يحار فيه البصر من كثرته ،
والمراد أن معنى اللام يتردّد كثيراً .

(٢) في ط فقط : « إيجابه » مكان : « أنحائه » ، تحريف صوابه من النسخ
المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : « ومقصوراً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
والخصائص .

(٤) في ط : « فمحول » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في ط فقط : « وكان الموضوع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة
والخصائص .

سَمِيَ به الفعل في الخبر باسم سَمِيَ به الفعل في الأمر أولى ؛ ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأنَّ السَمِيَ به أيضاً فعل .

ومع ذا فقد تجدُ لفظ الأمر في معنى الخبر ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(١) . ﴿ وَقَوْلُهُ : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(٢) ، أَي فَلْيَمْدُدْ .

ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا ﴾ ^(٣) وقولهم : « هذا الهلالُ » معناه : انظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلَمَّا كَانَ أَفَ كَصِهْ فِي كَوْنِهِ اسْمًا لِلْفِعْلِ كَمَا أَنَّ صِهْ كَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنَّ هَذَا اسْمٌ لِفِعْلِ مَأْمُورٍ بِهِ ، وَهَذَا اسْمٌ لِفِعْلِ مَخْبَرٍ بِهِ ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِ الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ صَاحِبِهِ صَارَ كَأَنَّ [١١٨] كُلِّ / وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ صَاحِبُهُ ، فَكَأَنَّ لَا خِلَافَ هُنَاكَ فِي لَفْظٍ وَلَا مَعْنَى .

وما كان على بعض هذه القُربى والشُّبْكَةُ أُلْحَقَ بِحُكْمِ مَا حُمِلَ

(١) مريم / ٣٨ .

(٢) مريم / ٧٥ .

(٣) البقرة / ٢٣٣ ، وهي قراءة ابن كثير - وأبي عمرو ، وعاصم ، والكسائي ومجاهد ، وابن محيصن .

وانظر : الإتحاف / ١٥٨ ، والبحر ٢ / ٢١٤ ، والتيسير / ٨١ ، وتفسير الطبري ٥ / ٤٧ ، والفخر الرَّازي ٢ / ٢٦٥ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

عليه ، فكيف بما ثبتت فيه . ، ووفت عليه^(١) ، واطمأنت به . ؟ فاعرف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عَوْضاً منها : فرزدق و فريزید ، وسفرجل ، وسفيريج ، وهوباب واسع . فهذا طَرَفٌ من القول على ما زيد من الحروف عَوْضاً من حرف أصلي محذوف .

وأما الحرف الزائد عَوْضاً من حرف زائد فكثير . منه التاء في فَرَاذَنَة^(٢) ، وزنادقة ، وجحاجة^(٣) ألحقت عوضاً من ياء المد في : فرازين ، وزناديق، وجحاجيح .

ومن ذلك : ما لحقته ياء المدّ عَوْضاً من حَرْف زائد حذف منه ، نحو قولهم في تكسير مُد حرج وتحقيقه ، دُخَيْرِج ، ودَحَارِج فالياء عَوْضٌ^(٤) من ميمه .

وكذلك جحافيل وجُحَيْفِيل الياء عَوْضٌ من نونه .

وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عَوْضٌ من يائه .

(١) في ط فقط : « علتة » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في القاموس : الفرزان بالكسر : الشطرنج ، معرّب .

(٣) في القاموس : الْجَحْجَحُ : السيد، جمعه : جحاجح ، وجحاجة ، وجحاجيح .

(٤) في ط فقط : « فالياء عوضاً » تحريف واضح .

وكذلك زعافير^(١) الياء عوضاً من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عَوْضٌ من ياء تفعيل أو ألف
فَعَال ، وذلك نحو : سَلَيْتُهُ ، تَسْلِيَةً ، وَرَبَّيْتُهُ ، تَرْبِيَةً ، الهاء بدل من ياء
تفعيل في تَسْلِي ، وَتَرْبِي ، أو ألف سِلَاءً وَرِبَاءً ، أنشد أبو زيد :

٧٧=باتت تنزّي دلوها تنزياً كما تُنزّي شَهْلَةً صَبِيًّا^(٢)

ومن ذلك : تاء الفَعْلَلَة^(٣) في الرباعي نحو الهملجة^(٤)
والسَرَهْفَة^(٥) كأنها عَوْضٌ من ألف فَعْلَال نحو : الهِمْلَاج والسَرَهَاف ،
قال العجاج : -

(١) في جمع : زعفران .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢ ، والمنصف ٢/١٩٥ ، وابن يعيش
٥٨/٦ ، والمقرب ٢/١٣٥ ، والعيني ٣/٥٧١ ، والتصريح ٢/٧٦ ،
والأشموني ٢/٣٠٧ ، واللسان : « شهل » و « نزا » وانظر شواهد الشافية
٦٧/٤ .

وفي العيني : التنزية : رفع الشيء إلى فوق ، والشهلة : وهي العجوز
الكبيرة شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص
صَبِيًّا ، وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة ، فهي تنزى الصبي
باجتهاد .

(٣) في ط : « الفعلة » مكان : الفعللة ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
والخصائص والأسلوب .

(٤) في القاموس : الهملجة : فارسيّ معرب . وأمر مهملج : مذلل منقاد .

(٥) في القاموس : سر هفت الصبي : أحسنت غذاءه ، ونعمته .

٧٨ * سَرَهْفَتُهُ مَا شِئْتَ مِنْ سِرْهَافٍ ^(١) *

وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسَّلَاقَة ^(٢) . كأنها عوض من ألف حيقال ، وبيطار ، وجهوار ، وسلقاء .

ومن ذلك قول التغلبي : -

٧٩ * متى كنا لأُمَّكَ مَقْتُونَا ^(٣) *

والواحد مَقْتَوَى وهو منسوب إلى مَقْتَى ، وهو مَفْعَل من القَتَو ، وهو الخدمة قال : /

٨٠ = إني أمرؤ من بني خزيمه لا أُحْسِنُ قَتَوَ الملوك والحَفْدَا ^(٤)

(١) من شواهد : الخصائص ٢٢٢/١ ، ٣٠٢/٢ ، والمنصف ٤١/١ ، ٤/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٦ ، ٤٩ .

وانظر ديوان العجاج / ١١١ ، وروايته :

* سَرَعْفَتُهُ مَا شِئْتَ مِنْ سِرْعَافٍ *

قال الأصمعي شارحه : سرعفته ، وسرهفته ، وسرهده : إذا أحسنت غداءه .

(٢) السَّلَاقَة - كما في القاموس - : ضَرْبٌ مِنَ البَضْعِ عَلَى الظهر ، والبَضْع ، القطع من اللحم .

(٣) من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة ، وصدده :

* تَهْدَدُنَا وَأَوْعَدُنَا رَوِيداً *

(٤) من شواهد : المحتسب ٢٥/٢ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، ٣٠٣ ،

والتصريح ٣٧٧/٢ . وفي حاشية يس ٣٧٧/٢ : الحَفْد : الخدمة ،

= فحركات الناء ضرورة كقول رؤية :

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مَقْتَوِيُونَ ومَقْتَوِيَيْن ؛ كما أنه إذا جُمع بصريّ وكوفيّ قيل : بصريّون وكوفيّون ، ونحو ذلك ، إلا أنه جُعِلَ عِلْمُ الجمع معاقباً لِياء الإضافة فصَحَّت اللَّامُ لنية الإضافة كما تصح^(١) معها . ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مَقْتَوَنَ وَمَقْتَيْن كما يقال : هم الأعلون ، وهم المصطفون ، فقد ترى إلى تعويض عِلْمُ الجمع من يائي الإضافة والجمع^(٢) زائداً .

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة أنها عَوْضٌ من ألف فاعلته^(٣) .

ومنع ذلك المبرد فقال : ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوّض من حرف هو موجود غير معدوم ؟ .

قال ابن جنّي : وقد ذكرنا ما في هذا . ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب (التّعاقب) . وفيه أن أبا عليّ رد

* مشتبّه الأعلام لماع الخفقن *

=

أراد : الخفق . وانظر الجوهرة والتعليق على الشاهد ٢٧/٢ .

(١) في ط فقط : « كما يصح » بالياء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « والجمع » ، وفي الخصائص : « والجميع » .

(٣) انظر النص في سيبويه ٢٤٣/٢ .

قول المبرد في الجزء الستين من (التذكرة)، وحاصله: أن تلك الألف ذهبت، وهذه غيرها، وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأصناف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التفعيل .

قال : لكن الألف في المفاعِل بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مُقاتلاً وضاربه مُضارباً . قال الشاعر :

٨١=أقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلاً وأنجو إذا غمَّ الجبانُ من الكرب^(١)

فأما أقمت إقامة ، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة .

وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو : مبيع ومَقول .

والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه ، فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في يمان ، وتهام ، وشآم ، هي عوض من إحدى ياءى الإضافة في : يميني ، وتهامي ، وشامي .

وكذلك ألف ثمان . قلت لأبي علي : لِمَ زعمتها للنسب ؟

فقال : لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ قلت له : نعم، ولو لم

(١) من شواهد : سيبويه ٢/٢٥٠ ، والمقتضب ١/٧٥ ، والخصائص

١/٣٦٧ ، ٢/٣٠٤ ، والمحتسب ٢/٦٤ ، وابن يعيش ٦/٥٠ ، ٥٥

واللسان : قتل . هذا وقد نسب الشاهد إلى : مالك بن أبي كعب .

تكن للنسب لَزِمَتْهَا الهاء البتّة نحو: عباقية^(١) ، وكراهية ،
وسباهية^(٢) ، فقال : نعم هو كذلك .

ومن ذلك : ياء التفعيل بدل من أَلَفِ الفِعَالِ كما أن التاء في أوله
عوض من إحدى عَيْنَيْهِ .

[١٢٠] وقد وقع هذا التعاض في / الحروف المنفصلة عن الكلام غير
المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صيغها . وذلك نحو قول الراجز على
مذهب الخليل :

٨٢= إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على مَنْ يَتَكَلَّ^(٣)
أي مَنْ يَتَكَلَّ عليه؟ فحذف « عليه » هذه وزاد « على » متقدمة ألا
تري أنه : يعتمل إن لم يجد مَنْ يَتَكَلَّ عليه .

(١) من معانيها في القاموس : الرجل المكار الداهية ، وشجرة شائكة ،
واللص الخارب .

(٢) في القاموس : السباهية : المتكبر وفي ط « سماهية » بالميم ، تحريف « صوابه من
الخصائص

(٣) من شواهد : سيويه ٤٤٣/١ ، وأمالى الزجاجي ٢٣٤ ، ٢٣٥ ،
والخصائص ٣٠٥/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وابن الشجري ١٦٨/٢ ،
والخزانة ٢٥٢/٤ ، والمغنى رقم ٢٥١ ، والتصريح ١٥/٢ ، والأشموني
٢٢٢/٢ .

وفي حاشية الصّبان : يعتمل أي يعمل بالأجرة . وقيل : إن مفعول : « يجد »
محذوف أي إن لم يجد شيئاً ، ثم استأنف مستهماً استفهاماً إنكارياً فقال : على
من يَتَكَلَّ ؟ .

وندع ذكر قول غيره هنا .

وكذلك قول الآخر :

٨٣ = أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما خَصَفْنَ بآثار المطي الحوافر^(١)

أي خصفن بالحوافر آثار المطي يعني آثار أخفافها^(٢) فحذف الياء من الحوافر. وزاد أخرى عوضاً منها في آثار المطي ،

هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمثل ، فما وجدت منه مندوحة عن القلب لم ترتكبه^(٣) .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولك : بأيهم تضرب امرر ، أي أيهم تضرب امرر به ، وهو كثير .

انتهى ما أورده ابن جنّي في هذا الباب^(٤) .

(١) من شواهد : الخصائص ٣٠٦/٢ . وانظر شرح المفضليات للضبي /

٦٠٩ قال الضبي : أولى فأولى : يتوعد . وخصفن أي تبعت الخيل الإبل

قال : والعرب : يركبون الإبل ، ويقودون الخيل إذا أرادوا الغارة ، فإذا

صاروا إلى موضع القتال ركبوا الخيل . وفي ط : « بامرئ القيس »

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « أخفافه » وفي الخصائص : « أخفافها » .

(٣) في ط فقط : « يرتكبه » بالياء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

والخصائص .

(٤) انظر هذا الباب في الخصائص من ص ٢٨٥ إلى ٣٠٦ ، الجزء الثاني .

وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه .
منها : قال ابن خالويه : من العرب مَنْ إذا حذف عَوْضَ .

من ذلك تشديد الميم في القم في بعض اللغات عَوْضاً من لامة المحذوفة ، فإن أصله : فَمَيُّ أَوْ فَمَوُ . أنشد الأصمعي :

٨٤ = * يا ليتها قد خرجت من فَمِّه^(١) *

وتشديد أب وأخ عَوْضاً من لاميهما ، فإن أصلهما : أبُو ، وأخُو . قال في الجمهرة : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون : أخ وأخة .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل »^(٢) : ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة قال : وكذا تشديد نون « هَن » قال سحيم :

٨٥ = ألا ليت شِعْري هل أَبَيَّتْ ليلةً وهَنِّي جاذِبِينَ لِهْزَمَتِي هِنْدِ^(٣)

(١) من شواهد : الخصائص ٢١١/٣ ، والمحتسب ٧٩/١ ، وابن الشجري ٣٥/٢ وابن يعيش ٣٣/١٠ ، والخزانة ٢٨٢/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٤٩ . واللسان : « طسم » ، و « فوه » . وبعده :
* حتى يعود الملك في أسطمه *

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١ .

(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ٤٤ ، وفي اللسان : « هنا » برواية : لهزمتي هن مكان : « هند » وأيضاً هي رواية السيوطي في الأشباه ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١ .

وتشديد ميم دمّ عَوْضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : دَمَيُّ
قال :

٨٦ = * والدمّ يَجْري بينهم كالجدول *

وقال :

٨٧=أهان دمّك فرغاً بعد عزته يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَدِ^(١)
فقد شقيت شقاءً لا انقضاء له وسَعْدُ مُرْدِيكَ موفورٌ على الأبد/ [١٢١]
وذهب جماعة : إلى أن تشديد النون في هذانَ عَوْضٌ من ألف
ذا المحذوفة .

وقوم : إلى أن النون في المثنى والجمع عَوْضٌ من حركة
المفرد .

وآخرون : إلى أنها عوضٌ من تنوينه .

= وفي الدرر اللوامع : كنى بـ « هَنَ » المشدّد عن ذَكَرِه . وجاذ : أي ثابت
على القيام . واللّهْزمتان بكسر اللام والزاي : عظمان ناتئان في اللحيين
تحت الأذنين ، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة
الاستعارة .

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ٥٢ .

قال في الدرر : الفرغ : مخرج الماء من الدلو بين العراقي (أي السيور
التي يعلق بها الدلو) أي سفك دمك هيناً بغيك ، وكان لأجل إصرارك على
الحسد .

وآخرون: إلى أنها عوضٌ منهما معاً .

ومن هذا الباب تعويض هاء التانيث من ألف التانيث .

الخامسة^(١) : تقول في جمع حَبْنُطِي^(٢) ، وَعَفْرَنِي حبانط وعفاران^(٣) ، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوّض الياء تقول : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسع جداً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُغَيْرِي .

وأما تعويض الهاء فمقصود على ما ذكر. وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كأشعْثِيّ وأشاعْثَة ، وأزرقِيّ وأزارقَة ، ومهلْبِيّ ومهلْبَة .

ومن تعويض الهاء عن ألف التانيث قولهم في تصغير لُغَيْرِي : لُغَيْرِيَّة^(٤) وفي تصغير حُبَارِي^(٥) حُبَيْرَة .

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف إليه في أيّ وإذْ ،

(١) أي من تنمّاته التي أوردتها زائدة على كلام ابن جنيّ - .

(٢) الحبنطي : الممتلىء غيضاً أو بطنه كما في القاموس .

(٣) العفْرني : الشديد كما في القاموس .

(٤) في ط فقط : « لغيزة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) الحباري : طائر للذكر والأنثى . انظر القاموس .

وَمِنْ حَرْفِ الْعَلَّةِ الْمَحذُوفَةِ فِي نَحْوِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَأُعِيمُ^(١)
وَقَاضٍ ، وَدَاعٍ .

قال ابن النحاس في « التعليقة » : واختلف في تنوين كُلِّ
وبعض ، فقليل : عن المضاف إليه كإذ .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال ليس بعوض عن
المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقّه الاسم قبل الإضافة
والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو
الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه . انتهى .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « وَأُعِيمُ » ولعلها تصغير : أَعْمَى
وفي القاموس : « عَمَى » عَمِيَ عَمَى فهو أَعْمَى وعم ، فالتنوين
عوض من حرف العلة وهو الياء .

قاعدة [في التعويض والبدل]

قال أبو حيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا: يا
أبت فالتاء عوض من ياء المتكلم.

[١٢٢] وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الأول / كعدة
وزنة، وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا
في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً فيعوض منه
حرف آخر نحو زنادقة في زناديق.

وقال أبو البقاء: في «التبيين» عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا
حذفوا من الأول عوضوا أخيراً مثل عدة وزنة. وإذا حذفوا من الآخر
عوضوا في الأول مثل ابن. وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في أوله
فكان المحذوف من آخره قال: والعوض مخالف للبدل، فبدل الشيء

يكون في موضعه^(١)، والعَوَض يكون في غير موضع المَعَوَض منه^(٢).

قال : فإن قيل : التعويض في موضع لا يوثق بأنّ المَعَوَض عنه في غيره، لأنّ القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أنّ همزة الوصل في اضرب وبابه عوضٌ من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة ؟

فالجواب : أنّ التعويض على ما ذكر يغلب على الظنّ أن موضعه مخالف لموضع المَعَوَض منه لما ذكرنا في الوجهين.

قولهم : الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك، وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخفّ منه. والخفّة تحصل بمخالفة الموضع.

فأمّا تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأنّ الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفي «شرح التسهيل» لأبي حيّان : اختلف في باب : قضاة ورمّة، فالذي عليه الجمهور أنّ وزنه فُعَلَة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتلّ الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

(١) في ط فقط : « موضع » مكان : موضعه ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط فقط : « عنه » مكان : « منه » .

وقال بعضهم: وزنه فَعَلَّةٌ ككاملٍ وَكَمَلَّةٌ، وأن هذه الضَّمة [١٢٣] للفرق بين المعتل الآخر والصحيح / .

وقال الفراء: وزنه فُعَلٌ بتضعيف العين كَنَازِلٍ وَنُزَلٍ، والهاء فيه أعني في غِزَاةٍ ورُمَاةٍ عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف.

قال أبو حيان: وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور الشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً احتوت على نظم سهل، وعِلْمٌ جَمَّ فقال:

والوزنُ في الغِزَاةِ والرُّمَاةِ	في الأصل عند جُمْلَةٍ ^(١) الرِّوَاةِ
فِعْلَةٌ ليس لها نظيرُ	في سالمٍ من شأنه الظُّهورُ
وآخرون فيه قالوا فَعْلَةٌ	كما تقول في الصحيح الحَمَلَةُ ^(٢)
فَخُصَّ في ذلك حرفُ الفاءِ	بالضَّم في ذي الواو أو ذي الياءِ
وخالف الفراء ما انبأتُ	وحجَّهم بقولهم: سَرَاةٌ
وعنده وزن غِزَاةٍ فُعَلٌ	كما تقول: نازل ونُزَلٌ
فالهاء من ساقطها معتاضه	وإنما تُعرف بالرياضه
كالأصل في إقامة إقوام	بالاعتياض اطرْد الكلامُ

(١) في ط: «حملة» بالحاء

(٢) في ط: «الجملة» بالجيم

وبعضها جاء على التأصيل غَزَى^(١) وعُفَى^(٢) ليس بالمجهول

وقال الزمخشري : في «الأحاجي»^(٣) : معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدرك بزيادة شيءٍ ، ليس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنها فتدرك^(٤) ذلك بزيادة التنوين .

والفرق بين العوض والبدل . أن البدل يقَعُ حيث يقَعُ المُبدل منه . والعوض لا يراعي فيه ذلك . ألا ترى أن العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض منه في أوله^(٥) .

وقد ألف ابن جني كتاب (التعاقب) في أقسام البدل والمبدل منه ، والعوض والمعوض ، وقال في أوله : اعلم ان كل واحد من ضربي

(١) وردت الكلمة في النسخ الثلاث وط من غير ضبط ، وقد اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً . وفي اللسان : « غزا » قال الأزهري : والغَزَى على بناء الركع والسجد قال الله تعالى : ﴿ أَوْكَانُوا غُزًى ﴾ آل عمران / ١٥٦ .

(٢) اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً . وفي اللسان : وعفوت الرجل : إذا طلبت فضله . والعافية ، والعفأة ، والعَفَى : الأضياف ، وطلاب المعروف . وقيل : هم الذين يعفونك أي يأتون يطلبون ما عندك . (٣) حققت « الأحاجي » بعنوان : المحاجة بالمسائل النحوية ، وقامت بتحقيقها د/ بهيجة باقر الحسيني نشر وطبع دار التربية ببغداد سنة ١٩٧٣ .

(٤) في المحاجة / ١١٦ : « فتدورك » مكان : « فتدرك » .

(٥) انظر النص كاملاً في المحاجة / ١١٦ .

التعاقب، وهما: البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع [١٢٤] صاحبيه، وربما امتاز أحدهما / بالموضع دون رَسِيلِهِ^(١) إِلَّا^(٢) أن البدل أعم استعمالاً من العوض، وذلك أنا نقول: إن ألف قام بدل من الواو في: قَوْمٌ، ولا نقول: إنها عوض منها.

ونقول: إن الميم في آخر اللهم بدل من ياء في أوله، كما نقول: إنها عوض منها، وإن ياء أينق بدل من عينها كما نقول: انها عوضاً منها.

أو لا ترى إلى سعة البدل وضيق العوض .
وكذلك جميع ما استقرته تجد البدل فيه شائعاً، والعوض ضيقاً .
فكل عوض بدل وليس كل بدل عَوْضاً .

كذا وضع هذين اللفظين أهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم، وأجروا عليه عاداتهم . وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك أن تصرف: (عوض) في كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتي مستقبل ثانٍ مخالفاً لِمُنْقَضٍ .

ومن ذلك: تسميتهم الدَّهْرَ: عَوْضٌ، لأنه موضوع على أن

(١) في النسخ الثلاث: «وسيلة» بالواو، وما في ط أوضح . قال في أساسي البلاغة «رسل»: وهو رَسِيلُهُ في الغناء والنضال، وغير ذلك يعني أنه يباريه وينافسه .

(٢) في ط فقط: «وإلا» بالواو .

ينقضّي الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده . ومعلوم أنّ ما يمضي من
الذّهر فإنّ لا يُعاد، ومعادٌ لا يرتجع .

ومما ورد في فوت المعوّض منه قوله :

٨٨ = عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداعُ والضُّرسُ نقدٌ^(١)

أي عَوَّضها الله الولد مما أخذه منها من سواد الشعر وصِحَّة
الفم .

فهذه حالُ تصرّف «ع و ض» وليس كذلك تصرف : «بدل»،
لأنّ البدل من الشيء قد يكون والشئان جميعاً موجودان، ألا ترى إلى
قول النّحويين في : مررت بأخيك زيدٍ، إن زيداَ بدل من أخيك، وإن
كانا جميعاً موجودين .

فأمّا من قال : إن زيداَ مُترجِّمٌ عن الأخ فإنه لا يأبى أيضاً أن
يقول : بدلٌ منه .

وإنما أثر لفظ الترجمة هنا، وإن كان يعتقد صحّة لفظ البدل فيه
كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويحيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر
كالجرّ والخفض، والصّفة والنعت، والظرف والمحلّ، والتمييز
والتفسير، وغير ذلك .

ومّا ينبغي أن تعرف فرقاً بين البدل والعوّض : أنّ من حكم

(١) نسبه في اللسان : « نقد » إلى الهذليّ .

وفي اللسان : نقد الضُّرسُ والقرنُ نقدًا : تكسّر .

البدل أن يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه أن يكون في وضع المعاضِ منه، ألا ترى أن ياء «ميزان» بدل من الواو التي هي فائوها، وهي مع ذلك واقعة موقعها.

وكذلك واو «موسر» بدل من الياء التي هي فائوها، وهي في [١٢٥] مكانها/ : ودال «وَدُّ» ^(١) الأولى بدل من تاء «وَتَد» وهي في مكانها.

والألف في: رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانها.

وليس أحد يقول: إن ياء ميزان عوض من واوه، ولا ألف قام عوض من واوه، ولا ألف رأيت زيدا عوض من تنوينه في الوصل.

وسبب ذلك ما قدّمناه من أن: «ع و ض» إنما هي لعدم الأول، وتعويض الثاني منه، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنها فيهما كأنهما الواو والياء، ومتى نطقت بواحدٍ، من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر. وكذلك الألف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد، في: «اضربا» جارية عندهم تجرى ما هي بدل منه، حتى إنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد نطقوا بالنون، فالألف إذا كأنها هي النون.

وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر، لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدماً عليه ولا متراجخاً عنه، ولم يُسمَّ

(١) في القاموس : الودّ : الودّ.

شيئاً، من ذلك عَوْضاً. وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زناديق.

قيل: لها عوض، لأنها لم تقع موضع ما هي عوض منه.

وكذلك هاء التفعلة نحو: التقدمة والتجربة، وتاء التفعيل، عوض من عين فِعَال، فتاء تكذيب عَوْضٌ من إحدى عَيْنَي كِذَاب، لأنها ليست في موضعها، ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فِعَال، لأنها في موضعها، ولأن الياء أيضاً قريبة الشبه بالألف كأنها هي والبدل أشبه بالبدل منه من العوض بالمعوض منه. انتهى.

قاعدة

[في العَوَض والمُعَوَض منه]

العَوَض والمُعَوَض منه لا يجتمعان ، وَمِنْ ثَمَّ رد أبو حَيَّان قول شيخه ابن عصفور والآمدي : أنه لا يجوز حذف فعل الشرط . في الكلام أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض « لا » من المحذوف نحو: اضرب زيدا إنَّ أساء وإلا فلا ليس بشيء ، بل « لا » نائية ، وليست عَوْضاً من الفعل ، لأنه يجوز الجمع بينهما ، تقول : اضرب زيدا إنَّ أساء وإن لا يسيء فلا تضربه . ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهما .

ورد أيضاً قول أبي موسى الجزولي : إنَّ « ما » اللاحقة : لأَيِّ الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى .

[١٢٦] فقال لو كانت عوضاً / لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى : ﴿ أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ ﴾^(١) لأنه لا يجتمع العَوَض والمُعَوَض منه ، بل

(١) القصص / ٢٨ .

الصَّواب: أنها زائدة لمجرّد التوكيد، ولذلك لم تلزم ولو كانت عَوْضاً للزمت .

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم : اللّهم الميم فيه عوض من حَرْف النّداء ، ولذلك لا يجمع بينهما .

الثاني : قولهم في النداء : يا أبت ويا أمت ، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث : قولهم : يمانى ، وشامى ، وتهامى ، الألف فيه عوض من إحدى ياءى النّسب ، ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع : قولهم : عدة وزنة ونحو ذلك ، الهاء فيه عَوْضٌ من الواو المحذوفة ، التي هي فاء الكلمة ، والأصل : وعد ، ووزن ، ولذلك لا يجتمعان .

الخامس : قولهم . زنادقة : الياء فيه عوض من الياء في زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان . ومثله دجاجلة وجبابرة ، وما أشبه ذلك .

السادس : قال أبو حيان : يختصّ كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحقوق شين ، عند بعض العرب وسين^(٢) عند بعضهم في

(١) وهي ظاهرة الكشكشة المشهورة .

(٢) وهي ظاهرة الكسكسة .

الوقف . وذلك عَوْضٌ من الهاء ، فلذلك لا يجتمعان .

السابع : قال أبو حيان : قد نابت الألف عن هاء السّكت في الوقف في بعض المواضع ، وذلك في : حيّهل ، وإن قالوا : حيّهلة ، وحيهل ، وحيهلاً ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها . وأما إن فسمع فيه : إنه بالهاء . ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا : إنا . وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، أذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه ، إناه كما قلت في الوقف على هذا : هذه .

الثامن : باب جوارٍ وغواشٍ يقال فيه حالة النصب : رأيت جوارِي ، بمنع الصرف بلا خلاف لِخَفَةِ الفتحَةِ على الياء . وفي حالة الرفع والجرح تحذف ياءه / ويلحقه التنوين . والأصح أنه عوض من الياء، ولذا لا يجتمعان .

قال في « البسيط » : وهذه المسألة مما يُعاني بها ويقال : أيّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظه تمّ حكمه ، ونقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع : قال الكوفيون : لولا في قولك : لولا زيد لأكرمته أصلها : لو والفعل ، والتقدير : لو لم يَمْنَعني زيدٌ من إكرامك لأكرمته إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لا » عوضاً فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : أما أنت منطلقاً فحذفوا الفعل ، وزادوا

أما عوضاً من الفعل .

قالوا: والذي يدل على أنها عوض : أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لثلا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

العاشر : قال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو : إن تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها فلا يجتمعان .

الحادي عشر : قال في « البسيط » : تصحب اللام اسم الإشارة ، فيقال : ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقيق المشار إليه ، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما ، فيقال : « هذا لك » لثلا يجمع بين العوض والمعوّض بخلاف الكاف ، فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر : قال الزمخشري في « الأحاجي » نحو قولهم : سنون ، وقُلُون^(١) وأرضون ، وحرون جمع حرة . جعلوا الجمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

وقال في « البسيط » : سنة حذف لامها ، وجعل جمعها بالواو والنون عوضاً من عود لامها ، فيقال : سنون ، فإذا جمعت على سنوات عادت اللّام ؛ لأنه قياس جمعها وليس عوضاً .

(١) قُلُون : جمع قُلّة ، والقُلّة : عودان يلعب بهما الصبيان . انظر القاموس .

وأما قُلة فتجتمع على قُلون وقِلات ، ولا تعود لامها في الجمعين ، لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قُلَى .

[١٢٨] وكذا هَنَة^(١) / تجمع على هَنوات ، ولا تعود اللام ، لأن الألف والتاء صارا كالعوض .

وكذا فئة وفئات ، وشية وشيات ، ورثة ورثون ورِثات ، ومثة ومثون ومثات ، ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح في « المغني » : سُمِعَت ألفاظ مجموعة جمع التصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء التأنيث أو إدغام قالوا : سنة وسِنون ، وقُلة وقُلون ، وبُرة وبُرون^(٢) ، وثبة وثبون^(٣) ، وكرة وكرون ، ورتة ورثون ، ومثة ومثون ، وأرض وأرضون ، وحرّة وحرون^(٤) .

وهذا يتوقف على السَّماع لامجال للقياس فيه . وقد غيرُوا بِنْيَةً بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسروا أول سِنين ، وكسروا وضموا أول ثبين وكرين .

(١) الهنة كما في القاموس : الشيء اليسير .

(٢) البُرة كُتِبَ : حلقة في أنف البعير أو في لحمه أنفه .

(٣) الثَّبة : وسط الحوض أو الجماعة .

(٤) الحرّة : الأرض ذات الحجارة السود ، وفي الأشموني ٨٥/١ : وشذ حرون جمع حرّة .

وقيل : إنّ جمعها ليس عوضاً عن تاء التأنيث ، بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل .

وقد كثر التعويض من محذوف اللّام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سَنَخها^(١) .

ولم يوجد التعويض في محذوف التاء إلا في (أرض) ليكون الزائد^(٢) في قوة الأصلي في المراعاة والطلب . انتهى .

الثالث عشر : الأسماء الستة حذفت لاماتها في حال أفرادها . وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها . ذكره ابن يعيش في « شرح المفصل » .

الرابع عشر : قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمّر تقديره : أناذي زيداً أو ادعو ، ونحو ذلك . ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفّظ به ، لأن « يا » قد نابت عنه .

الخامس عشر : قال ابن يعيش : قال الخليل : اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في النّدبة ، آخر الاسم من نحو : يا زيداه ، ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللّام مع ألف النّدبة ، ومجرهما واحد ؛ لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء .

(١) السّخ بالكسر : الأصل ، ومن السنّ منبّة ، ومن الحمى سورتها .

(٢) في ط فقط : « لزائد » بسقوط الألف ، تحريف .

السادس عشر : قال ابن يعيش : هاء التنبيه في « يا أيها الرجل » زيدت لازمة عَوْضاً مما تحذف منها ، والذي حذف منها الإضافة في قولك : أي الرجلين ، والصّلة التي في نظيرها ، وهي : مَنْ ، ألا ترى [١٢٩] أنك إذا ناديت «من» قلت : يا من أبوه / قائم ، ويا من في الدار .

السابع عشر : قال ابن يعيش : الناس أصله : أناس ، حذفوا الهمزة وصارت الألف ، واللام في الناس عوضاً منها ولذلك لا يجتمعان . فأما قوله :

٨٩ * إن المنايا يَطْلِعُنَ على الأناس الآمِنيًا^(١) *

فمردودٌ لا يعرف قائله .

الثامن عشر : قال ابن يعيش : لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرّر الاسم نحو : الأسد الأسد ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر : قال ابن يعيش : قولهم^(٢) عَذِيرُكَ من فلان

(١) من شواهد : الخصائص ١٥١/٣ ، وابن الشجري ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ١٢١/٥ ، والخزانة ٣٥١/١ ، وشواهد الشافية ٢٩٦/٤ . والشاهد كما في الخزانة لذي جدن الحميريّ الملك ، وقد عاش ثلاثمائة سنة .

(٢) في اللسان : « عذر » ، ومنه قول عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو ينظر إلى ابن ملجم :

* عذِيرُكَ من خليلك من مُراد *

يقال : عَذِيرُكَ من فلان بالنصب أي هات مَنْ يعذرُكَ ، فاعِل بمعنى فاعل .

مصدر بمعنى العذر، ورد منصوباً بفعل مقدر كأنه قال : هات عَذِيرَكَ أو أحضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل ، لأنه أقيم مقام الفعل .

العشرون : قال ابن يعيش : الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدّر الذي هو « اللام » أو « مِن » .

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه، وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ ، وليس بمنزله في العمل .

قال : ونظير ذلك واو « رَبِّ » ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل بِرَبِّ المقدرة ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي نائبة في اللفظ عن رَبِّ .

الحادي والعشرون : قال ابن يعيش : إذا قلت : رأيت القوم أجمعين كان في تقدير : رأيت القوم جميعهم . وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف إليه وعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجزى على نكرة . وصار ذلك كجمعهم أرضاً على أرضين عوضاً من تاء التانيث .

فإن قيل : تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك كانت حروف الإعراب منه . فقالوا : قائمة وقاعدة ، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ، مائة ومئتين ، وقُلة وقُلين ،

وثبة وثبين . والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها ، وحرف الإعراب ما
[١٣٠] قبلها /

فالجواب : أن المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو
نفس الاسم ، لذلك لا يفصل بينهما .

وإذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس إنما يصغر الاسم
المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك في عَلَم التأنيث : نحو :
طليحة ، ومُخِيراء يصغر الصّدر ويبقى علم التأنيث بحاله . فلما تنزل
المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوّض منه
إذا حذف وأريد معناه .

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في « المغني » : لا يجوز
حذف خبر « كان » ، لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا
يجتمعان .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرة » « كان » من حيث إنها فعل
لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض
منه ، ولا يجمع بين العوّض والمعوّض منه .

الثالث والعشرون : قال السّخاوي في « تنوير الدّياجي » في
تفسير الأحاجي » : « ما » في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقت عوض
من كان إذ الأصل ، لأن كنت منطلقاً ، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل
معها عند سيبويه .

وإن جعلت « ما » توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل . وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون : أما في قولهم : أما زيد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السخاوي .

الخامس والعشرون : « ما » في قولهم : أفعل هذا إما لا ، عوض من جملة ؛ إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره ، حذفت الجملة وصارت « ما » عوضاً منها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي .

السادس والعشرون : قد وسوف والسين ، وحرف النفي ، جعلت عوضاً مما سقط من أن المفتوحة المخففة إذا دخلت على الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض . ذكره الزمخشري في « الأحاجي » .

السابع والعشرون : قولهم ، زرني أزرك ، حقيقته : « زُرْني فإنك إن تزرني أزرك » ، فحذفت جملة الشرط ، وجعل الأمر عوضاً منها . ذكره ابن جني في / « كتاب التعاقب » .

[١٣١]

قال : ومثل ذلك أيضاً الفعل المجزوم في جواب النّهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض . وجميع ذلك ، الجمل الظاهرة فيه أعواض من الجمل المحذوفة ، المقدرة .

وتقدير الشرط نحو : « لا تشتمه يكن خيراً لك » ، « أين بيتك أزره » أي إن أعرفه أزره ، « ليت لي مالاً أتصدق به » ، « اللهم ارزقني بغيراً أحج عليه » . « ألا تنزل عندنا تُصَبُّ خيراً » . فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضاً منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون : قولهم : « أنت ظالم إن فعلت » تقديره : إن فعلت ظلمت ، حذف جواب الشرط ، وجعلت الجملة المتقدمة فيه عَوْضاً من المحذوف .

ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب ، لأن جواب الشرط لا يتقدم . ذكره ابن جنّي .

التاسع والعشرون : « ما » في « حيثُما » و « إذا » ، جيء بها عَوْضاً من إضافتها ، إلى الجملة . ذكره ابن جنّي .

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسم جعلت عَوْضاً من خبر المبتدأ في نحو : لَعَمْرُكَ لأفعلنّ ، وأمينُ الله لأفعلنّ . فوجب حذفه ، ولم يَجْزْ ذِكْرُهُ^(١) . ذكره ابن جنّي .

الحادي والثلاثون : جواب « لولا » في قولك : لولا زيد لقمّت ، جُعِلَ عَوْضاً من خبر المبتدأ أو معاقباً له ، فوجب حذفه . ذكره ابن جنّي .

(١) سقطت كلمة : « ذكره » من ط ، وت .

الثاني والثلاثون : قولك : « ليت شعري هل قام زيد؟ » فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري ، لأنه مصدر شَعَرْتُ ، وشَعَرْتُ فعلٌ متعدٌّ فمصدره متعد مثله . وهذه الجملة نابت عن خبر ليت ، وصارت عَوْضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاءً بها . ذكره ابن جنّي .

الثالث والثلاثون : « يد » و « غد » أصلهما يَدْيٌ وَغَدُوٌّ ، بسكون العين حذفت اللّام ، وعَوَّض منها حركة العين . ذكره ابن جنّي .

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام في « المغني » لكون الباء والهمزة / متعاقبتين لم يجز : أقمت بزيد .

[١٣٢]

وكذا قال الحريري في « درة الغواص » : الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حَرْفي الاستفهام .

الخامس والثلاثون : والسادس والثلاثون : قال ابن جنّي في « سر الصناعة » : أما قولهم : « لا ها الله » فإن ها صارت عندهم عَوْضاً من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في « آله إنك لقائم » عوضاً من الواو .

وقال الشلوبين في « شرح الجُزُولية » : « أما آله » بالمدّ فعلى أن همزة الاستفهام صارت عَوْضاً من حرف القسم . ودليل كونها عَوْضاً : أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ، لا تقول : أو الله لأفعلن .

السابع والثلاثون : قال الأندلسي في « شرح المفصل » :

يقال : إنّ واو^(١) القسم عَوْضٌ من الفعل بخلاف الباء ، فإنها ليست عَوْضاً منه . ومن ثمّ جاز : أقسمت بالله^(٢) ولم يجر : أقسمت والله .

الثامن والثلاثون : قال ابن إياز لا يجوز إظهار أن الناصبة بعد حتّى ، لأن حتّى جعلت عَوْضاً منها فلا يجوز إظهارها ، لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون : قال ابن عصفور في « شرح الجمل » : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عَوْضاً من الفعل المحذوف ، وتارة لا . فإن لم يجعل عَوْضاً منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهب للحج : مكّة أي تريد ، ولمن سدّد سهماً : القرطاس أي أصبت . وإن شئت أظهرته .

وإن جعل عَوْضاً منه لم يجر إظهاره لئلا يجمع بين العَوْض والمعَوْض منه .

إلا أنّ جعل الاسم المنصوب عَوْضاً من الفعل المحذوف لا يطرد ، وإنما جاء ذلك في مواضع تُحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك : قولهم : مَرَحَباً وأهلاً وسَهْلاً ، وَسَعَةً وَرَحْباً ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عَوْضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال .

(١) في ط : « واو والقسم » بزيادة « واو » قبل القسم ، تحريف .

(٢) في ط : « أقسمت الله » بإسقاط الباء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

ومن ذلك : هَنِئاً مَرِيئاً ، وكرامةً ومسرّةً ، ونعمةً عيش ، وسَقِيّاً ، ورَعِيّاً ، وسُحْقاً وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وبَهْرًا ، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في / الدّعاء للإنسان أو عليه ، أو هي [١٣٣] حاكية لذلك . كلّها منصوبة بإضمار فعل لا يَظْهر ، لأنها صارت عَوْضاً من الفعل الناصب لها . انتهى .

الأربعون: قال ابن الدّهان في « الغرّة » : قال قَوْمٌ : إنما امتنع دخول الجرّ في الفعل ، لأن الجزم في الفعل عوضٌ من الجرّ في الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوّض منه .

الحادي والأربعون : قال ابن الصائغ في « تذكرته » : نقلت من مجموع بخطّ علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرّماح قال : الفرق بين : « حَسَنَ وجهه ، وعَبْدُ بَطْنِهِ ، وواحدُ أُمِّهِ » ، حيث يبعد الأول ، لأن فيه جمعاً بين العِوض والمُعَوّض منه إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجهُ فاعلاً بالصّفة دون الثاني لأنه لا يصحّ رفع البطن بعبد ، والأم بواحد ، ثم يُنقل كما في : « حسن » نحو : حَسَنُ أبُوهُ ، ثم حَسَنُ الأب .

الثاني والأربعون : قال ابن القوّاس في « شرح الدّرة » : قد عَوّضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : هاء التنبيه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجرّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

تنبيه

[حول الجمع بين العوضين]

قال السخاوي في : «تنوير الدِّياجي» : أبدلوا من ياء الإضافة تاءً في نحو : يا أبت ، ويا أمت ، وأبدلوا منها ألفاً فقالوا : يا أبا ، ويا أمّاً ، فلها بدلان : التاء والألف ، ثم جمعوا بينهما ، فقالوا : يا أبتا، ويا أمّتا ، ولم يعدّوا ذلك جمعاً بين العِوض والمعوّض عنه ، لأنه جمع بين العِوضين .

وكذا ذكر ابن النّحاس في « التعليقة » وقال : لا يكره الجمع بين العِوضين ، كما يكره الجمع بين العِوض والمعوّض عنه .

تنبيه

[على عدم الجمع بين البدل والتعويض]

قال ابن جنيّ في « كتاب التعاقب » لا يجمع بين أن يُبدل من [١٣٤] الحرف ويعوّض منه /

هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

تنبيه

[حول الياء والتاء]

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا في قول النحاة : إن التاء في فِرَازته^(١) عوض من الياء نظراً ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الوضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بهما ، وهما غير واجبين في الكلمة .

وعندما رأى النحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب ، وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس معنىً تعتبره العرب ، بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم . وإن كان سبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلا أنه لا يقدح فيه معنىً ، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة . وأي فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ؟ انتهى .

قلت : هذا السؤال قد تعرض له ابن جنّي ، وأجاب عنه فقال في كتاب « التعاقب » : فإن قلت : فلعلّ الهاء في : زنادقة ، وجحاحجة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عوضاً ، قلنا لم تأت

(١) الفِرَازان : الشطرنج كما في القاموس ، وجمعه : فرازين . وفي الممتع ١٣٩/١ : فعالين : لم يجيء إلا اسماً نحو : سراحين (جمع سرحان ، وهو الذئب) وفرازين ، ولا يكون إلا جمعاً .

الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة . انتهى .

قاعدة

[العوض لا يحذف]

ما كان عَوْضاً لا يحذف ، فلا تحذف «ما» في «أما أنت منطلقاً انطلقت»، ولا كلمة « لا » من قولهم : «افعل هذا إمّالا»، ولا التاء من عدة : وإقامة واستقامة .

- فأما قوله تعالى : ﴿ وإقام الصلاة ﴾^(١) فمما يجب الوقوف عنده . ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدّر أحرف النداء عوضاً من : ادعوا ، وأنادي لإجازتهم حذفها .
وقال الأمدي : في « شرح الجزولية » : إن قال قائل : لِمَ جاز دخول « يا » على هذا ، ولا تدخل على الألف واللام ؟

فالجواب : « ما قال المازني » ، إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر، فلما دعوتُهُ نزعَتْ منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النداء ، فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة

[١٣٥] ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن « يا » قد صارت /
عَوْضاً من الإشارة .

(١) الأنبياء / ٧٣ .

التغليب

قالن ابن هشام في « المغني » : القاعدة الرابعة : أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط .

فلهذا قالوا : الأبوين في الأب والأم، وفي الأب والخالة .
والمشرقين والمغربين . والخافقين في المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب سمي خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه . والقمرين : في الشمس والقمر . والعمرين : في أبي بكر وعمر . والعجاجين : في رؤية والعجاج . والمروتين : في الصفا والمروة .
ولأجل الاختلاط أطلقت مَنْ على ما لا يعقل في نحو : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ ^(١) ، الآية .

واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى : ﴿ فَاعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ^(٢) لأن لعل متعلقة بـ « خَلَقَكُمْ » ، لا بـ « اعبدوا » .

والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في ﴿ وَكَانَتْ مِنْ

(١) النور / ٤٥ .

(٢) البقرة / ٢١ .

القانتين ﴿١﴾ .

والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في ﴿ فسجدوا إلا
إبليس ﴾ (٢) .

ومن التغليب ﴿ أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مَلَّتْنَا ﴾ (٣) ، فإن شعيباً عليه
السّلام لم يكن في ملّتهم قط ، بخلاف الذين آمنوا معه .

وقوله : ﴿ يَذْرَوءُكُمْ فِيهِ ﴾ (٤) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء
والأنعام ، فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام (٥) .

قالوا : ويغلب المؤنث على المذكر في مسألتين :

إحداهما : ضُبْعَانُ فِي ثَنِيَّةٍ ضُبُعٌ لِلْمُؤْنِثِ وَضُبْعَانٌ لِلْمَذْكَرِ ، إذ لم
يقولوا ضُبْعَانَانِ .

والثانية : التّاريخ ، فإنهم أرخَوْا بالليالي دون الأيام . ذكر ذلك
الزّجاجي وجماعة .

قال ابن هشام : وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع

(١) التحريم / ١٢ .

(٢) البقرة / ٣٤ ، وغيرها .

(٣) الأعراف / ٨٨ .

(٤) الشورى / ١١ .

(٥) أنظر المغنى ٢ / ٧٦٤ - ٧٦٦ .

شيئان ، فيجري حكمُ أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها، إذ كانت أشهرهم قَمَرِيَّة، والقمر إنما يطلع ليلاً .

وقال ابن فلاح في « مغنيه » : العرب تغلب الأقرب على الأبعد

بدليل تغليب / المتكلم على المخاطب ، وهما على الغائب في [١٣٦] الأسماء نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

واستدلّ بذل على أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في

الاستقبال ؛ لأن الحال أقرب، والعرب تغلب الأقرب على الأبعد .

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك : قال أبو حيان : باب النَّسَبُ يُنْبِي عَلَى ثَلَاثَةٍ^(١)
تغييرات :

لفظي : وهو كَسُر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنوي : وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، ألا ترى أن علياً
مثلاً ينطلق على رجل اسمه علي ، فإذا نسب إليه صار ينطلق على رجل
ينسب إلى علي .

وحكمي : وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة
نحو : مررتُ برجلٍ قرشيٍّ أبوه ، كأنك قلت : منتسبٌ إلى قریش
أبوه .

ويطرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقاً .

وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكناً فيه كما يرفعه اسم
الفاعل المشتق .

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « ثلاث تغييرات » .

فهذه ثلاث : تغييرات ، ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس ، إذ التغيير يأنس بالتغيير .

وقال غيره : النسب يغير الاسم تغييرات .

منها : أنه ينقله من التعريف إلى التنكير تقول في تميم : تَمِيمِي .
والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تُعرَّف .

ومنها : أنه ينقله من الجُمود إلى الاشتقاق ، وإلا لما جاز وصف المؤنث به ، ولحقاقه التاء ، وَلَمَّا عَمِلَ الرَّفْعُ فيما بعده من ظاهر أو ضمير .

ومن ذلك يقال ابن يعيش : إنما اختصت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دورها ، وسعة استعمالها في باب الإخبارات والمعاملات^(١) ونحوها ،

ولأن الحكاية ضرب من التغيير، إذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيَوَةٌ ، وَحَبَبٌ ، وَمَكْوَزَةٌ^(٢) . وشاع فيها الترخيم دون غيرها من

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والعلامات » تحريف صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ .

(٢) وقع تحريف في هذه الأعلام ، ففي ط ، ت : « حبوة » بالباء ، مكان : « حيوة » بالياء ، وفي ط فقط « مكر » مكان : مكوزة ، صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ ، والممتع حيث ذكر أن ما كانت عينه ياءً ، وواوه لاماً مثل : =

الأسماء ، لأنها في أصلها مغيرة بنقلها إلى العلمية . والتغيير يأنس [١٣٧] بالتغيير . /

ومن ذلك: قال السخاوي في « تنوير الدياجي » : دخلت تاء التأنيث في أم وأب في حال النداء عوضاً من ياء الإضافة نحو ، يا أمت ويا أبت ،

والأصل : يا أمي ويا أبي . والدليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف : يا أبة ويا أمة . وإنما اختص ذلك بالنداء ، لأنه باب تغيير^(١) .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علماً نحو ، يائِب ويا عِض ، في ثبة وعِضة^(٢) لأنها تبدل هاء

= حَيَوْتُ فلا يحفظ في كلام في اسم ولا فعل ، فأما « الحيوان » ، و « حيوة » فشاذان ، والأصل فيهما : « حَيَّان » ، و « حَيَّة » فأبدلوا من إحدى الياءين واواً . انظر ٥٦٩ / ٢ . ورجاء بن حَيوة علم مشهور . وأما مَحَب فهو اسم رجل ، وكان حقه الإدغام . قال في الممتع ٦٤٩ / ٢ : أو يشذ شيء فيحفظ ولا يقاس عليه نحو : « مَحَب » و « تَهَلَّل » وأما مكوزة فهي - كما في القاموس - علم على مكان ، وكان حقها الإعلال مثل « مقام » وأصلها : مَقوم . قال في الممتع ٤٨٨ / ٢ : وقد شذت ألفاظ فجاءت مصححة ويايها أن تعتل ، وهي : مَزِيد ، و « مَرِيم » ، و « مَكُوزة » و « مَقُودة » .

(١) في ط : « من باب تغيير » بزيادة : « من » .

(٢) العضة كعدّة : الفِرقة ، والقطعة ، والكذب .

في الوقف إبدالاً مطّرداً^(١) فساغ حذفها، لأن التّغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن النحاس في « التعليقة » : لا يرخّم المتعجب منه ، لأنها لا ترخّم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرّق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر بالترخيم ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن فلاح في « المغنى » : إنما أتبع حركة المنادي لحركة الصّفة إذا كانت « ابناً » بين علّمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السّخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء ، ثم الياء ، فيقال في حنيفة : حنفيّ ، لأن ياء النسبة لما تسلّطت على حذف التاء تسلّطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فاعيل فلا يحذف منه الياء نحو : تميم وتميمي ، لفقد العلة المذكورة .

وكذا قال ابن النّحاس : لما تطرّق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) في ط والنسخ الثلاث : « لا مطّرداً » تحريف ، صوابه من ابن يعيش

وقال ابن فلاح في « المغنى » : إنما اختص العلم بالترخيم لوجهين :

أحدهما : أن الاعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثانٍ ، والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والثاني : أن النداء أثر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يأنس [١٣٨] بالتغيير/ .

ومن ذلك : قال ابن عصفور في « شرح الجمل » : والذي خرج عن نظائره « أي » من الموصولات ، وذلك أن كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر .

ويجوز حذف المبتدأ في « أي » في (١) فصيح الكلام نحو : يعجبني أيهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم . فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها أيضاً بالبناء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) سقطت « في » من ط فقط ، تحريف ،

التَّصَاص

منه : حمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما
حُمِلِ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي بَابِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَفِي التَّثْنِيَةِ
وَالْجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ طَلَباً لِلْمَقَاصَةِ .

ذكره في « البسيط » .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » أبدلت الهمزة من الهاء
في « ماء » « وشاء » والأصل : مَوَّةٌ ^(١) وَشَوَّةٌ ^(٢) ، وفي أيّهات ،

(١) في ابن يعيش ١٥/١٠ : « قد أبدلت الهمزة من الهاء ، وهو قليل مطّرد
قالوا : ماء : وأصله : مَوَّةٌ فقلّبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
فصار في التقدير ماهاً ، ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف
القلة فقلبت كقلبها ، فصار : ماء . وقولهم في التكسير : أمواه ، وفي
التصغير : مَوِيَّةٌ دليل على ما قلناه من أن العين واو ، واللام هاء .

(٢) في ابن يعيش ١٥/١٠ : قولهم : شاء ، الهمزة فيه بدل من الهاء ، وهو جمع
شاة ، وأصله : شَوَّةٌ بسكون الواو على وزن فَعْلَةٍ كقَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ ،
فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلة لخفائها ، وضعفها ، وتطرفها ، وهم كثيراً
ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التانيث . . فلما حذفت
الهاء من شاة بقي الاسم على شَوَّةٌ ، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التانيث ،
لأن تاء التانيث تفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها
وصارت شاة . . فلما جمعت تطرح تاء التانيث ، فبقي الاسم على حرفين
آخرهما ألف ، وهي معرضة للحذف إذا دخلها التنوين كما تحذف ألف
عصاً ، ورحى ، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وذلك محال =

والأصل : هَيْهَات .

وكان ذلك بضربٍ من التقاص لكثرة إبدال الهاء من الهمز .
قالوا : هُنْ فعلت ، والمراد : أن ، وهَبَرَت الثوب في : أَبْرَتْهُ ^(١) .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : قلبت الهمزة في نحو صَحْرَاءَ
وَعُشْرَاءَ ^(٢) وَنُفَسَاءَ واواً في الجمع بالألف والتاء فيقال : صحراوات ،
وَعُشْرَاوَات ، وَنُفَسَاوَات ^(٣) ، لأنَّ الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً
طلباً للتقاص .

= فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد ، فصار في التقدير ، شاه ، ثم أبدلت
الهاء همزة فقليل : شاء .

(١) في القاموس : « أبر » يقال : أبر النحل والزرع يأبره ، ويأبره أبراً وإباراً
وإبارة : أصلحه كأبره « يعني أن الفعل جاء على وزن فَعَلَ : أبر ، وعلى
وزن فَعَلَ : أبر .

(٢) العُشْرَاء من النوق التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية .

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله . وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال : القاعدة الحادية عشرة : من مُلِحَ كلامهم تقارضُ اللفظين، ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء « غير » حكم إلا في الاستثناء بها ، وإعطاء « الا » حكم « غير » في الوصف بها / .

[١٣٩]

الثاني : إعطاء « أن » المصدرية حكم « ما » المصدرية في الإهمال كقوله :

٩٠ = أن تقرأن على أسماء ويحكمما مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا^(١)
وإعمال « ما » حملاً على « أن » نحو: « كما تكونوا يؤلّون عليكم » . ذكره ابن الحاجب .

(١) من شواهد : المنصف ٢٧٨/١ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ،
والمغنى رقم ٣٥ ، ١٩٥ والعيني ٣٨٠/٤ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ،
والأشموني ٢٨٧/٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣ .

وهذا الشاهد قائله مجهول ، وقد أورده ابن جني في المنصف ٢٧٨/١
شاهداً على الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً .

قال ابن جني : فسالت أبا علي عن ثبات النون في : « تقرأن » بعد « أن »
فقال : « أن » مخففة من الثقيلة وأولاهها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا
أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلا أن الاستعمال إذا ورد
بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس .

الثالث : إعطاء « إن » الشرطيّة حكم « لو » في الإهمال نحو :
« فإن لا تراه فإنه يراك »^(١).

وإعطاء « لو حكم » ، « إن » في الجزم نحو :

٩١ = * لو يشأ طار به ذو ميعة *^(٢)

(١) انظر شواهد التوضيح ولتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩

(٢) نسب إلى امرأة من بني الحرث بن كعب . وتماه :

* لا حق الأطلال نهـد ذو خُصَل *
وبعده :

غير أن البأس منه شيمة وصروف الدهر تجري بالأجل
والميعة : النشاط ؛ وأول جري الفرس ، وأول الشباب . والأطلال :
الخواصر ، واحداها : إطل ، وقد يخفف ، ومعنى لا حق الأطلال أي قد
لصقت إطله بأختها من الضمر.

والنهد من الخيل : الجسم المشرف . انظر في شرح الألفاظ
الخزانة ٤ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ والخُصل : جمع خُصلة ، وهي لفيفة من
الشعر .

وهو من شواهد : الخزانة ٤ / ٥٢١ ، والمغنى رقم ٤٨٨ ، ١١٩٦ والهمع
والدّرر رقم ١٣١٦ ، والأشموني ٤ / ١٤ ، وانظر شواهد التوضيح
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩ ، وقد أوردته شاهداً على الجزم
بلو حملاً على إن هذا وبعض مراجع الشواهد : روت : « بها » مكان :
« به » . كرواية السيوطي في الأشباه ، وقد علق الصبان على رواية « بها »
بقوله : « والذي رأيته في المغنى ، وشرح شواهد للسيوطي : « طار به » بضمير =

ذكره ابن الشجري .

الرابع ، إعطاء إذا حُكِمَ متى في الجَزْمِ بها كقوله :

٩٢ = * وإذا تُصْبِكَ خَصَاصَةً فَتَحْمَلِ ^(١) *

وإهمال « متى حملاً على إذا كقول عائشة رضي الله عنها :

« وإنه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس » ^(٢) .

الخامس ، إعطاء « لم » حكم « لن » في عمل النصب قُرِءَ ﴿ ألم

نُشْرَحَ ﴾ ^(٣) .

= مذكر يرجع إلى الفارس .

قال السيوطي أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ ،

(١) لعبد قيس بن خفاف وصدره :

* واستغن ما أغناك ربك بالغنى *

من شواهد المغنى رقم ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١١٩٧ ، وشواهد المغنى للسيوطي

/ ٢٧١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٧٩٨ ، ويروي : « فتجمل » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، ومسنند ابن حنبل ١٥٩/٦ . وانظر

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦٣/١ ، وشواهد التوضيح

والتصحيح / ١٩ .

(٣) الشرح / ١ . ومن تنبيهات الأشموني ٨/٤ قوله : حكى اللحياني عن

بعض العرب : أنه ينصب بـ « لم » . وقال في شرح الكافية : زعم بعض

الناس أن النصب بـ « لم » إغتراراً بقراءة بعض السلف : ﴿ ألم تشرح لك

صدرك ﴾ بفتح الحاء وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون

الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت . وقد علق الأشموني على

هذا الرأي بقوله : وفيه شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير

وقف ولا ساكنين » :

وفي إعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله : —

٩٣ = لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ

حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةُ^(١)

السادس : إعطاء « ما » النافية حكم ليس في الإعمال، وإعطاء

« ليس » حكم « ما » في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم : « ليس الطَّيْبُ إِلَّا الْمُسْكُ » .

السَّابع : إعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله :

٩٤ = * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢) *

وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن .

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خَرَقَ

الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ ، وقوله :

(١) من شواهد المغني رقم ٥٢٢ ، ١١٩٨ ، والهمع والذّرر رقم ١٠٠٣ ، وشرح

شواهد المغني للسيوطي / ٦٨٨ ، والأشْمُوني ٢٧٨/٣ .

(٢) هذا رجز نسب إلى رؤبة . وقبله :

* تقول بُنَيَّ قَدْ أُنَى إِنَاكَ *

من شواهد : سيبويه ٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ،

والمغني رقم ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ١١٩٩ ، والخزانة ٤٤١/٢ ، والهمع رقم

٤٩٠ ، وحاشية يس ٢١٣/١ ، والأشْمُوني ٢٦٧/١ ، ١٥٨/٣ . ومعنى :

قَدْ أُنَى إِنَاكَ : أي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه ، وانظر

الذّرر اللوامع رقم ٤٩٠ .

٩٥ = *أو بَلَّغْتَ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرًا^(١) *

التاسع : إعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب وإعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر .

العاشر : إعطاء « أفعل » في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر .

قال : ولو ذكُرَتْ أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة .

وذكر محمد بن مسعود بن الذكِّي^(٢) في كتابه « البديع » : أن الذي ، وأن المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله : / [١٤٠]

(١) للأخطل ديوانه / ١١٠ ، وصدره :

* مثل القنافة هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَّغْتَ نَجْرَان *

وروايته : « على العيارات » مكان : مثل القنافة : انظر لحن العامة / ٩٢ ، وتثقيف اللسان / ٦٠ ، والأشموقي ٧١ / ٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٦٤١ .

(٢) سَمَّاهُ أَبُو حِيَّان : محمد بن مسعود الغزنِي . وقال ابن هشام : ابن « الذكِّي » . وله كتاب : « البديع » أكثر أبو حيان من النقل عنه . وذكره ابن هشام في « المغني » ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين ، ولم يذكر السَّيُوطِي في البغية ٢٤٥ / ١ سنة وفاته ، لكن المحقق في الهامش ذكر أنه توفي سنة ٤٢١ هـ كما في كشف الظنون / ٢٣٦ .

٩٦ = أَتَقَرَّحُ أَكْبَادَ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي أَرَى كِبْدِي مِنْ حَبِّ مِيَّةٍ تَقَرَّحُ^(١)

وتقع أن بمعنى الذي كقولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذب » .

أي : من الذي يكذب .

قال ابن هشام : فأما وقوع « الذي » مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي . وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه « ذلك الذي يُبَشِّرُ اللَّهَ عباده »^(٢) ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا »^(٣) .

وأما عكسه فلم أعرف قائلاً به . والذي جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب . وهذا لا معنى له . ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال . وقل من يتنبه لإشكالها .

قال : وظهر لي توجيهان : أحدهما : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول أن والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده ، ولكن بوجهٍ يقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾^(٤) إنَّ التقدير :

(١) من شواهد : المغني رقم ٩٥١ ، والبيت منسوب لجميل . انظر ديوانه / ٤٧ .

هذا وقد روى : « يقرح » بالياء ، لأن الكبد تذكر وتؤنث .

(٢) الشورى / ٢٣ . وفي ط : يبشر الله به عباده ، بزيادة : « به » ، تحريف .

(٣) التوبة / ٦٩ .

(٤) يونس / ٣٧ .

ما كان افتراء . ومعنى هذا ما كان مُفْتَرًى .

الثاني : أن أعقل ضَمَّنَ معنى : أبعد . فمعنى المثال : زيدٌ أبعدُ من الكذب لعقله من غيره ، فـ « مِنْ » المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بـ « أفعل » لما تَضَمَّنَه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعي^(١) . والمُفْضَلُ عليه متروك « أبداً مع أفعل ، هذا لقصد التعميم .

وفي (شَرْح الدِّرَةِ) لابن القَّوَّاس : شُبِّهَتْ « ليس » بـ « لا » فحملت عليها في العطف كما حملت « لا » عليها في العمل . قال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقُنَّهُمْ ﴾^(٢) .

خَرَجَ المازني الآية على أن « إِنَّ » وإن كانت مشددة فهي النافية بمعنى « ما » ثقلت كما إنَّ المشددة لا تخفَّف . وهذا من التَّقَارُضِ .

فائدة

[في تقارض « إِلَّا » و « غير »]

قال الزَّمَخْشَرِيُّ في المِفْصَلِ : « وأَعْلَمُ أَنَّ إِلَّا وَغَيْراً يَتَقَارَضَانِ ما لكل واحدٍ منهما .

(١) في ط فقط : « الوصفي » بالصاد والفاء ، تحريف صوابه من المغنى ٦٠٣/٢ حيث نقل السيوطي النص منه . والنسخ المخطوطة .

(٢) هود / ١١١

قال ابن يعيش : معني التّقارض : أن كلّ واحدٍ منهما يستعير
من الآخر حُكماً هو أخصّ به ، فأصل « غير » أن يكون وصفاً والاستثناء
فيه عارض معارٍ من « إلّا » /

[١٤١]

التقدير

فيه مباحث :

الأول : قال ابن هشام : القياس أن يقدر الشيء في مكانه
الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير
محلّه ، فيجب أن يقدر المفسر في نحو : زيدا رأيتُه مقدّماً عليه .

وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص
حينئذٍ .

وليس كما تَوَهّموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذّر الأصل أو
اقتضاء أمر معنوي لذلك .

فالأول : نحو : أيهم رأيتُه، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله .
ونحو : ﴿ وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(١) فيمن نصب ، إذ لا يلي أمّا فعلٌ .

(١) فصلت / ١٧ ، وفي الألوسي ١١٣/٢٤ : « وقد قرأ الأعمش وابن وثاب
بصرفه في جميع القرآن إلّا في قوله تعالى : « وآتيناهم ثمود الناقة مبصرة ﴾
[الإسراء / ٥٩] لأنه في المصحف بغير ألف .

وقرأ ابن أبي إسحاق ، وابن هرمز بخلاف عنه ، والأعمش
وعاصم ، وابن عباس : « ثموداً » بالنصب والتنوين . والمنع من الصرف =

وكنا قدّمنا في نحو : في الدار زيدٌ : أنّ متعلّق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول اللهم إلا أن يُقدّر المتعلّق فعلاً فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا .

وإذا قلت : إن خلفك زيداً وجب تأخير المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، لأن مرفوع «إنّ» لا يسبق منصوبها .

وإذا قلت : كان خلفك زيدٌ جاز الوجهان . ولو قدرته فعلاً ، لأن خبر كان يتقدّم مع كونه فعلاً على الصحيح ، إذ لا تلبس الجملة الاسميّة بالفعلية .

والثاني : نحو متعلّق البسملة الشريفة ، فإنّ الزمخشريّ قدره مؤخراً عنها ، لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللات والعزى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقاييم ، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى ، فإنه الحقيق بذلك ^(١) .

الثاني : ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل ،

= للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة ، ومنّ صرفه جعله اسم رجل .

(١) انظر تفسير الكشاف ٢٩/١

ولذلك كان تقدير الأخفش : ضربى زيداً قائماً : «ضَرَبُهُ قائماً» أولى من تقدير باقي البصريين : «حَاصِلٌ» إذ كان أو إذا كان قائماً لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التّقدير من اللفظ أولى .

وكان تقديره في : أنت مِنِّي فرسخان : «بُعْدُكَ مِنِّي فرسخان» [١٤٢] أولى من تقدير الفارسي / أنت مِنِّي ذو مسافة فرسخين ، لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف ، والفارسيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وضَعَفَ قول بعضهم في « وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ »^(١) : أن التّقدير : حُبَّ عِبَادَةِ الْعِجْلِ . والأولى تقدير : الحُبِّ فقط .

وَضَعَفَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي « وَاللَّائِي يَيْشُن »^(٢) الآية : إن الأصل : واللّائي لم يَحْضَنْ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر . والأولى أن يكون الأصل : واللّائي لم يَحْضَنْ كذلك قليلاً للمحذوف .

الثالث : إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة ، أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور ومضمر^(٣) عائد على ما يحتاج إلى الرّابط ، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرّج ، فالأوّل نحو « كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ »^(٤) ، أي كَدَوْرَانِ عَيْنِ الَّذِي .

(١) البقرة / ٩٣ .

(٢) الطلاق / ٤ .

(٣) في « ت » و « م » : أو جار ومجرور ومضمر « بدون واو العطف .

(٤) الأحزاب / ١٩ .

والثاني : نحو :

٩٧ = * إذا قامتا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا ^(١) *
أي تَضَوَّعًا مثل تَضَوَّعَ نَسِيمُ الصَّبَا .

والثالث ، : كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) أي لَا تَجْزِي فِيهِ ، ثم حُذِفَ « فِي » فصَارَ لَا تَجْزِيهِ ، ثم حَذَفَ الضَّمِيرُ منصوباً لَا مَخْفُوضاً . قاله الأخفش .

الرابع : ينبغي أن يَقْدَرُ الْمُقَدَّرُ من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيَقْدَرُ فِي : ضَرْبِي زِيدًا قَائِمًا : ضَرْبُهُ قَائِمًا ، فإنه من لفظ المبتدأ دون : إذ كَانَ أَوْ إِذَا كَانَ . وَيَقْدَرُ : وَاضْرَبْ دُونَ : أَهْنُ فِي : زِيدًا اضْرِبْهُ . فَإِنْ مَنَعَ من تقدير المذكور مانعٌ معنويٌّ أَوْ صِنَاعِيٌّ قَدَّرَ مَا لَا مَانِعَ لَهُ ، فالأول نحو : زِيدًا اضْرِبْ أَخَاهُ ، يَقْدَرُ فِيهِ : أَهْنُ دُونَ : اضْرِبْ ..

فإن قلت : زِيدًا أَهْنُ أَخَاهُ ، قَدَّرْتَ : أَهْنُ .

والثاني : نحو زِيدًا امْرُؤٌ بِهِ يُقْدَرُ فِيهِ : « جَاوَزَ » دُونَ « امْرُءٍ » ، لأنه لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ . نَعَمْ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِمَّا يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : « نَصَحَ » فِي قَوْلِكَ : زِيدًا نَصَحْتُ لَهُ جَائِزٌ أَنْ تَقْدَرَ :

(١) لامرئ القيس ، والبيت بتمامه كما في الديوان / ٣٢ .

إذا قامتا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بَرِيًّا الْقَرْنُفَلُ

من شواهد : المنصف ٢٠/٣ ، ٧٥ ، والمغنى رقم ١٠٤٤ .

(٢) البقرة / ٤٨ .

نصحت زيداً، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

٩٨ = * يأيها المائح دلوى دونكا^(١) *

إذا قدر « دلوى » منصوباً فالمقدر : خُذْ ، لا دونك ، وقوله :

٩٩ = * وَأَصْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ / الْقَوَانِيسَا^(٢) *

[١٤٣]

الناصب فيه للقوانيس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول ، فكيف يعمل فيه المقدر ؟

وقولك : هذا معطى زيداً أمس درهماً ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدر اسم فاعل ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا فَرَرْتَ بِالتَّقدير من إعمال اسم الفاعل

- (١) رجز قائله مجهول . من شواهد : الإنصاف ٢٢٨/١ ، وابن يعيش ١١٧/١ ، والمقرب ١٣٧/١ ، والخزانة ١٥/٣ ، والمغنى ١٠٣٣ ، ١٠٤٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٩ والعيني ٣١١/٤ ، والتصريح ٢٠٠/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٠٨ ، والأشموني ٢٠٦/٣ ، واللسان : « ميح » .
- (٢) لعباس بن مرداس ، وصدره :

* أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ *

من شواهد : ابن يعيش ١٠٥/٦ ، ١٠٦ ، والخزانة ٥١٧/٣ ، والمغنى رقم ١٠٤٦ ، والتصريح ٣٣٩/١ ، والأشموني ٥٦/٣ . والقوانيس جمع قونس ، وهو أعلى البيضة . وقيل : قونس الفرس : ما بين أذنيه إلى الرأس ، ومثله : قونس البيضة من السلاح . انظر الخزانة .

الماضي المجرد من أل .

الخامس : قد يكون اللفظ على تقدير ، وذلك المقدر على تقدير آخر نحو : « وما كان هذا القرآن أن يُفترى »^(١) ، فإن « يفترى » مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى . « ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا »^(٢) قيل : « ما قالوا » بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول .

وقال أبو البقاء في « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ »^(٣) : يجوز عند أبي عليّ كون « ما » مصدرية ، والمصدر في تأويل اسم : المفعول .

السادس : قال أبو البقاء في « التَّيِّين » : ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور ، فإن الإعراب فيه مقدر ، وليس له لفظ يدلّ عليه . وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه : الإعراب مقدر في حروف المدّ منها ، وإن لم يكن في اللفظ ما يدلّ عليه .

التقديم والتأخير

قال ابن السّراج في الأصول : الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة

عشر :

(١) يونس / ٣٧ .

(٢) المجادلة / ٣ .

(٣) آل عمران / ٩٢ .

- ١ - الصّلة على الموصول .
- ٢ - والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطه التفسير .
- ٣ - والصّفة وما اتّصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .
- ٤ - والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف .
- ٥ - وما عمل فيه حرف أو اتّصل به لا يقدّم على الحرف ، وما شُبّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورَفَعَ فلا يقدّم مرفوعها على منصوبها .
- ٦ - والفاعل لا يقدم على الفاعل .
- ٧ - والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها .
- ٨ - والصّفات المشبه بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فيه .
- ٩ - والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدّم ما بعدها على ما قبلها .
- ١٠ - وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه .
- ١١ - ولا^(١) يقدّم التميّز وما بعد إلا .
- [١٤٤] ١٢ - وحروف / الاستثناء لا تعمل فيما قبلها .
- ١٣ - ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه . ولا يفرّق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات .

(١) في م : « ويقدم » بدون « لا » .

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف ، وكان خبر
المبتدأ سوى ما استثنينا . انتهى - كلام ابن السراج . .

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنّي في « الخاطريات » : العرب تضعف الأقوى ،
وتقوى الأضعف تصرفاً وتلعباً .

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاعٍ عَرَفَجٍ^(١)
كُلِّهِ ، وبصحيفةٍ طِينٍ^(٢) خاتمها ، وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف
في الاسم حكمٌ زائدٌ على شرط الاسمية ، ألا ترى كل وَضْفٍ اسماً أو
واقعاً موقع الاسم ، وليس كل اسمٍ وصفاً ، فالوصفية معنى زائد على
الاسمية .

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى
قويٌّ زائد على شرط الاسمية .

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله
عليه . وكذلك ، نِعَم ، وبئس ، وعسى . ومنه . والدُّ وصاحبٌ وعبدٌ ،

(١) العَرَفَج : شجرٌ سُهْلِيٌّ ، واحدته بهاء (عَرَفَجَة) . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : « طين » : طان : حَسَنَ عمل الطِّين . وطان كتابه . ختمه

أصلها الوصف، ثم منعتة .

وكذلك : « لِّلَّ دَرْكٌ » أصله المصدر ، ثم منع المصدرية .

وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف . ومبنيّ الأسماء أصله الإعراب . والموجود من هذين الضربين كثير إلا أن هذا وجهُ حديثهما . انتهى .

تكثر الحروف يدلّ على تكثير المعنى

عقده ابن جنّي باباً في « الخصائص » وترجم عليه : باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى .

قال هذا فصل من العريّة حسن . منه قولهم : خَشَنَ ، واخْشَوْشَنَ . فمعنى خَشَنَ دون معنى اخْشَوْشَنَ ، لما فيه من تكرير العين [١٤٥] وزيادة الواو : وكذا قولهم / أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب^(٣) فيه قالوا : اعْشَوْشَبَ .

ومثله حَلَاً واخْلُولِي ، وَخَلُقَ واخْلُولُق ، وَغَدِنَ واغْدودن .

ومنه باب فَعَلَ واَفْتَعَلَ نحو: قَدَرَ واَقْتَدَرَ ، فاقتدر أقوى معنى من

(١) في ط : « الشعب » مكان : « العشب » ، تحريف .

(٢) الغَدَنَ : محرّكة : النّعمَة والّلين والمُغْدُوْدِن من الشجر: الناعم المشنّى .

قَدَّر . كذا قال أبو العباس ، وهو محض القياس . وقال تعالى ﴿ أَخَذْ
عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾^(١) ، فمقتدر هنا أوثق من قادر حيث كان الوضع ، لتفخيم
الأمر ، وشدة الأخذ . وعليه قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا اكْتَسَبَتْ ﴾^(٢) لَأَنَّ كَسْبَ الحسنة بالإضافة إلى كسب السيئة أمر يسير .
ومثله قول الشاعر :

١٠٠ = إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطِيئَنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ^(٣)

عَبَّرَ عَنِ الْبَرِّ بِالْحَمْلِ ، وَعَنِ الْفَجْرَةِ بِالِاحْتِمَالِ .

ومن ذلك قولهم : رَجُلٌ جَمِيلٌ وَوَضِيءٌ ، فإذا أرادوا المبالغة
قالوا : جُمَالٌ وَوُضَاءٌ ، وكذلك حَسَنٌ وَحَسَّانٌ .

ومنه باب تضعيف العين نحو : قَطَعَ وَقَطَعَ ، وكَسَرَ وَكَسَّرَ ، وقَامَ
الفرس ، وَقَوَّمتِ الخيلُ ، ومات البعير ، ومَوَّتَ الإبل .

(١) القمر / ٤٢ .

(٢) البقرة / ٢٨٦ .

(٣) للناطقة الذبياني ، ديوانه / ٥٩ ، وهو من قصيدة مطلعها :
بُنْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
من شواهد : سيويه / ٣٨/٢ ، ومجالس ثعلب / ٣٩٦ ، والخصائص
٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ وابن الشجري / ١١٣/٢ ، وابن يعيش
٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة / ٦٥/٣ ، والعيني / ٤٠٥/١ ، والهمع والدرر
رقم ٣٥ والأشموني / ١٣٧ .

ومنه باب فَعَال في النَّسَب كالْبِرَّاز ، والعَطَار ، والقَصَاب ، إِنَّمَا هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء ، وكذلك النَّسَاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نَسَفه بجناحه ، والخُضَارِي للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لِقُوَّة^(١) خُضْرته ، والحُوَّارِي لقوة حَوْره ، وهو بياضه . والخُطَاف لكثرة اختطافه . والسَّكِين لكثرة تسكين الذَّبائح .

قال : ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن مُعتاد حاله .

وذلك فُعَال في معنى فَعِيل نحو طُوال فهو أبلغ من معنى : طويل . وعُراض أبلغ معنى من : عريض . وكذا خُفَاف من خفيف . وقُلَال من قليل . وسُرَاع من سريع ، ففُعَال وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصِّفَةِ فإن فَعِيلاً أخص^(٢) بالباب من : فُعَال لأنه أشدُّ انقياداً منه ، تقول : جميل ، ولا تقول : جُمَال ، وبطىء ولا تقول : بُطَاء ، وشديد ولا تقول شُدَاد ، ولَحْمٌ غَرِيض^(٣) ، ولا تقول : غُرَاض ، فلما كانت فَعِيل هي الباب المطَّرد وأريدت المبالغة عُدِلت إلى : فُعَال . فصارعت

(١) في الخصائص ٢٦٧/٣ : « لكثرة خضرته » ، وهذا أوضح .

(٢) في ط فقط : « أخصر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٢٦٧/٣ .

(٣) في ط فقط : « وعريض » بدون : « لحم » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وفي ط فقط : « وعريض » بالعين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ؛ واللحم الغريض : اللحم الطَّرِي .

فُعَالٌ بِذَلِكَ فُعَالًا . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحدٍ منهما عن أصله . أَمَّا فُعَالٌ فبالزيادة ، وَأَمَّا فُعَالٌ الْخَفِيفُ فبالانحراف به^(١) عن فعيل .

وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ، ثم زيد/ فيها شيء [١٤٦] أوجبت القسمة به^(٢) زيادة المعنى له^(٣) . وكذلك إن انْحَرِفَ به عن سَمْتِهِ وهديه كان ذلك دليلاً على حَدَثٍ مُتَجَدِّدٍ له^(٤) .

قال ابن يعيش في « شرح المَفْصَل » : « ذا » إشارة للقريب فإذا أرادوا الإشارة إلى مُتَبَاعِدٍ زَادُوا كَافَ الْخَطَابِ ، فقالوا : ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أَتَوْا بِاللَّامِ مَعَ الْكَافِ ، فقالوا : ذلك . واستفيد باجتماعهما زيادة في التَّبَاعُدِ ، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

تَنْبِيْهُ

[على الخروج عن القاعدة السابقة]

خرج عن هذه القاعدة باب التّصْغِيرِ فإنه زادت فيه الحروف ، وقلّ المعنى ، ولهذا قال الْعَلَمُ السَّخَاوِيُّ :

(١) « به » سقطت من ط ، وهي في النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في الخصائص « له » مكان : « به » .

(٣) في الخصائص : « به » مكان : « له » .

(٤) انظر النص كاملاً في الخصائص ٢٦٤/٣ - ٢٦٨ .

وأسماء إذا ما صَغَرُوها تزيد حروفُها شَطَطاً وَتَغْلُو^(١)
وعادَتْهم إذا زادوا حُرُوفاً يزيد لأجلها المعنى وَيَعْلُو
يشير إلى « مُغَيَّرِ بَانَ » تصغير مغرب ، وأنيسان تصغير إنسان ،
وعشيان تصغير عشاء ، وَعُشَيْشِيَّة تصغير عَشِيَّة .

تلاقي^(٢) اللّغة

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »^(٣) قال : هذا موضع لم
أسمع لأحد فيه شيئاً إلا لأبي عليّ .

وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع
وكتعاء وبقيته : إنّ هذا اتّفاق وتواردٌ وقع في اللّغة على غير ما كان في
وزنه منها . قال : لأن باب أفعال وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجيء
على هذا الوضع نكراتٍ نحو : أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ،
وأخرق وخرقاء . فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان ، وليسا بصفيتين ،
وإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكلم المؤكّد بها .

(١) في ط : « وتعلو » بالعين تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
والأسلوب .

(٢) في ط : « تلافي » بالفاء تحريف صوابه من الخصائص ٣٢١/١ ، والنسخ
المخطوطة .

(٣) انظر الخصائص ٣٢١/١ .

قال، ومثله: ليلة طَلَّقَتْ ، وليال طوالق . قال : وليس طوالق تكسير
 طلقة ، لأنَّ فَعْلَةً لا تكسّر على فواعل ، وإنما طوالق جمع ، طالقة ، وقعت
 موقع جمع طَلَّقَتْ . وهذا الذي قاله وجهٌ صحيح . وابين منه عندي
 وأوضح /، قولهم في العَلَم : سلمان وَسَلَمَى ، فليس سلمانُ إذاً من سَلَمَى [١٤٧]
 كَسَكْران من سَكْرَى ، لأن باب سكران وَسَكْرَى الصفة وليس سَلْمان ولا
 سَلَمَى بصفتين ولا نَكْرَتين ، وإنما سلمان من سلمى كَقَحْطَان من لَيْلى ،
 غير أنهما لما كان من لفظ واحدٍ تلاقياً^(١) في عَرْض اللغة من غير قصد
 لجمعهما . وكذلك : «أَيُّهُمْ» للجمل الهائج ، وَيَهْمَاء للفلاة ليس كأَدهم
 وَدَهْمَاء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيهما : يُهْم كـ « دُهْم » ،
 ولم يسمع ، فَعَلِم بذلك أن هذا تلاقٍ من اللغة : وأن أَيُّهم لا مؤنث له ،
 وَيَهْمَاء لا مذكر لها .

ومن التلاقي قولهم ، في العَلَم : أَسْلَمَ وَسَلَمَى . ومِثْلُه : شَتَّان
 وَشَتَّى .

كل ذلك توارد وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا
 مراسلة بين بعضه وبعض .

التمثيل للصناعة ليس ببناءٍ مُعتمد

أشار ابن جنّي إلى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها .

(١) في الخصائص : « فتلاقياً » بالفاء .

باب في (١) احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل .

قال وذلك كقولهم ، وزن حَبَنْطِي : فَعَنْلِي . فَيُظْهِرُونَ النُّونَ الساكنة قبل اللام . وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال : ليس في الكلام مثل : قِنْرٌ ، وَعَنْلٌ (٢) . ويقولون في تمثيل عُرْنُدٍ (٣) : فَعَنْلٌ . وَجَحَنْفَلٌ (٤) : فَعَنْلٌ . وَعَرَنْقَصَانٌ (٥) : فَعَنْلَانٌ . وهو كالأول .

ولا بُدَّ في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النون في اللام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض ، وبطل المراد المعتمد . ألا ترى أنك لو أدغمت ، وقلت : وزن عُرْنُدٍ : فَعَلَّ لم يكن فرق بينه وبين قُمْدٍ (٦) ، وَعُتْلٍ (٧) وَصُمْلٍ (٨) .

ولو قلت : وزن جَحَنْفَلٌ : فَعَلَّ لالتبس بباب سفرجل وفرزدق

(١) في الخصائص : « باب في احتمال » بذكر « في » وانظر النص في ٩٦/٣ .

(٢) انظر سيبويه ٤١٦/٢ .

(٣) العُرْنُد : الصُّلْب .

(٤) الجَحَنْفَل : الغليظ الشفة .

(٥) العَرَنْقَصَان : نبات .

(٦) قُمْد : شديد .

(٧) عُتْل : الأكل المنيع ، الجافي الغليظ .

(٨) صُمْل : كَعُتْل : الشديد الخلق .

وباب عَدَبَسَ^(١) وَهَمَلَعَ^(٢) .

ولو قلت في حَبَنْطَى^(٣) : فعَلَى لالتبس بباب صَلَخْدِي^(٤) وَجَلَعَبَى^(٥) .

قال : وبهذا يُعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ، ألا ترى لو قيل لك : ابن مِنْ دخل مثل جَحَنْفَل لم تُجزه ، لأنك كنت تصيِّره إلى دَخَنْل ، فتظهر/ النون ساكنة قبل اللام ، وهذا غير موجود ، فدلّ أنك في [١٤٨] التمثيل لست بَيَانٍ ولا جاعِلٍ ما تمثّله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثّل .

ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدّخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جَحَنْفَل من دخل : دَخَنْل ، كما قلت في التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فَعَنْلَل ، فاعرف ذلك فرقاً بين الموضوعين .

(١) العَدَبَس : الشديد الموثق الخلق من الإبل وغيرها جمعه : عدابس . وفي ط « العديس » بالياء ، تحريف .

(٢) الهملع : هو الذي يوقّع وطأه توقيعاً شديداً من خفة وطئه والخبّ الخبيث ، ومن لا وفاء له ، ولا يدوم على إخاء ، والجمل السريع .

(٣) الحَبَنْطَى : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) صَلَخْدِي : الصُّلب القويّ .

(٥) جَلَعَبِي : الجافي الشرير .

انتهى - بحمد الله - تحقيق

الجزء الأول من

الأشباه في النحو

ويليه

- إن شاء الله -

الجزء الثاني

وأوله

حرف التاء

فهرس شواهد الجزء الأول

الشاهد	الرقم	الصفحة
ما أنشده في حرف الهمزة		
= ألا رَبِّ مولود وليس له أب		
وذي ولد لم يَلِدْهُ أبوانِ	١	١٩
= رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً		
شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلةً	٢	٢٣
= * وقالوا اضرب السَّاقينِ إِمَّكَ هَابِلُ *	٣	٢٦
= * يا سارقَ اللَّيلةِ أَهْلَ الدَّارِ *	٤	٣٠
= * يا سارقَ اللَّيلةِ أَهْلَ الدَّارِ *	٥	٣٤
= * صِيدَ عليه الليل والنهارُ *	٦	٣٦
= ويومَ شهدناه سُلَيْماً وعامراً		
قليلٍ سوى الطعنِ النَّهالِ نوافله	٧	٣٨
= * يا سارقَ اللَّيلةِ أَهْلَ الدَّارِ *	٨	٣٩
= * تَقْضِي البازي إذا البازي كَسَرَ *	٩	٤٨
= الحمد لله العَلِيِّ الأَجَلِّ		
الواسع الفضل الوهوب المُجَزَّل	١٠	٥١
= * تشكو الوَجَى من أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ *	١١	٥١

الصفحة	الرقم	الشاهد
		= وإن رأيت الحَجِيجَ الروادِدا
٥٢	١٢	قواصراً با لعمر أو مواددا = زيادتنا نعمان لا تنسينها
٥٤	١٣	تق الله فينا والكتاب الذي تتلو = وأطلس يهديه إلى الزاد أنفه
٥٤	١٤	{ أطاف بنا والليل داجي العساكر فقلت لعمر و صاحبي إذ رأيته ونحن على خوصٍ دفاقٍ عواسر }
		= في فتية كلما تجمعت الـ
٥٥	١٥	بيداء لم يهلعوا ولم يَحِمُوا = كفاك كف ما تُليق دِرهماً
٥٦	١٦	جوداً وأخرى تعطي بالسيف الدما
٥٦	١٧	= * . . . بالذي تُردان *
		= وقد كنت تُخفي حُبَّ سمراء حِقبةً
٥٦	١٨	قُبْحُ لان منها بالذي أنت بائحُ = حَدْبَدِي بَدْبَدِي منكم لانُ
٥٧	١٩	{ إن بني فزارة بن دُبَيان قد طرقت نأقتهم بإنسان م شيئاً سبحان ربّي الرحمن }
		= ألا يا هندُ هندُ بني عَمير
٥٩	٢٠	أرثُ لان وضلك أم جديدُ = الحمد لله العليّ الأجلل
٦٢	٢١	الواسع الفضل الوهوب المُجزل

الرقم	الشاهد
٦٤	٢٢ = من أَيِّ يَوْمَيَّ من الموت أفرّ أيوم لم يقدر أم يوم قدير
٦٥	٢٣ = رُحَتِ وفي رجلك ما فيها وقد بدا هُنك من المئزر
٦٦	٢٤ = فاليوم أشرب غير مُستَحَقِّب إثماً من الله ولا واغل
٦٦	٢٥ = قالت سليمي اشتر لنا دقيقاً وهات بُرَّ البَخسِ أو دقيقاً
٦٧	٢٦ = واحذر ولا تكثر كرياً أعوجاً عُلجاً إذا ساق بنا عفنججا
٨٢	٢٧ = أبيت أسرى وتبتي تدلّكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
٨٥	٢٨ = تراه كالثغام يُعلّ مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني
٨٨	٢٩ = فيه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب
٩٠	٣٠ = أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
٩٣	٣١ = تنظرتُ نصراً والسماكين أيهما علي من الغيث استهلّت مواطرهُ
١٠٠	٣٢ = يا زيدُ زيدَ العملات الذبّل تطاول الليل عليك فانزل
١٠٠	٣٣ = يا من رأى عارضاً أسر به بين ذراعي وجبهته الأسد

الرقم	الشاهد	الصفحة
	=نحن بما عندنا وأنت بما	
١٠٢	عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيَ مُخْتَلِفُ	٣٤
	=فمن يك أمس بالمدينة رحله	
١٠٣	فإني وقيارها لغريب	٣٥
	=أراني إذا ما بُتُّ على هوى	
١١٠	فثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا	٣٦
	=فرأيتُ ما فيه فثُمَّ رزئتُه	
١١١	فلبت بعدك غير راضٍ مَعْمَرِي	٣٧
	=اللَّهِ نَجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتُ	
١١٣	من بَعْدَمَا ، وبعْدَمَا ، وبعْدَمْتُ	٣٨
	=فكيف إذا مررت بدار قوم	
١١٧	وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ	٣٩
	=ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها	
١١٨	حتى أتيت أبا عمرو بن عَمَّار	٤٠
	=في كل يوم وكل ليلة	
١٢٣	حتى يقول كل راء راء	٤١
	* يا ويحه من جَلٍ ما أشقاه *	
	=لنا الجففات الغريلمعن في الضُّحَى	
١٣٥	وأسيافنا يقطرن من نَجْدَةٍ دما	٤٢
	=أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدُنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ	
١٣٦	خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل	٤٣
	=فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قَوْمٍ	
١٦٥	وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ	٤٤

الشاهد	الرقم	الصفحة
= ترتع ما رتعت حتى إذا اذْكَرْتُ فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ = وإني وقفت اليوم والأمس قبله	٤٥	١٩٨
بيابك حتى كادت الشمس تَغْرُبُ	٤٦	٢٠٤
* * *		
حرف الباء		
= هما نفثا في في من فَمَوَّهَما على النابح العاوي أشد رجاء	٤٧	٢١٦
* * *		
حرف التاء		
= سقت. الرّواعدُ من صَيَفٍ وإن من خريف فلن يَعْدَمَا	٤٨	٢٢٧
= * وإن من خريف فلن يَعْدَمَا *	٤٩	٢٣٦
= تَعْدُونَ عقر النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضو طري لولا الكَمِّي المقنعا	٥٠	٢٤٠
= فإمّا تشكروا المعروف منّا وإن شتتم تعاودنا عوادا	٥١	٢٤٤

الرقم	الشاهد	الصفحة
٥٢	= وخير الأمور ما استقبلت منه وليس عليه تتبّعه أتباعا	٢٤٥
٥٣	= ما إن يمس الأرض إلّا منكِبُ منه وحرف السّاق طيّ المحمل	٢٤٦
٥٤	= كيف تراني قاليا مجنّى قد قتل الله زياداً عنيّ	٢٤٧
٥٥	= فمضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ اللّجين العسجدا	٢٤٨
٥٦	{ ألم تر أنني - ولكل شيء إذا لم تؤت وجهته تعاد أطعت الأمرى بصرم ليل ولم أسمع بها قول الأعادي	٢٥٨
٥٧	= تقاك بكعبٍ واحدٍ وتلذه يداك إذا ما هزّ بالكف يعسل	٢٥٨
٥٨	= جلاها الصيقلون فأخلصوها حقافاً كلها يتقي بأثر	٢٥٨
٥٩	= زيادتنا نعمان لا تنسينها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	٢٥٩
٦٠	= قصرتُ القبيلة إذ تجّهنا وما ضاقت بشدّته ذراعي	٢٥٩
٦١	= وقد تحذت رجلي إلى جنب غرزها نسيفاً كأفحوص القطاة المطرق	٢٦٠

الرقم	الشاهد	الصفحة
٢٦١	٦٢	= في داره تقسم الأزواد بينهم كأئما أهله منها الذي انتهلا
٢٦٢	٦٣	* بيض أئمن *
٢٦٢	٦٤	= أبلغ يزيد بن شيان مألكة أبا ثبيت أما تنفك تأتكُلْ
٢٦٣	٦٥	= لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديان قتخروني
٢٦٥	٦٦	* لاث به الأشاء والعبري *
٢٦٥	٦٧	= هينون لينون أيسار ذوو يسر سواس مكرمة أبناء أيسار
٢٦٨	٦٨	= يا دار هند عفت إلا أنافيها بين الطوي فصات فواديها
٢٦٩	٦٩	= كأن أيدين بالقاع القرق أيدي جوار يتعاطين الورق
٢٧٠	٧٠	= وإن يعبرين إن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف
٢٧١	٧١	= سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق
٢٧١	٧٢	= فالحقت أخراهم طريق الأهم كما قيل نجم قد خوى متابع
٢٧٢	٧٣	* وصاني العجاج فيما وصني *

الشاهد	الرقم	الصفحة
= وقبيلٌ من لُكنز شَاهِدٌ		
رهطٌ مرجومٍ ورهط ابن المَعْلُ	٧٤	٢٧٢
= تلومُ يَهْيَاهِ بِيَاهِ وقد مضى		
من الليل جَوَزُ واسطَرت كواكِبُه	٧٥	٢٨٠
= وكيف ينال الحاجبَةُ آلف		
بليل مُسَاه وقد جاوزت رَقْدَا	٧٦	٢٨٠
= باتت تنرَى دلوها تنرِيَا		
كما تُنَزِي شَهْلَه صَبِيَا	٧٧	٢٨٨
* سرهفته ما شئت من سِرْهَاف*	٧٨	٢٨٩
= تَهْدُنَا وأوعِدْنَا رُوَيْدَا		
متى كُنَّا لِإِمْلِك مُقْتَوِينَا	٧٩	٢٨٩
= إني أمروءٌ من بني خُزَيْمَة لَا		
أَحْسَن قَتَو الملوِك والحَفْدَا	٨٠	٢٨٩
= أَقاتِل حتى لَا أرى لي مقاتِلَا		
وأنجو إذا غَم الجبان من الكَرْبِ	٨١	٢٩١
= إن الكريم وأبيك يعتمَل		
إن لم يجد يوما على من يتَكَل	٨٢	٢٩٢
= أُولى فأُولى يا امرأ القيس بعدما		
خصفن بآثار المطيِّ الحوافِرا	٨٣	٢٩٣
* يا ليتها قد خرجت من قَمَه *	٨٤	٢٩٤
= أَلَا ليت شعري هل أبيتن ليلة		
وهنَى جاذٍ بين هُزَمَتِي هِنْدِ	٨٥	٢٩٤
* والدَمْ يجري بينهم كالجدولِ *	٨٦	٢٥٥

الشاهد	الرقم	الصفحة
= أَهَانَ دَمَكَ فَرُغًا بَعْدَ عِزَّتِهِ		
يا عمر وبغيك إصراراً على الحسد	٨٧	٢٩٥
= عَاضَهَا اللَّهُ غَلَامًا بَعْدَمَا		
شابت الأصداعُ والضرسُ نَقْدُ	٨٨	٣٠٣
= إِنْ الْمَنَايَا يَطْلَعُ		
من على الأناسِ الأَمْنِينَا	٨٩	٣١٢
= أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا		
مِنِي السَّلَامُ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدَا	٩٠	٣٣٣
= لَوْ يَشَاءُ طَارِبُهُ ذُو مِيعَةٍ		
لَا حَقَّ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خِصْلٍ	٩١	٣٣٤
= وَاسْتَغْنَى مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنَى		
وَإِذَا تَصَبَّكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ	٩٢	٣٣٥
= لَنْ يَحْبَبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ		
حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ	٩٣	٣٣٦
* يَا أَبْتَائَ عِلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *	٩٤	٣٣٦
= مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ		
نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ	٩٥	٣٣٧
= أَتَقْرَحُ أَكْبَادَ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي		
أَرَى كِبْدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ تَقْرَحُ	٩٦	٣٣٨
= إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمَسْكُ مِنْهُمَا		
نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنِفَلِ	٩٧	٣٤٣
* يَا أَيُّهَا الْمَائِثُ دَلَوِي دُونَكَ *	٩٨	٣٤٤

الشاهد	الرقم	الصفحة
= أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَا = إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا = فَحَمَلَتْ بَرَّةً وَاحْتَمَلَتْ فَجَارَ	٩٩	٣٤٤
	١٠٠	٣٤٩

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

فهرس الجزء الأول

المحتوى	الصفحة
التمهيد	٦١-٥
كلمة	٥
السيوطي نسباً ونشأة وحياة وثقافة	٧
الأشباه والنظائر في النحو موضوعاً ومنهجاً	١٣
تاريخ طبع الأشباه والنظائر	٢٠
مخطوطات الأشباه والنظائر	٢٩
عملي في التحقيق	٣٢
رموز المخطوطات	٣٥
نماذج من صور المخطوطات	٤٣-٣٦
فهرس الكتاب	
خطبة الكتاب ومقدمته	٣
نشأة النحو	١٢
فن القواعد والأصول العامة	١٧
حرف الهمزة	٢١٤-١٧
الإتباع	٢٩-١٧

الصفحة	المحتوى
٢٥	تنبيه في قراءة « الحمد لله »
٢٧	الإتباع كأنه أصل يقاس عليه (فائدة)
٢٨	حركة الحكاية من الإتباع (فائدة)
٢٩	الاتساع
٤٠	اجتماع الأمثال مكروه
٥١	إجراء اللازم مجرى غير اللازم ، وإجراء غير اللازم
	مجرى اللازم .
٦٢	إجراء المتصل مجرى المنفصل ، وإجراء المنفصل
	مجرى المتصل
٦٨	إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي
٧٠	الاختصار
٧٩	اختصار المختصر لا يجوز
١٠٦	فصل في المضاعف
١١١	تنبيه في باب (اقعنس)
١١٢	فصل في مسائل مختلفة
١٢٠	أسبق الأفعال
١٢٢	الاستغناء
١٣١	الاسم أصل للفعل والحرف
١٣٢	القول في الاسم والحرف: أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟ ..

الصفحة	المحتوى
١٣٥	الاسم أخف من الصفة
١٣٨	الاشتقاق
١٥٢	الأصل مطابقة المعنى للفظ
١٥٣	الأصل أن يكون الأمر كله باللام
١٥٤	الأصل في الأفعال التصرف
١٥٥	إصلاح اللفظ
١٦٧	الأصول المرفوضة
١٦٩	الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها
١٦٩	الإضمار أسهل من التضمن
١٧٠	الإضمار أحسن من الاشتراك
١٧٠	الإضمار خلاف الأصل
١٧٢	الإعراب
١٧٨	المبحث الثاني = في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين
١٨٠	المبحث الثالث = في الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟
١٨٤	المبحث الرابع = في أن الإعراب لم يدخل في الكلام ؟
١٨٨	المبحث الخامس = في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟
١٩٤	المبحث السادس = في الإعراب لم وقع آخر الاسم ؟
١٩٦	إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان .
١٩٩	الأفعال نكرات

الصفحة	المحتوى
٢٠١	الأفعال كلها مذكّرة
٢٠٢	اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك
٢٠٥	الإلغاء
٢٠٨	الأمثال لا تغير
٢١١	الإيجاب
٢١٩-٢١٥	حرف الباء
٢١٥	باب الشرط وباب الإضافة
٢١٥	البدل
٢٢٣-٣٥٦	حرف التاء
٢٢٣	التأليف
٢٢٣	التابع لا يتقدم على المتبوع
٢٢٤	الثنية تردّ الأشياء إلى أصولها
٢٢٥	التحريف
٢٢٨	التركيب
٢٤١	التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها
٢٤١	التضمن

الصفحة	المحتوى
٢٤٩	قاعدة= في الفرق بين التضمين والتقدير
٢٥١	قاعدة= في التضمين
٢٥١	قاعدة= في المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه ..
٢٥٢	في بناء أمس لتضمنه معنى لام التعريف
٢٥٣	التعادل
٢٥٦	تعارض الأصل والغالب
٢٥٧	التعويض
٢٩٨	قاعدة= في التعويض والبدل
٣٠٦	قاعدة= في العوض والمعوّض منه
٣٢٠	تنبيه= على الجمع بين العوضين
٣٢٠	تنبيه= على عدم الجمع بين البدل والتعويض
٣٢١	تنبيه= على الياء والتاء
٣٢٢	قاعدة : العوض لا يحذف
٣٢٣	التغليب
٣٢٦	التغيير يأنس بالتغيير
٣٣١	التقاصص
٣٣٣	تقارض اللفظين
٣٣٩	فائدة في تقارض إلا وغير
٣٤٠	التقدير

الصفحة	
٣٤٥	التقديم والتأخير
٣٤٧	تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى
٣٤٨	تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى
٣٥١	تنبيه على الخروج عن القاعدة السابقة
٣٥٢	تلاقي اللغة
٣٥٣	التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد